المدرسة الوطنية للإدارة
Ecole Nationale d'Administration

إدارة

مجلة علمية سداسية تصدر عن المدرسة الوطنية للإدارة
مولاي أحمد مدغري

- **أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات (بالتطبيق على الجامعات الأهلية اليمنية)**

عبد الرحمان أحمد محمد مانع

- **سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد**

مسعود مجيطنة

المجلد 27، العدد 53 / 2020 - 2

إدارة

مجلة علمية سداسية متخصصة تأسست في سنة 1991
تصدر عن مركز التوثيق والبحث والخبرة
الإيداع القانوني: 484 - 1991 ردم د: 3561 - 1111 ردم دإ: 2716-957X

مديـــر المجلـــة
عبد المليك مزهوده

رئيـــس التحرير
سعيـد الطيب

هيئـــة التحرير : محمد رفيق الشريف ميسوم سميـرة حسني مُنوّر لشهب

المجلـــس العلـــمي

أ. د. عبد المليك مزهوده — أ. د. ملكي سعاد غوطي
أ. د. سعيـد الطيـــب — أ. د. رشيـــد زوايميـــة
أ. د. رشيـد خلوفـــي — أ. د. بشيـــر معـــزوز
أ. د. الزهـرة بـــوراس — أ. د. سيدي محمد ساهـل
أ. د. عبد الحميد مرواني — أ. د. حسناء أمينة مسايـد
أ. د. نشيـــدة بوزيـــدي — أ. د. عبد الناصر موسـي
أ. د. الوليـــد العقـــون — أ. د. مختـــار مسامـــح
أ. د. مـــراد مختـــاري — أ. د. عبد الله بلونـــــاس
أ. د. مصطفى كراجـــي — أ. د. رابـــح كشـــــاد
أ. د. مسعـــود مجيطنـــة — أ. د. محمـــد بن بوزيـان
أ. د. علـــــي دبـــــي — أ. د. مصطفى بخـــوش
أ. د. عبد المجيد ينـــات — أميـــــن بن صيـــــام

أمانـــة التحريـــر : مُنوّر لشهب

أمانـــة تقنيـــــة : نعيمة بن قاسي، ســـولاف دوة

المدرسة الوطنية للإدارة "مولاي أحمد مدغري"
مركز التوثيق والبحث والخبرة
13، شارع عبد القادر قادوش حيدرة ـ الجزائر

الهاتف : 12 24 47 (023) - 06 24 47 (023) الفاكس : 03 24 47 (023)
الموقع الالكتروني : **www.ena.dz** البريد الالكتروني : **enaidaradz@gmail.com**

رابط المجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP :
http : //www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/667

سعـــر العـــدد : الجزائـــــــر : 500 دج
الخـــــــارج : 25 أورو
الإشتراك السنوي : الجزائـــــــر : 1000 دج
الخـــــــارج : 40 أورو

طريقـــة الدفـــع : صك بريدي رقـــم :89 clé 1838230
حساب الخزينة الرئيسية بالجزائررقم : 40 clé 136 / 198

المقالات والدراسات المنشورة في مجلة «إدارة» تعبِّر فقط عن آراء أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة

قواعد النشر في المجلة

«إدارة» مجلة علمية سداسية تصدر ورقيا وإلكترونيا عن المدرسة الوطنية للإدارة. تأسست مجلة إدارة سنة 1991 لتعنى بنشر المقالات الأصلية ذات الصلة بميادين علوم الإدارة والقانون الإداري والمناجمنت العمومي والاقتصاد العمومي والمنظمات العمومية.

تنشر المجلة المقالات وفقا للقواعد التالية:

- أن يكون المقال محررا بإحدى اللغات الثلاثة : العربية والإنجليزية والفرنسية؛

- يعد ويرسل الباحث مقاله وفقا للتعليمات الواردة في صفحة المجلة بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية على الرابط :

http://www.asjp.cerist.dz/en/submission/667

- يتم تهميش الإحالات المرجعية واستخدام المراجع الببليوغرافية وفقا لنظام APA (جمعية علم النفس الأمريكية)، الوارد في قسم « دليل المؤلف » على الرابط :

http://www.asjp.cerist.dz/en/ PresentationRevue/667

- ترسل المقالات إلى المجلة عبر صفحتها بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية؛

- يتقيد الباحثون بالشروط والضوابط التي تفرضها المنصة الجزائرية للمجلات العلمية؛

- تخضع المقالات المقترحة للنشر للتقييم السري من قبل محكمين إثنين وفي حالة اختلاف الرأي يتم اللجوء إلى التقييم الثالث الذي يكون فاصلا؛

- تحتفظ هيئة التحرير بحق إجراء أية تعديلات شكلية تراها ضرورية على المقال المقترح للنشر ؛

- يلتزم كل باحث، حظي مقاله بالقبول، بتقديم خطاب نقل حقوق النشر لمجلة «إدارة».

- لا ترد المقالات غير المنشورة إلى أصحابها؛

- لا تعبر المقالات المنشورة إلا على أراء أصحابها، ولا تتحمل إدارة المجلة أية مسؤولية عن ذلك.

توجه جميع المراسلات إلى السيد رئيس تحرير مجلة « إدارة « على العنوانين التاليين:

البريد الإلكتروني : **enaidaradz@gmail.com**

فهـــرس

دراسات

أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات (بالتطبيق على الجامعات الأهلية اليمنية) 7

عبد الرحمان أحمد محمد مانع
أستاذ مساعد في نظم المعلومات الإدارية،
جامعة سبأ، الجمهورية اليمنية

سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد 57

أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر3

قسم خاص باللغة الفرنسية

دراســات

المعاملات الإلكترونية كبديل لمحاربة الفساد في مجال الصفقات العمومية 7

سالم آيت يوسف
طالب دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر 1
وجامعة بنثيون ـ أساس باريس 2 (فرنسا)
أستاذ مشارك بالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر

السياسة الضريبية لمعالجة أزمة الإسكان في الجزائر : الآثار المحتملة للضرائب على سوق السكن 43

الطيب توفيق ظاهر
طالب مدرسة الدكتوراه بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

خالد سناطور
شهادة الماجستير (جامعة تسوكوبا باليابان)، مدرسة السياسات العامة والإدارة بالمعهد الكوري للتنمية

تنوير طريق التنمية الإقليمية للصين إلى الجزائر
كاي زهيبنق
الأكاديمية الوطنية الصينية للحكامة، جمهورية الصين الشعبية
عزيز شارف
مدير فرعي، وزارة الداخلية والجماعات المحليـــة والتهيئة العمرانية، الجزائر

SOMMAIRE

Etudes

La dématérialisation des marchés publics : une alternative pour lutter contre la corruption 7

Salem AIT YOUCEF
Doctorant en droit, université d'Alger 1 et à l'université Panthéon -Assas Paris 2, France
Enseignant associé à l'école nationale d'administration,

Tax Policy to Treat the Housing Crisis in Algeria : The Potential Impacts of Taxation on the Housing Market 43

TayebToufik DAHAR
The University of Algiers /Doctoral School on State and Public Institutions Benaknon, Algiers, Algeria

Khaled SENATOR
Deputy Director of the Algerian Ministry of Interior, Local Authorities, and Territorial Planning

Enlightenment of China's Regional Development Path to Algeria 67

Cai ZHIBING
Associate Professor Department of Economics, China National Academy of Governance (CNAG), Republic of China Deputy Director of the Algerian Ministry of Interior, Local Authorities, and Territorial Planning

Aziz CHAREF
Deputy Director of the Algerian Ministry of Interior, Local Authorities, and Territorial Planning

Partie en lague arabe

L'impact de l'enseignement électronique dans la gestion des crises : enquête dans les universités privées yéménites 7
Abdurrahmane Ahmed Mohamed MANAA
Maître assistant , université de Sabaa, repulique du Yémen

L'oeuve de la Chine à l'instrauration d'un nouvel ordre mondial 57
Messaoud MEDJITENA
Professeur, université d'Alger 3

أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات (بالتطبيق على الجامعات الأهلية اليمنية)

د. عبد الرحمان أحمد محمد مانع
أستاذ مساعد في نظم المعلومات الإدارية، جامعة سبأ،
الجمهورية اليمنية
binmanaa@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثرالتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية بأمانة العاصمة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد استخدم أسلوب العيّنة الطبقية للعاملين والمدرسين والطلبة في الجامعات الأهلية مجتمع الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم الإلكتروني بأبعاده في إدارة الأزمات للجامعات الأهلية اليمنية عند مستوى دلالة (0.05) حيث كانت على الترتيب (صناع المعرفة، الشبكات والاتصالات، البرمجيات، المكونات المادية)، وأن مستوى الإهتمام بمتطلبات التعليم الإلكتروني مرتفع بحسب تقديرات أفراد العينة، وكذا مستوى ممارسة إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية كان مرتفع كذلك، وأن هناك صعوبات تواجه الطلاب في استخدام الجامعات الأهلية من أهمها ضعف شبكة الانترنت وقصور في مهارات الطلاب في التعامل مع التقنيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية

التعليم الإلكتروني، إدارة الأزمة، الجامعات الأهلية اليمنية.

SUMMARY

This study aimed to know the impact of e-learning on Crisis Management in Yemeni private Universities in the capital, using the descriptive analytical approach and the questionnaire as a tool for data

collection. In the Crisis Management of Yemeni private universities at the level of significance (0.05), where they were in order (Human Requirements, Communications and Networks , Software, Material Requirements), and the level of interest in e-learning requirements is high according to the estimates of the sample members, as well as the level of practice of crisis management in private universities. It was also high, and that there are difficulties faced by students in using private universities, the most important of which is the weakness of the Internet and the lack of students' skills in dealing with modern Technologies.

KEYWORDS

e-learning, crisis management, Yemeni private universities.

اولاً: الخلفية النظرية للدراسة

1. تمهيد

تشكل الجامعات محوراً أساسياً في النظام التعليمي، لما تقوم به من أدوار في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة وبناء المجتمع ووضعه على طريق التطور والتقدم، ونظراً لتعدد وظائفها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في عالم تتسارع خطاه يوماً بعد يوم؛ توجب عليها تغيير منظومتها لمواجهة فترة غير مسبوقة من حيث كم التحديات والمتغيرات المتسارعة، التي ساهمت من حتمية التعامل مع إدارة الأزمات المختلفة بحدتها وآثارها وأبعادها لاستيعاب روح العصر الجديد. وبما أن التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات سمة أساسية للمؤسسات المعاصرة في الألفية الحالية، بات استخدام مدخل إدارة الأزمة جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة (Mokhtar & Boukhtaoua,2015,p30) وجزءاً معيقاً لعمل هذه المؤسسات، الأمر الذي يتطلب إدارتها بشكل ملائم للتغلب عليها (Abu Samra ,et al,2012 :36) وأصبح التعامل معها يحتاج منهجاً وحيزاً علمياً مدرسياً، لرصد مؤشرات حدوث الأزمة ومتابعتها والعمل على إحباطها ودراسة عدم تكرارها مستقبلاً (Ab-dul Hamid,2010,p.2).

عطفاً على ما سبق ؛ تستند إدارة الأزمات في جوهرها على خليط من المهارات المتعددة يجب أن يلم بها القائد كإدارة الوقت، واتخاذ القرارات، والتفاوض، ومراجعة الأزمات التاريخية الكبرى داخل الحرم الجامعي للتنبؤ بها ووضع سيناريوهات لتطوير البحوث المستقبلية (Hartung, et al ,2017,p.20) كذلك السير على تطوير وظائفها (التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع) لتفادي نشوء الأزمة (Fugazzoto,2011,p.64) من جانب آخر يتوجب على قادة الجامعات التشخيص الجيد للأزمات ؛ لأنه المفتاح الأسهل للتعامل معها، عن طريق توفير المعلومات، والمعرفة، والخبرة، ومعرفة الأساليب وبوعث نشوة الأزمة، ومتى وأين تتم معالجة الأزمة، وقنوات الاتصال (AL-Dahiri,2016,p.57)

كما أنه يعتبر التعليم الإلكتروني أحد المستحدثات التكنولوجية التي ظهرت في الآونة الاخيرة، واثبت فاعلية كبيرة في اكتساب المتعلمين المعارف والمهارات والاتجاهات التعليمية المختلفة، فالتعليم الكتروني يعطي للمتعلمين شعوراً بالمساواة، وسهولة الوصول إلى المعلم، وإمكانية تحوير طريقة التدريس، وملاءمة أساليب التعليم المختلفة، بالإضافة إلى التكرار والاستمرارية في الوصول إلى المحتوى التعليمي، والإستفادة القصوى من الزمن، وتقليل الأعباء الإدارية بالنسبة للمعلم، وتقليل حجم العمل ككل (الحلفاوي:2011، 21).

ثانياً: مشكلة البحث وتساؤلاته

أصبح التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات أمراً في غاية الأهمية؛ ولعل الفترة القريبة الماضية من العام 2020 والعام 2021م من انتشار سبب فيروس كورونا كوفيد 19، وما تبعته من إجراءات إحترازية منعت الإزدحام والإختلاط تماماً ووقفت الحياة تماماً وتحول التعليم إلى تعليم افتراضي سواءاً الجامعي أو الأساسي مثله مثل بقية الأعمال الأخرى في شتى جوانب الحياة، وكان لزاماً على جميع المؤسسات التعليمية في العالم بأكمله أن تستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التواصل مع الطلاب وعمل فصول افتراضية مما جعل جميع المؤسسات التعليمية تُقَيِّم وتطور بنيتها التحتية التكنولوجية والمعلوماتية حتى تستمر في عملها سواءً الإداري أو التعليمي في جميع التخصصات الجامعية ونظراً لصعوبة التعليم في الجامعات، ولأن التعليم الإلكتروني ليس مرسخاً في تدريسنا وتعليمنا في بعض المستويات، وكإدارة للأزمة سواءً كورونا أو الحرب والعدوان الذي تتعرض له بلادنا فنحن بحاجة إلى دمج التقنية في التعليم وذلك بوضع أنشطة

ودروس إثرائيه مصاحبة للمنهج فيستفيد منها الطالب، فنشأت الحاجة هنا إلى التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات، ومن هذا المنطق وجب على المؤسسات التعليمية إعداد معلميها لمواجهة التطورات الحديثة، وحتى يتم ذلك لابد من دراسة متطلبات التعليم الإلكتروني لهذه المؤسسات، واقترح أفضل السبل التطويرية، ومن خلال ذلك وانطلاقاً من المكونات الرائدة للتعليم الإلكتروني .

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

"ما أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟"

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما واقع التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

2. ما واقع ممارسة إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

3. ما أثر المكونات المادية (Hardware) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

4. ما أثر البرمجيات (Software) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

5. ما أثر الشبكات والاتصالات (Networks) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

6. ما أثر صناع المعرفة (Knowledge) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

7. صعوبات (معوقات) وتحديات التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية؟

ثالثاً: اهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في تحديد أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :

- تحديد واقع التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات .
- تحديد واقع ممارسة إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية .

- تحديد المكونات المادية (Hardware) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

- تحديد البرمجيات (Software) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

- تحديد الشبكات والاتصالات (Networks) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

- تحديد صناع المعرفة (Knowledge) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

- تحديد صعوبات (المعوقات) وتحديات التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات.

- التعرف على مدى وجود فروض ذو دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينية حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية .

رابعاً: فرضيات البحث

من خلال مشكلة البحث نفصل البحث إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى

هناك أثر ذو دلاله إحصائية للتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

الفرضيات الفرعية

1) هناك أثر ذو دلاله إحصائية للمكونات المادية (Hardware) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

2) هناك أثر ذو دلاله إحصائية للبرمجيات (Software) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

3) هناك أثر ذو دلاله إحصائية للشبكات والاتصالات (Networks) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

4) هناك أثر ذو دلاله إحصائية لصناع المعرفة (Knowledge) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

5) هناك صعوبات (معوقات) وتحديات التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

الفرضية الرئيسية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، مستوى المهارة في استخدام الحاسوب).**

خامساً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في حداثته من جهة والندرة النسبية في البحوث والدراسات التطبيقية في مجال التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات من جهة أخرى، وهذا لكون مفهوم التعليم الإلكتروني مفهوم جديد ظهر نتيجة التطورات التي شهدها العالم فترة الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني الذي قام باختصار الوقت والجهد في التعليم في ظل إدارة الأزمات .

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

• **أهمية علمية:** تتمثل في كونها استيفاء لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في إدارة الأزمات .

• **أهمية عملية:** حيث هناك حاجة واضحة إلى الدراسات في موضوع التعليم الإلكتروني والتعرف على الأثر الذي يحدثه على مستوى طلبة الجامعة وبالذات أنها تعد تجربة حديثة في إدارة الأزمات.

• يتوقع أن تساعد نتائج الدراسة في تقديم تغذية راجعة للجامعة من أجل العمل على تطوير نظام التعليم الإلكتروني .

• يتوقع أن تساهم نتائج الدراسة في مساعدة الباحثين من خلال الإفادة في النتائج وتوصيات الدراسة.

سادساً : حدود البحث

شملت الدراسة عدة حدود هي :

حدود موضوعية : أثر التعليم الإلكتروني (كمتغير مستقل) في إدارة الأزمات (كمتغير تابع) .

حدود مكانية : جامعة الأندلس، جامعة العلوم الحديثة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة سباء.

حدود زمنية : العام 2020-2021 .

حدود بشرية : عينة من الطلاب والمدرسين في الجامعات الأهلية اليمنية.

سابعاً : النموذج المعرفي للبحث

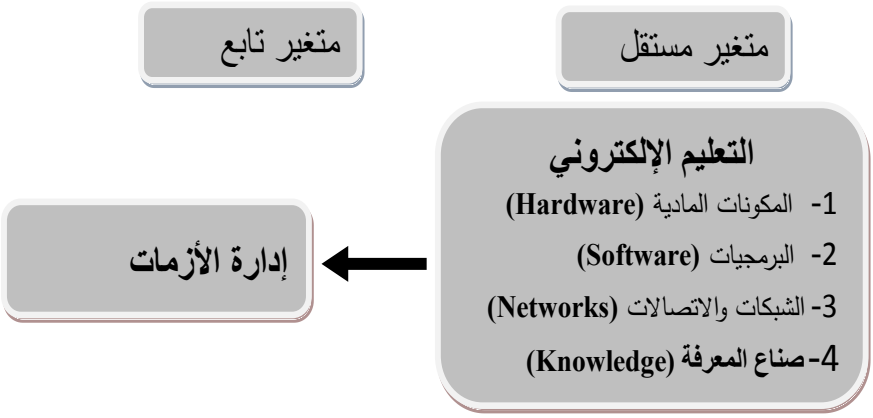

ثامناً : المصطلحات الإجرائية للبحث

التعليم الإلكتروني

عرفه سانجرا البرت وآخرون (Sangra Alber et.al:2012,154) بأنه استخدام تقنيات الوسائط المتعددة والأنترنت، لتحسين نوعية التعليم من خلال تسهيل الوصول إلى المواد والخدمات، وذلك لتبادل المعلومات عن بعد .

المكونات المادية والتكنولوجية

وهي المتعلقة بتوفير الأجهزة والشبكات اللازمة للعمل، وأهمها الأجهزة وما يرتبط بها من وسائل إدخال وإخراج ووحدات المعالجة المركزية وأجهزة للخزن، فأي نظام معلومات اليوم يفترض أن يكون مكوناً من حاسب آلي على الأقل، والحواسيب تختلف في أحجامها وطاقاتها (أبو امونه، 2009، ص37).

البرمجيات (Software)

«وهي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة» (المسعود، 2008، ص41).

شبكات الاتصال (Networks)

« هي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الأنترنت، والأكسترانت، وشبكة الأنترنت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإداراتها الإلكترونية» (ياسين، 2005، ص25)

صناع المعرفة (Knowledge)

وهم عبارة عن المكون الذي يشغل ويسيطر وينظم المكونات الأخرى، وهم البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية وتظم القيادات الرقمية من مديرين ومحللين والكوادر الإدارية الحديثة والخبراء والمختصين « (ياسين، 2005، ص25).

إدارة الأزمات

هي تحويل فجائي عن السلوك المعتاد – تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشرٍ للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ القرار سريعاً في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة (Laurence Barton, 2016)

تاسعاً: الدراسات السابقة

سيتم استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات بدءاً بالدراسات العربية ومن ثم الدراسات الأجنبية.

الدراسات العربية

1. دراسة (عبود واخرون ,2020) بعنوان : « معوقات التعليم الإلكتروني وسبل مواجهتها» هدفت إلى التعرف ودراسة المعوقات في استخدام التعليم الإلكتروني في جامعة وارث الأنبياء في العراق سبل مواجهتها والتي أجراها (12) وتوصلت إلى بعض النتائج منها التعليم الإلكتروني في العراق يعاني من الكثير من المعوقات بدءًا بعدم توفير البنية التحتية إلى عدم تدريب الكادر الإداري والتعليمي، كذلك خرج البحث بمجموعة من التوصيات ووصل إلى أنه يمكن الاستفادة من التعليم الإلكتروني من خلال تخطي بعض تلك المعوقات ليتم مستقبلا بشكل أفضل لاسيما وأن المعرفة والعلم هما أساس الحياة.

2. دراسة (حسن واخرون، 2019) بعنوان "معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني وسبل مجالاتها لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة واسط" هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني وسبل معالجتها، لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة واسط بالعراق البالغ عددهم (43) طالب، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تعيق من تطبيق التعليم الإلكتروني، وأوصى الباحثون إلى مجموعة من التوصيات منها نشر ثقافة تقنية المعلومات داخل البيئة التعليمية وخارجها، تطوير وتدريب العنصر البشري على استعمال التعليم الإلكتروني، توفير البنية التحتية التي تساهم في بناء التعليم الإلكتروني.

3. دراسة (علي، 2017) بعنوان « متطلبات تفعيل التعليم الإلكتروني بمرحلة التعليم الثانوي العام لمواجهة مشكلة الدروس الخصوصية بمحافظة بور سعيد» حيث هدفت هذه الدراسة لوضع إدارة الأزمات لتفعيل التعليم الإلكتروني في مرحلة التعليم الدراسي الثانوي، وقد تمت هذه الدراسة في بور سعيد بمصر، وقد تكون عينيتها من مجموعة من معلمي ومديري المدرسة الثانوية، وللوصول إلى النتائج تم اعتماد على الإستبانة كأداة للبحث، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وبتحليل البيانات ثم الوصول إلى النتائج التي كان من أهمها : أنه تهيئة المناخ والبيئة المناسبة

لتطبيق التعليم الإلكتروني وتلافي نقاط الضعف ونواحي القصور الحالية التي يعاني منها النظام التقليدي ويمكن أن يسهم في الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية، وأنه من خلال الدراسة الميدانية تم التعرف بأن التعليم الإلكتروني مطبق بمدارس التعليم الثانوي العام حيث يتوفر موقع خاص بالمدارس .

4. دراسة (الزغبي، 2014) بعنوان: «مؤشرات الأزمة في الجامعات الأردنية» هدفت إلى التعرف إلى المؤشرات حدوث الأزمات التربوية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة تكونت عينة الدراسة من (407) طالباً تم تنفيذ الدراسة باستخدام الإستراتيجية المسحية والاستبانة كأداة للدراسة. أظهرت نتائج الدراسة على وجود مؤشرات تدل على حدوث أزمة في الجامعات الأردنية بدرجة «عالية».

5. دراسة (الحجايا، 2013) بعنوان: "واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية": هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الحكومية الأردنية، ومعرفة درجة توافر البنيه التحتية للتعليم الإلكترونية، ودرجة معرفة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لمتطلبات استخدام التعليم الإلكتروني ووزعت استبانة مؤلفة من (38) فقره على عينة بلغت (110) عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الطفيلية التقنية والحسين بن طلال في الأردن، وقد أشارت النتائج إلى أن البنية التحتية للتعليم الإلكتروني مازالت في أدنى درجات المتوسط أما درجات معرفة أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات التعليم الإلكتروني فقد كانت بدرجة مرتفعة، أما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للتعليم الإلكتروني فقد كانت بدرجة متوسطة، كما دلت النتائج على وجود علاقة بين معرفة أعضاء هيئة التدريس ومتطلبات التعليم الإلكتروني ومكان عملهم، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم ولصالح حملة درجة الماجستير، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: زيادة الدعم المقدم للجامعات لرفع مستوى البنية التحتية للتعليم الإلكتروني

6. دراسة (خالد ومقابلة، 2013) بعنوان "واقع التعليم الإلكتروني وأبرز التحديات للجامعات الأردنية الخاصة" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أبرز التحديات الخاصة بالتعليم الإلكتروني والتي تواجه أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات، شملت 113 مفردة، وكانت أبرز النتائج حسب الترتيب التنازلي لهذه التحديات أن البحث العلمي هو الأبرز ثم تحديات تقنيات التعليم الإلكتروني والصعوبات المالية والأردنية، فضلا عن التحديات المهنية والتقويم والتخطيط وصولا إلى تصميم التعليم الإلكتروني .

7. دراسة (حسامو، 2011) بعنوان «واقع التعليم الإلكتروني في جامعة تشرين من وجهة نظر كل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة: « هدفت الدراسة إلى التعرف واقع التعليم الإلكتروني في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة، تم إعداد استبانتين الأولى خاصة لأعضاء الهيئة التدريسية وزعت على عينة عشوائية من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين والبالغ عددهم (113)، والثانية خاصة بالطلبة وزعت على العشوائية من طلبة السنة الرابعة في جامعة تشرين والبالغ عددهم (774). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إن نسبة اهتمام كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالتعليم الإلكتروني ضئيلة، ويعد البريد الإلكتروني وبث المحاضرات بالصوت والصورة من أقل إستخداماته، وإن أكثر السلبيات هي أنه يقلل من أعباء المدرسين، فضلاً من الجلوس فترة طويلة أمام الحاسوب يسبب الكثير من الأمراض، وكانت أهم المعوقات هي عدم توفر قاعات مخصصه للتعليم الإلكتروني .

8. دراسة (عيسان والعاني، 2007) بعنوان: "واقع التعليم الإلكتروني من وجهة نظر طلبة كلية التربية في جامعة السلطان قابوس" هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التعليم الإلكتروني في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وذلك من خلال الوقوف على سلبياته وإيجابياته من وجهة نظر الطلبة، لجمع البيانات استخدمت إستبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من (165) طالبا وطالبة ممن يدرسون مقررات دراسية بطريقة التعليم الإلكتروني لكلية التربية، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن من ايجابيات التعليم الإلكتروني قدرته على تفعيل التعليم التعاوني بين الطلاب، ويقرب الفجوة بين الطالب والمُدَرِّس، وبين الطالب والطالب، إضافة إلى أن العلمية المستمرة في التعليم الحديث .أما فيما يتعلق بالسلبيات فقد تمثلت في عدم توفر أجهزة حاسوب كافية في الكلية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مواقع الجامعة من المناطق البعيدة في السلطنة.

الدراسات الاجنبية

1. دراسة (Adeyemi، 2017) هدفت إلى الكشف عن مستوى الأزمات عند طلبة الجامعات النيجيرية ومعرفة الأسباب والنتائج والتدابير التى وضعت من أجل الأزمات في الجامعات الحكومية والخاصة. تم أخذ عينة قوامها (850) طالبا بالطريقة العشوائية الطبقية باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت نتائج الدراسة عدم فاعلية إدارة الأزمات في الجامعات الحكومية، وبينما كانت أفضل في

الجامعات الخاصة منها الجامعات الحكومية.

2. دراسة (Mc Guinness & Marchand 2014) هدفت الدراسة إلى الكشف عن عملية الاتصال أثناء الأزمات بين الجامعات والطلاب في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. استخدام منهج دراسة الحالة، وتم جمع البيانات بإجراء المقابلات المتعمقة على (12) فردا، أظهرت نتائج الدراسة بان الجامعات لم تولي اهتماما كبيرا لعملية الاتصال اثناء الأزمات بين الجامعات والطلاب .

3. دراسة (Wang & yang,2014) هدفت هذه الدراسة إلى بحث تصورات طلبات شرق آسيا نحو الخصوصية الشخصية في التعليم الإلكتروني، تم تكرار البحث نفسه لمدة ثلاث سنوات للتحقق مما إذا كانت الاتجاهات نحو الخصوصية في التعليم الإلكتروني تتغير بمرور الزمن، أجريت الممسوحات في اثنتين من دول آسيا: الصين واليابان، شارك 800 طالب في الإستطلاعات، وكان جميع المشاركين على دراية في بيئات التعليم الإلكتروني، أظهرت النتائج أن جميع الأفراد في الصين واليابان كان لهم إتجاهات إيجابية نحو الخصوصية لانها تستخدم لأغراض التعلم، على الرغم من وجود مخاوف صريحة حول بعض البنود، مثل الصور الشخصية والعناوين البريدية وأرقام الهواتف.

4. دراسة (Orora et.al.,2014) : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استخدام التعليم الإلكتروني التعاوني الإستراتيجي لتعزيز الإبداع لدى الطلبة في المدارس الثانوية البيولوجية في مدارس مختارة في ناكورو مقاطعة كينية وتحديد ما إذا كان هناك اختلاف في مستوى إبداع الطلاب وفي علم الأحياء بين الذين تعلموا بطريقة التعليم الإلكتروني التعاوني والذين تعلموا باستخدام الطريقة التقليدية. وقد أظهرت النتائج أن استخدام التعليم الإلكتروني التعاوني في تدريس علم الأحياء في المدارس الثانوية يشجع على الإبداع لدى المتعلمين، وهذا يعني أن يتم تشجيع المتعلمين على التفكير في طرق بديلة أخرى للنظر للقضايا بدلاً من اتباع الطرق الروتينية، وأيضاً رجحت الدراسة أن يرافق الارتفاع في قدرات المتعلمين الإبداعية ارتفاع في مستوى الانجاز أيضاً، وأوصت نتائج الدراسة أنه يجب على الإداريين والتربويين وواضعي المناهج الدراسية التأكيد على استخدام التعليم الإلكتروني في تدريس الأحياء والعلوم وغيرها وتحسين فعالية المعلمين، وينبغي على المؤسسات التعليمية تدريب المعلمين أيضا حتى يتمكنوا من إستخدام هذه الاستراتيجية، مما يفتح المجال أمام المعلمين لجعل صفوفهم أكثر إثارة للاهتمام من خلال تخصيص

المهام الإبداعية، وبتالي تحقيق التعليم التعاوني.

5. دراسة (David,2013) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة لحدوث أزمات عند الطلاب وأسلوب الإدارة المتبع مع الأزمات في الجامعات النيجيرية. تم أخذ عينة قوامها (76) طالباً. كشفت نتائج الدراسة عن وجود نظام الاستبداد ناجم عن تآكل الاستقلال المؤسسي، وانهيار البنية التحتية، وعدم مكافاة الموظفين الذين لديهم الإلتزامات الأخلاقية الكبيرة.

6. دراسة (Mehre & Omidian,2011) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إتجاهات الطلاب نحو التعليم الإلكتروني في الهند وقد تم في هذه الدراسة فحص إتجاهات الطلاب في جامعة بنجاب في الهند نحو التعليم الإلكتروني، وقد تم جمع البيانات من خلال مسح عينة من (400) طالب في الدراسات العليا، وقد أظهرت النتائج أن 67 % من الطلبة لديهم إتجاهات إيجابية واضحة نحو التعليم الإلكتروني، في حين أظهرت 24 % إتجاهات سلبية نحو التعليم الإلكتروني، وتصور 82 % من الطلبة فوائد التعليم الإلكتروني، واعتزم 57 % من الطلبة على تبني التعليم الإلكتروني في تعليمهم.

7. دراسة (Siirak , 2011) دراسة وتقييم تطبيق الموودل بيئة التعليم الإلكتروني كأداة فاعلة في التعليم الجامعي. هدفت الدراسة إلى معرفة كيف يقدر الطلبة الدورات المقدمة لهم في بيئة التعليم الإلكتروني (موودل)، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على مجموعة من الطلبة في نهاية الدورات المقدمة، وقد أجاب (96 %) من العينة أن بيئة التعليم الإلكتروني (موودل) في أداة تعليمية فاعلة جداً، وعبر الطلبة على أن بيئة التعليم الإلكتروني (موودل) تشجعهم وتحفزهم على تعلم المزيد وأنهم لا يرغبون في الدورات التي لا تقدم في بيئة التعليم الإلكتروني (موودل)، وأشار (80 %) من العينة أن مشاركتهم في المحافل والأنشطة المتاحة بشكل واضح في بيئة التعليم الإلكتروني (موودل) مفيدة جداً لتعلمهم وتشجعهم للحصول على معرفة جديده، وتزيد من اهتمامهم في الأنشطة الصيفية وأشار بعض الطلبة أن بيئة التعليم الإلكتروني (موودل) تمنح الفرصة للتعلم في المكان والزمان المناسبين لكل طالب، وأضاف بعض الطلبة أن تجربة التعليم في تلك البيئة هي مفيدة لتطوير انضباطهم الذاتي.

8. دراسة كيلر (keller,2009) هدفت إلى اكتشاف العوامل المؤثرة على قبول الطالب لبيئات التعليم الإلكتروني واستخدام التعليم الإلكتروني في الدراسات

وفي الحياة اليومية واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي واستبيان وزع على طلاب التعليم الصحي لكلاً من السويد وليتوانيا، وأظهرت النتائج أن نسب القبول عالية لدى طلاب دولة ليتوانيا لبيئة التعليم الإلكتروني أكثر من ذويهم من طلاب شمال السويد. وأرجع الباحث هذه النتائج إلى العوامل الثقافية والمؤسساتية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في تفسير قبول الطلاب لبيئة التعليم الإلكتروني.

9. دراسة (cahill rosann,2009) هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوافز والمعوقات التي تدعم او تعيق أعضاء هيئة التدريس من تبني نظام التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية، لتحقيق أهداف الدراسة تكونت العينة من عدد 27 عضو هيئة تدريس في كلية التربية في جامعة سانت ثوماس في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالحوافز تتمثل في التواصل بين الطلبة وسهولة الوصول إلى المواد المتعلقة بالتعليم الإلكترونية، فضلاً عن المكافأت المادية والتشجيع من قبل الزملاء والإداريين، أما أهم المعوقات تحديات التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليم العالي في ظل الأزمات .

يلاحظ من الدراسات السابقة لإدارة الأزمات أنها ألقت الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بإدارة الأزمات: بواقعها، ومعوقاتها، ومسبباتها، ودور عملية الاتصال أثنائها، ومؤشرات حدوثها .وتم استخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات في أغلب الدراسات وعليه يمكن القول أن الدراسات السابقة كان لها دور مهم في تعزيز الدراسة الحالية رغم وجود بعض الاختلافات في الأهداف أو الأدوات او الأساليب الإحصائية، وإتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بضرورة استثمار إدارة الأزمات في التعليم الجامعي، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى الكشف عن واقع إدارة الأزمات في جامعة البلقاء التطبيقية.

عاشراً : التعقب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجدت أنها:

تتشابه الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة في الموضوع الأساس للدراسة وهو التعليم الإلكتروني والتعرف على أثره ودوره في التعليم كما في دراسة سيراك (siirak , 2011) وتتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي وإدارة الدراسات الإستبانة كإدارة لجمع البيانات كما في دراسة (عيسان ولعاني، 2007) ودراسة (خالد، 2013) كما وتشبهت مع دراسة (الزغبي،

2014) ودراسة (حسامو، 2011) في تقييم واقع التعليم الإلكتروني باستخدام المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات إلى جانب الأداة الرئيسية، في حين اختلفت مع بعض الدراسات كونها استخدمت ثلاثة أدوات في جمع البيانات، واختلفت مع بعض الدراسات في المنهج المستخدم كدراسة (keller,2009) استخدم منهج تجريبي، واستخدم أيضاً دراسة (Mc Guinness & Marchand 2014) المنهج دراسة حالة، وتتشابه الدراسات الحالية عن الدراسات في دراسة إدارة الأزمات بحدوث أزمات عند الطلبة والأسلوب المتبع مع الأزمات في مكان معين والتعرف على هذا الواقع في عدة مجالات، مثل دراسة (Adeyemi، 2017) ودراسة (بسمه، 2017) ودراسة (Mc Guinness & Marchand 2014) ودراسة (David,2013) واختلفت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة حيث درست العلاقة بين موضوع التعليم الإلكتروني مع موضوع آخر وهو التفاعل بين المتعلمين، في حين ركزت الدراسات السابقة على موضوع واحد كدراسة (جحايا، 2013) ودراسة (عيسان ولعاني، 2007)، وتشابه الدراسات الحالية مع الدراسات من ناحية التعرف على أهم التحديات والمعوقات التي تواجهه كما في دراسة (عبود واخرون , 2020) ودراسة (حسن واخرون، 2019)

واختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات من ناحية التعرف للمكونات المادية والتنظيمية والبشرية (صناع المعرفة) في التعليم الإلكتروني كأبعاد للتعليم الإكتروني في إدارة الأزمات وكذا تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت أبعاد مثل البرمجيات والشبكات والاتصالات وكذا اخذت وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في حين أن أغلب الدراسات السابقة كانت تأخذ وجهة نظر واحدة إما الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس، في حين أن دراسة ونغ ويانغ (2014) ودراسة **(Mehre & Omidian,2011)** ودراسة (cahill rosann,2009) قد تناولت عناصر أخرى للتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات.

الجانب النظري

أولاً : التعليم الإلكتروني

1 - مفهوم التعليم الإلكتروني

يرى البعض أن هناك غموض وعدم وضوح في تحديد مفهوم التعليم الإلكتروني

على مستوى المؤسسات التعليمية، فضلا عن تفاوت آراء القائمين على العملية التعليمية حل للموقع الذي سيشغله هذا النوع من التعليم كونه سيكون أساسي أو بديلا كاملا عن التعليم التقليدي فيما يلي جزء من هذه المفاهيم:

يشير التعليم الإلكتروني إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتمكين الوصول إلى موارد التعليم للتدريس عبر الانترنت بأوسع معانيه.

التعليم الإلكتروني نظام تفاعلي للتعليم عن بعد، ويقدم للمتعلم وفقا للطلب، ويعتمد على بيئة إلكترونية رقمية متكاملة تستهدف بناء المقررات وتوصيلها بواسطة الشبكات الإلكترونية، والإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات أو إدارة المصادر والعمليات أو تقويمها، ويعكس هذا التعريف المحددات الخاصة للتعليم الإلكتروني والتي تؤثر في عمليات الاتصال التعليمي وبناء مقررات واستراتيجيات التعليم (الحمادي، 32،2011)

أيضا هناك تعريف آخر للتعليم الإلكتروني وهو عبارة عن استخدام التقنية والوسائل التكنولوجية في التعليم وتسخيرها لتعلم الطالب ذاتيا وجماعيا وجعله محور للمحاضرة وذلك من خلال الوسائط المتعددة وأجهزة إلكترونية وغيرها من الوسائل الأخرى (الهادي، 54:2005).

وأيضا يعرفه (الموسى، ص. 43، 2002) على أنه طريقة للتعليم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة من الحاسوب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صورة وصوت ورسومات وآليات بحث ومكتبات إلكترونية وكذلك بوابات الأنترنت سواء كان عن بعد أم في الفصل الدراسي.

2- خصائص ومزايا التعليم الإلكتروني

والمزايا منها ما أورده (هنداوي وآخرون، ص. 122، 2009) قدرته على توسيع الفرص التعليمية للأفراد بغض النظر عن السن والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الوصول إلى المحتوى في أي مكان وزمان، ودوره في نشر الثقافة الإلكترونية، مما يسهل على المتعلم الوصول إلى المعرفة الرقمية، مثل الخدمات المعلوماتية التي تقدمها المكتبات الإلكترونية، وهذا بدوره يسهل ويخدم عملية التعليم الذاتي ويحقق مبدأ التعلم المستمر. ويرى (سالم، ص. 41، 2004) إن أهم ما يميز التعليم الإلكتروني هو تمكينه من إتاحة الفرصة للمتعلم التحكم في تعلمه من خلال التفاعل مع بيئات التعليم الرقمية، وإنه يسهم في تنمية التفكير

وإثراء عملية التعليم وإتاحة الفرصة للمتعلمين للإعتماد على أنفسهم، وقد اتفق معه الجروال حينما اعتبر أن التعليم الإلكتروني يضفي على عملية التعليم صيغة الفردية، ويحقق المساواة بين الأفراد في الحصول على فرص التعليم ويسهم في جعل التعليم عملية منتجة من خلال المساهمة في تسهيل عملية الوصول إلى المعرفة، وأضاف (محمود، ص. 21، 2012) إن التعليم الإلكتروني يجعل عملية التعليم أكثر سهولة، بمعنى أنه يقلل من صعوبات الاتصال اللغوي بين المعلم والمتعلم، ويحقق التعاون والتفاعل بين المتعلمين من خلال المشاركة في المعرفة وتخطي الحواجز والمعيقات المختلفة. وأشار (شحاتة، ص. 66، 2009) وبتمعن هذه السمات والمزايا التي يتمتع فيها التعليم الإلكتروني نجد أنه يتفق مع التعليم التقليدي في الهدف من عملية التعليم ويختلف معه في الطريقة المتبعة لتحقيق ذلك الهدف، ويتمثل هدف هذين النوعين من التعليم في الحصول على مخرجات تتميز بالمعرفة المتقدمة على مستوى عال وقادرة على مواكبة وتلبية متطلبات العصر الحديث، في حين تختلف الطريقة التي يستخدمها كل منهما في تحقيق غاياته وأهدافه. من هذا المنطلق فإننا نلاحظ عدة فروق واختلافات بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي وقد ذكر (العنيزي، ص. 185 - 187، 2010) عدد من الفروق أهمها ما نراه في الجدول التالي:

جدول رقم (1) الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني

وقد تعددت انواع انظمة إدارة التعليم الإلكتروني وفق تعدد شركات نظم إدارة المحتوى ومن أهم انظمة إدارة المحتوى ومن أهم النظم المستخدمة:

1. Moodle :

	التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني
1	يستقبل جميع الطلبة عملية التعليم في نفس المكان والزمان.	المتعلم غير ملزم بوقت محدد وبمكان معين لاستقبال عملية التعليم.
2	يقدم المحتوى التعليمي بصورة تقليدية على صورة كتاب مطبوع يحوي النصوص وبعض الصور غير الدقيقة ويتم التعامل معه بصورة روتينية دون اثارة.	يقدم المحتوى التعليمي بشكل أكثر اثارة وأكثر دافعية من خلال التنوع الذي يقدمه المقرر الإلكتروني في هيئة نصوص وصور ولقطات فيديو وغيرها.

3	يحدد التواصل مع المعلم بوقت المحاضرة الذي لا يتسع لجميع الطلبة بطرح استفساراتهم ولا يتسع للمدرس للرد عليها.	يوفر حرية التواصل مع المعلم في أي وقت عن طريق وسائل مختلفة مثل البريد الإلكتروني وغرف المحادثة وغيرها.
5	تبقى المواد التعليمية ثابتة دون تغير.	سهولة تحديث المواد لمواكبة كل ما هو جديد.
6	لا يراعى الفروق الفردية بين المتعلمين ويقدم المحتوى بطريقة شرح واحدة.	يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين فهو يقدم المعرفة وفقاً لاحتياجات وقدرات الفرد.
7	يعتمد على الحفظ للمعلومات ويركز على الجانب المعرفي ويهمل الجوانب الأخرى.	يعتمد على طريقة حل المشكلات وينمي قدرات الطالب الإبداعية.
8	يقتصر التفاعل بين الطلبة على الزملاء الموجودين داخل الصف أو الجامعة التي يرتادها المتعلم.	يتفاعل الطلبة مع زملاء من مختلف أنحاء العالم فليس هناك حدود للتعرف على زملاء من أي مكان والتفاعل

هو نظام مفتوح المصدر ومجاني تدعمه جمعية مودل، والنظام تتوفر فيه واجهة عربية، ويوفر خدمات مميزة تتفوق على العديد من الانظمة التجارية الأخرى، ونظام الموودل يتم تحديثه بشكل مستمر بدون تكلفة لاستخدامه مع توفره على العديد من اللغات العالمية منها اللغة العربية (الهرش وآخرون، ص. 51، 2011)، ويقصد بأنه برنامج مفتوح المصدر إنه يحق للجميع بأن يقوم بتحميله، وتركيبه، واستعماله، وتعدليه وتوزيعه مجانا، وهو برنامج سهل الاستعمال وأيضا سهل التطوير، كما أنه يوفر إمكانية عرض الدروس والتمارين والامتحانات والإعداد والتقييم من قبل المدرسين للطلبة المسجلين في المقرر الإلكتروني، ويوفر العديد من الخدمات منها : تقديم انشطة تعليمية، من واجبات ومهام واختبارات وغيرها، ونشر وتهيئة العديد من المصادر التعليمية التي تحقق الفائدة للطلبة كالمكتبات الرقمية والملفات الإلكترونية والملفات الصوتية وملفات الفيديو والصور، ويوفر وسائل للاتصال والتعاون بين الطلبة أنفسهم وبين الطلبة والمدرس كالمدونات الإلكترونية والبريد الإلكتروني وصفحات الدردشة ومنتديات الحوار والنقاش وغيرها من الوسائل التي تحقق التفاعل بين عناصر العملية التعليمية.

2. Dokeos:

وهو نظام لإدارة التعليم الإلكتروني ويستخدم في أكثر من 1000 مؤسسة تعليمية لإدارة التعليم الإلكتروني وبرامج التعليم المبرمجة (الهرش، آخرون، ص. 66، 2011)، ومن أهم مميزاته أنه يوفر إمكانية إنشاء محتوى التعلم عبر الأنترنت، ويطرح اللقاءات التعليمية عبر الفيديو، كما يوفر أدوات من أجل جدول الأعمال والإعلانات والدردشة والمنتديات والاختبارات، بالإضافة إلى أنه لديه ميزة «التدريب» للتفاعل مع المتعلمين باستعمال جداول الأعمال والمنتديات والدردشة ولقاءات الفيديو والتفاعل مع المهام والأسئلة ذات الأجوبة الكتابية.

ثانياً: إدارة الأزمات

1- مفهوم الأزمة

تُعرَّف الأزمة بأنها: عبارة عن سلسلة غير متوقعة من الأحداث تؤدي إلى انحدار وضع المنظمة ويكون تأثيرها على المدى الطويل إذا لم يتم التعامل مع الوضع بشكل سريع وبفاعلية وكفاءة (Taneja, Pryor, Sewell, & Recuero, ص. 78، 2014) أما (Olawale، 2014، 79) فيرى أن الأزمة: وضع حرج يمكن أن تُحدث عواقب سلبية شديدة على المنظمة.

2 - بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الأزمة

أولاً: الكارثة: هي حدوث تغيرات كبيرة مُدمرة؛ لا يمكن التنبؤ بها والسيطرة عليها ينجم عنها خسائر كبيرة مادية ومعنوية، وهي قد تكون طبيعيةً كالزلازل والعواصف، أو تكون فنية يتسبب فيها الإنسان بصورة عمدية أو بصورة غير عمدية، وتكون الكارثة في حالات كثيرة هي سبباً رئيسياً للأزمة، لكن الكارثة ليست الأزمة (Faulkner, 2001, 136).

ثانياً: الحادث: هو حالة فجائية غير متوقعة تحدث بصورة سريعة، وتنتهي هذه الحالة فور انقضاء الحادث، ولا يكون للحادث امتدادات وتتابعات جوهرية، وتختفي أثارها مع اختفاء نتائج وتداعيات الحدث، وبالتالي فإن الأزمة قد تكون ناجمة عن حادث، وتكون أحد نتائجه، لكن الأزمة ليست الحادث نفسه (أبو فارة، 2009، 53).

ثالثاً: الصدمة: هي إحدى عوارض الأزمات، وهي شعور مركّب بين الذهول والغضب والخوف والدهشة والعجز في التصديق، وقد تكون الصدمة هي إحدى أسباب الأزمات سواءً على مستوى الدول أم المشروعات أم الأفراد (الديلمي، 2008، 77).

رابعاً: المشكلة: تعبر المشكلة عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها. (الخضيري، د.ت، 62).

خامساً: القوة القاهرة: يشترك مفهوم القوة القاهرة مع مفهوم الأزمة في أن كليهما يخرج عن سيطرة متخذ القرار ويصعب التحكم فيه، فالقوة القاهرة هي أي ظرف من الظروف التي يصعب التنبؤ بها، أو التحكم فيها، والتي تحول دون قيام شخص معين بعمل معين متفق عليه مع شخص آخر، فهي ذات طبيعة تعاقدية، أما الأزمة فتختلف عن القوة القاهرة، في أنها لا ترتبط بطبيعة تعاقدية (الهدمي ومحمد، 2008، 27).

سادساً: الصراع: هو خلاف أو نزاع بين طرفين أو أكثر، وقد يكون سبباً رئيسياً لوقوع الأزمات (هيكل، 2006، 22).

3ـ مفهوم إدارة الأزمات

تتعدد مفاهيم إدارة الأزمات بتعدد الكتاب والباحثين، واختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تناولهم لإدارة الأزمات، وهناك الكثير من المفاهيم منها:

ان إدارة الأزمات هي: فن صنع القرارات التي تجنب أو تخفف آثار الأحداث التي تكون في كثير من الأحيان ظاهرة (2014، Olawale 80).

وعرفها (القطاونة، 2012، 224) بأنَّها العملية التي تتكون من مجموعة من المستويات المرتبة التي يجب على الإدارات المرور بها عند التعامل مع الأحداث الأزموية؛ بدءاً من الإحساس بالأحداث وحتى الإنتهاء منها.

وتعرف إدارة الأزمات بانها العملية التي يمكن من خلالها معرفة المشاكل والمخاطر المحيطة بالانشطة، وتحديد رد الفعل المناسب، لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة من قبل الشركة (Yamamoto & Sekeroglu, 2011،214).

وتعرف إدارة الأزمات بأنَّها العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار، ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية

المولدة للأزمة، وتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة لمنع الأزمة، أو الإعداد للتعامل معها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وبما يحقق أقل قدر ممكن من الأضرار للجميع مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة؛ وأخيراً دراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها، أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً، مع محاولة تعظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة ممكنة (فتحي، 2001، 41).

مما سبق يمكن تعريف إدارة الأزمات بانها تعني التعامل بمنهجية علمية وإدارية لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها الشركات مجال الدراسة.

4- أهمية إدارة الأزمات

أشار (أبو فارة، 2009، 61-62) إلى تزايد الاهتمام بحقل إدارة الأزمات، وهذا الاهتمام يعود إلى عوامل متعددة أهمها:

- أنَ الأزمة حين تقع فإن نتائجها السلبية تنعكس على جميع الأفراد، وعلى جميع المستويات الإدارية في المنظمة، كما انها تنعكس على البيئة الداخلية وعلى البيئة الخارجية.

- أن استخدام منهج إدارة الأزمات يعزز مبدأ المساءلة والمحاسبة، إذ إن الأزمات تؤدي إلى كشف المقصرين والمتسببين في الخسائر البشرية والمالية والإدارية.

- هناك تجارب كثيرة تظهر فشل المنظمات في مواجهة الأزمات التي تعرضت لها؛ وقد كان السبب الرئيسي في ذلك هو عدم استخدام سيناريوهات إدارة الأزمات في مواجهة هذه الأزمات والتصدي لها، والقضاء عليها وعلى آثارها.

5- مراحل إدارة الأزمات

قدم الباحثون والكتاب في مجال إدارة الأزمات نماذج متعددة لمراحل إدارة الأزمات، فقد أشارا (أبو فارة، 2009، 231-239)، و(شعبان، 2005، 202) إلى أن هناك ثلاث مراحل أساسية لإدارة الأزمة تتمثل في:

مرحلة إدارة الأزمة قبل الأزمة: وفي هذه المرحلة تركز إدارة الأزمة قبل الأزمة على أمرين أساسيين هما:

- تحليل النقاط الحرجة: يركز هذا التحليل على كشف الأسباب المحتملة للأزمات،

وهذه الأسباب قد تكون بيئية أو تنظيمية أو نتيجة التفاعل بين كليهما.

ـ نظام التحذير والإنذار المبكر: إن الإدارة الفاعلة للأزمة تتطلب وجود نظام للتحذير والإنذار المبكر، مهمتها تزويد المنظمة بمؤشرات وتحذيرات مبكرة عن احتمال وقوع أزمة، حيث تساعد هذه التحذيرات المنظمة على تقدير الموقف بصورة جيدة، وتقدير حجم التهديدات والفرص المرتبطة بوقوع الأزمة.

ـ مرحلة إدارة الأزمة أثناء الأزمة: إن إدارة الأزمة خلال وقوع الأزمة تبدأ بعد وضع خطة مواجهة الأزمة، وتبين هذه الخطة الإرشادات والتوجيهات التي يتوجب على المستويات الإدارية المختلفة والعاملين القيام بها عند حدوث الأزمة؛ لإبقاء الأزمة تحت التحكم والرقابة، وبأقل قدر ممكن من الخسائر.

ـ مرحلة إدارة الأزمة بعد الأزمة: تركز هذه المرحلة على الموقف الحالي للمنظمة (موقف ما بعد الأزمة)، وهنا لا بد من التأكيد انه بعد أن تنجح إدارة الأزمات في التعاطي مع الأزمة ومواجهتها ومعالجتها بنجاح؛ فإن هذه الأزمة تنحسر، وتتلاشى، وتختفي، وتكرس المنظمة جهوداً كافية لمعالجة وإزالة الآثار والنتائج السلبية لهذه الأزمة .

ثالثاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها

1ـ منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة ولتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يساعد في التعرف على واقع الظاهرة المستهدفة بالبحث، وجمع البيانات المناسبة بخصوصها، والتعبير عنها بشكل رقمي قابل للقياس، وبالتالي توفير إمكانية تحليل هذه البيانات والوصول إلى النتائج.

2ـ مجتمع الدراسة

ويتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين والمدرسين في الجامعات الأهلية اليمنية (جامعة العلوم الحديثة، وجامعة الاندلس، جامعة العلوم والتكنولوجيا، سباء) بأمانة العاصمة، صنعاء.

3- عيِّنة الدراسة

تم اختيار عَيِّنَة عشوائية طبقية مُكَوَّنة من (200) مفردة، وتم توزيع الاستبانات حيث تم استرجاع (851) استبانة من الاستبانات الموزعة، أي ما نسبته (85%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وبعد الاطلاع على الاستبانات المستردة وتدقيقها تبين أن هناك (51) استبانة غير صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، وبهذا يكون عدد الاستبانات التي تم اعتمادها للتحليل الإحصائي (170) أي ما نسبته (80%) من مجموع الاستبانات الموزعة، والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (2)

عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

مجتمع الدراسة	حجم العينة	الاستمارات المسترجعة	نسبة الاستمارات المسترجعة إلى حجم العينة	الاستمارات المسترجعة القابلة للتحليل	نسبة الاستمارات المسترجعة القابل للتحليل إلى حجم العينة
الجامعات الأهلية اليمنية	200	185	% 92.5	170	% 87.5

4- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين لجمع البيانات هما:

أ- المصادر الثانوية: وتتمثل في الأدبيات العربية والأجنبية من الكتب والأبحاث والدراسات السابقة، والدوريات والمقالات والتقارير، ومواقع الإنترنت المختلفة، ذات العلاقة بموضوع الدارسة.

ب- المصادر الأولية: تم تصميم استبانة كأداة للدراسة، وقد تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة، وتم تطويرها بما يتناسب مع الدراسة الحالية، للتعرف على أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، وذلك للحصول على المعلومات اللازمة لاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة.

5- أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، حيث تم تصميم وتطوير استبانة لقياس أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، وقد تم الاعتماد في بناء فقرات متغيرات الدراسة على الجانب النظري إضافة إلى مجموعة من الدراسات والاستبيانات السابقة ذات العلاقة، وقد تم عرض الاستبانة بصيغتها الأولية على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من وضوح فقراتها، وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه، وقد اعتمدت الاستبانة على **مقياس ليكرت الخماسي** المكون من خمس درجات، حيث أعطى الرقم (5) للبديل موافق بشدة، والرقم (4) للبديل موافق، والرقم (3) للبديل محايد، والرقم (2) للبديل غير موافق، والرقم (1) للبديل غير موافق بشدة. وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما:

القسم الأول: يتضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة والتي شملت: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، توفر شبكة الإنترنت، مستوى المهارة في استخدام الحاسوب، وجود جهاز حاسوب في المنزل).

القسم الثاني: يتضمن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة (32 فقرة) مقسمة على ثلاثة محاور هم:

المحور الأول: يتناول الأسئلة الخاصة بالمتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) وهو يتكون من (24 فقرة) موزعة على أربعة أبعاد.

المحور الثاني: ويتعلق بالأسئلة الخاصة بالمتغير التابع (إدارة الأزمات) ويتكون من (7 فقرات).

المحور الثالث: ويتعلق بالأسئلة الخاصة بالصعوبات التي تواجه الطلاب في استخدام نظام التعليم الإلكتروني ويتكون من (5 فقرات) والجدول التالي يوضح مكونات استمارة الاستبانة.

جدول رقم (4)

مُكَوِّنات استمارة الإستبانة

المحاور		عدد الفقرات	النسبة
التعليم الإلكتروني	المكونات المادية	6	% 16.67
	البرمجيات	7	% 19.44
	صناع المعرفة	5	% 13.89
	الشبكات والاتصالات	6	% 16.67
إدارة الأزمات		7	% 19.44
الصعوبات التي تواجه الطلاب في استخدام نظام التعليم الإلكتروني		5	% 13.89
الإجمـــالي		**36**	**% 100**

6- اختبار صدق وثبات الأداة

- الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وتحديد محاورها وصياغة فقرات المحاور، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال النظم والإحصاء والبحث العلمي من أجل الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم، وطُلِبَ منهم إبداء آرائهم في مدى مناسبة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون وقد تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها أغلب المحكمين، بالإضافة إلى حذف أو إضافة بعض الفقرات لمحاور الاستبيان في ضوء المقترحات المقدمة مما جعل الاستبانة أكثر دقة وموضوعية لقياس ما وضعت من أجله.

- اختبار ثبات ومصداقية أداة الدراسة

تم اجراء اختبار (الفا كرونباخ) وذلك للتأكد من نسبة ثبات الاستبانة وصدق آراء المستجيبين كما هي موضحة فيما يأتي:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ للمتغيرات الدراسية لأداة الدراسة:

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية ½Alpha
المكونات المادية	6	% 80.90	% 89.94
البرمجيات	7	% 90.40	% 95.08
صناع المعرفة	5	% 88.10	% 93.86
الشبكات والاتصالات	6	% 89.90	% 94.82
التعليم الإلكتروني	**24**	**% 95.50**	**% 97.72**
إدارة الأزمات	**7**	**% 90.90**	**% 95.34**
الصعوبات التي تواجه الطلاب في استخدام نظام التعليم الإلكتروني	**5**	**% 86.10**	**% 92.79**
الاستبيان بشكل عام	**36**	**% 95.70**	**% 97.83**

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام جاءت بنسبة (95.70 %) وهذا يعني أنها جاءت بنسبة ثبات مرتفعة جدا، وجاءت نسبة المصداقية لإجابات العينة (97.83 %) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة جداً، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات، حيث تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Analysis لقياس أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، وتم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل في التأثير على المتغير التابع، كما تم استخدام اختبار (T-test) للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حسب متغيراتها الشخصية التي تتكون من فئتين فقط (الجنس)، وتم استخدام تحليل التباينF الأحادي (One Way Anova) لاختبار الفروق في آراء العينة حول أثر التعليم الإلكتروني

في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، مستوى المهارة في استخدام الحاسوب)، وقد تم ذلك كما يأتي:

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص هذه الفرضية على ان: **هناك** أثر **ذو دلاله** إحصائية **للتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.**

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، والجدول (6) يوضح نتائج اختبار الإنحدار وتفسير التباين بين التعليم الإلكتروني وتحقيق إدارة الأزمات.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى.

المتغير المستقل	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
التعليم الإلكتروني	إدارة الأزمات	0.827	0.684	168.79	0.000	0.909	12.99	0.000

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (6) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، فمعامل التحديد R2 يوضح بان التعليم الإلكتروني بشكل عام يفسر ما نسبته (0.684) من التباين (التغيرات) في إدارة الأزمات، ما يشير إلى أن (68.40 %) من قدرة الجامعات في التعامل وإدارة الأزمات التي تتعرض لها ناتجة عن تطبيق التعليم الإلكتروني، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.909)، انه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فإن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق التعليم الإلكتروني سيؤدي إلى زيادة في إدارة الأزمات بنسبة (90.90 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (168.79) عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة التي تنص على انه:

هناك أثر ذو دلاله إحصائية للتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات على الجامعات الأهلية اليمنية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص هذه الفرضية على ان: **هناك أثر ذو دلاله إحصائية للمكونات المادية في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.**

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر المكونات المادية في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، والجدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار الإنحدار وتفسير التباين بين المتطلبات المادية وإدارة الأزمات.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

المتغير المستقل	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
المكونات المادية	إدارة الأزمات	0.557	0.311	35.17	0.000	0.592	5.93	0.000

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (7) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات المادية على إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، فالتحديد R2 يوضح بان المكونات المادية بشكل عام تفسر ما نسبته (0.311) من التباين (التغيرات) في إدارة الأزمات، ما يشير إلى أن (31.10 %) من قدرة الجامعات في التعامل وإدارة الأزمات التي تتعرض لها ناتجة عن توفر المكونات المادية لتطبيق التعليم الإلكتروني، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.592)، انه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فإن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بتوفير المكونات المادية لتطبيق التعليم الإلكتروني سيؤدي إلى زيادة في مواجهة وإدارة الأزمات بنسبة (59.20 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (35.17) عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على ان:

هناك أثر ذو دلاله إحصائية للمتطلبات المادية في إدارة الأزمات على الجامعات الأهلية اليمنية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص هذه الفرضية على ان: **هناك أثر ذو دلاله إحصائية للبرمجيات في إدارة الأزمات الجامعات الأهلية اليمنية.**

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر البرمجيات الخاصة بالتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، والجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار الإنحدار وتفسير التباين بين المتطلبات التكنولوجية وإدارة الأزمات.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
البرمجيات	إدارة الأزمات	0.687	0.472	69.84	0.001	0.656	8.35	0.000

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (8) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات التكنولوجية في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، فمعامل التحديدR2 يوضح بان المتطلبات التكنولوجية بشكل عام تفسر ما نسبته (0.472) من التباين (التغيرات) في مواجهة وإدارة الأزمات، ما يشير إلى أن (47.20 %) من قدرة الجامعات في التعامل وإدارة الأزمات التي تتعرض لها ناتجة عن توفر البرمجيات لتطبيق التعليم الإلكتروني، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.656)، انه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فإن الزيادة بدرجة واحدة في توفير البرمجيات سيؤدي إلى زيادة في مواجهة وإدارة الأزمات بنسبة (65.60 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (184.38) عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على ان:

هناك أثر ذو دلاله إحصائية للمتطلبات البرمجية في إدارة الأزمات على الجامعات الأهلية اليمنية.

4- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية على ان: **هناك أثر ذو دلاله إحصائية لصناع المعرفة في**

إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر **لصناع المعرفة** في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، والجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار الإنحدار وتفسير التباين بين المتطلبات البشرية وإدارة الأزمات.

جدول رقم (9)

يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

المتغير المستقل	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
صناع المعرفة	إدارة الأزمات	0.846	0.716	196.46	0.000	0.769	14.02	0.000

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (9) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصناع المعرفة في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، فمعامل التحديد R2 يوضح بان المتطلبات البشرية بشكل عام تفسر ما نسبته (0.716) من التباين (التغيرات) في مواجهة وإدارة الأزمات، ما يشير إلى أن (71.60 %) من قدرة الجامعات في التعامل وإدارة الأزمات التي تتعرض لها ناتجة عن توفر صناع المعرفة لتطبيق التعليم الإلكتروني، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.769)، انه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فإن الزيادة بدرجة واحدة في صناع المعرفة سيؤدي إلى زيادة في مواجهة وإدارة الأزمات بنسبة (76.90 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (196.46) عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على ان:

هناك أثر ذو دلاله إحصائية لصناع المعرفة في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

5- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تنص هذه الفرضية على انه: **هناك أثر ذو دلاله إحصائية للشبكات والاتصالات في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.**

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر المتطلبات التنظيمية في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، والجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار الإنحدار وتفسير

التباين بين المتطلبات التنظيمية وإدارة الأزمات.

جدول رقم (10)

يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

المتغير المستقل	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
الشبكات والاتصالات	إدارة الأزمات	0.833	0.694	176.61	0.000	0.829	13.29	0.000

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (10) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات التنظيمية في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، فمعامل التحديد R2 يوضح بان الشبكات والاتصالات بشكل عام تفسر ما نسبته (0.694) من التباين (التغيرات) في تحقيق إدارة الأزمات، ما يشير إلى أن (69.40 %) من قدرة الجامعات في التعامل وإدارة الأزمات التي تتعرض لها ناتجة عن توفر الشبكات والاتصالات، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (0.829)، انه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فإن الزيادة بدرجة واحدة في الشبكات والاتصالات لتطبيق التعليم الإلكتروني سيؤدي إلى زيادة في مواجهة وإدارة الأزمات بنسبة (65.60 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (176.61) عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على انه:

هناك أثر ذو دلاله إحصائية للشبكات والاتصالات في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

ولتحديد ترتيب تأثير أبعاد التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، نوضح ذلك في الجدول رقم (11) كما يلي.

جدول رقم (11)

ترتيب تأثير أبعاد التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات الدولية.

البعد	R^2 معامل التحديد	الترتيب
المكونات المادية	0.311	4
البرمجيات	0.472	3

1	0.716	**صناع المعرفة**
2	0.694	**الشبكات والاتصالات**

يتضح من الجدول رقم (11) أن تأثير أبعاد التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، متفاوت فقد جاء بُعْد صناع المعرفة الأعلى تأثيراً في إدارة الأزمات، يليه بُعْد الشبكات والاتصالات، يليه بُعْد البرمجيات وجاء في المرتبة الأخيرة المكونات المادية، وهذا التأثير حسب الإنحدار الخطي البسيط.

لكن عندما تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حده في المساهمة في نموذج الإنحدار الذي يمثل أبعاد التعليم الإلكتروني (المتطلبات المادية، البرمجيات، صناع المعرفة، الشبكات والاتصالات) في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، يتضح من الجدول رقم (12) الذي يبين أن بُعد صناع المعرفة جاء في المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (45.70 %) من التباين في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، يليه بُعد الشبكات والاتصالات الذي فسر ما مقداره (43.10 %) من التباين في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، حيث نلاحظ أن درجة التأثير قلت في البُعدين عما كانت عليه في الانحدار البسيط، كما نلاحظ إنعدام درجة التأثير في البُعدين (البرمجيات، المكونات المادية) بشكل كبير، عما كان عليه عند إجراء تحليل الإنحدار البسيط.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للتنبؤ بإدارة الأزمات من خلال التعليم الإلكتروني

البُعد	R2 معامل التحديد	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	0.879	.059	.630	.530	غير دال إحصائياً
البرمجيات		-.062	-.551	.583	غير دال إحصائياً
صناع المعرفة		.457	5.092	.000	دال إحصائياً
الشبكات والاتصالات		.431	3.512	.001	دال إحصائياً

6- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تنص هذه الفرضية على انه: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، مستوى المهارة في استخدام الحاسوب).**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-test) للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حسب متغيراتها الشخصية التي تتكون من فئتين فقط (الجنس)، وتم استخدام اختبار تحليل التباين F الأحادي (One Way Anova) لاختبار الفروق في آراء العينة أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية غير الربحية حسب المتغيرات التي تحتوي على ثلاث فئات فأكثر (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، مستوى المهارة في استخدام الحاسوب)، وفيما يأتي اختبار الفروق وفقا لذلك:

أ- نتائج اختبار الفروق حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (13) يوضح الفروق في تقديرات عَيِّنة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (13)

الفروق في آراء أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات حسب متغير الجنس.

المحور	الذكور			الإناث			T-Test	
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	59	3.88	0.64	21	3.91	0.82	-.198	.844
البرمجيات	59	3.85	0.70	21	3.99	0.92	-.688	.493
صناع المعرفة	59	3.77	0.74	21	3.80	0.98	-.149	.882
الشبكات والاتصالات	59	3.82	0.70	21	3.94	0.83	-.685	.495

التعليم الإلكتروني بشكل عام	59	3.83	0.63	21	3.91	0.76	-.483	.631
إدارة الأزمات	59	3.84	0.66	21	3.82	0.92	.111	.912

يتضح من الجدول رقم (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى لمتغير الجنس حيث إن قيمة الدلالة الإحصائية جاءت أكبر من (0.05)، أي انه لا يوجد اختلاف بين الجنسين في الإجابات.

ويعزو الباحث عدم وجود اختلافات إلى الجنسين يخضعان لنفس الظروف والقوانين واللوائح في العمل وبالتالي فنظرتهم متشابهة.

ب ـ نتائج اختبار الفروق حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات بحسب متغير العمر:

الجدول رقم (14) يوضح الفروق في تقديرات عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى لمتغير العمر.

جدول رقم (14)

الفروق في آراء أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات حسب متغير العمر

One-Way ANOVA						
البعد	العمر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	أقل من 25 سنة	**12**	**4.40**	0.27	3.147	*.030
	من 25 إلى 35 سنة	44	3.83	0.64		
	من 36 إلى 45 سنة	20	3.78	0.87		
	أكبر من 45 سنة	4	3.50	0.41		
	الإجمالي	**80**	3.89	0.69		

البرمجيات	أقل من 25 سنة	**12**	**4.44**	0.30	2.823	*.044
	من 25 إلى 35 سنة	44	3.76	0.78		
	من 36 إلى 45 سنة	20	3.89	0.85		
	أكبر من 45 سنة	4	3.64	0.53		
	الإجمالي	**80**	3.89	0.76		
صناع المعرفة	أقل من 25 سنة	**12**	**4.43**	0.37	3.455	*.021
	من 25 إلى 35 سنة	44	3.65	0.77		
	من 36 إلى 45 سنة	20	3.69	0.95		
	أكبر من 45 سنة	4	3.70	0.35		
	الإجمالي	**80**	3.78	0.80		
الشبكات والاتصالات	أقل من 25 سنة	**12**	**4.42**	0.26	3.121	*.031
	من 25 إلى 35 سنة	44	3.76	0.68		
	من 36 إلى 45 سنة	20	3.77	0.94		
	أكبر من 45 سنة	4	3.58	0.35		
	الإجمالي	**80**	3.85	0.73		
التعليم الإلكتروني بشكل عام	أقل من 25 سنة	**12**	**4.42**	0.19	3.972	*.011
	من 25 إلى 35 سنة	44	3.75	0.64		
	من 36 إلى 45 سنة	20	3.78	0.78		
	أكبر من 45 سنة	4	3.61	0.29		
	الإجمالي	**80**	3.85	0.66		
إدارة الأزمات	أقل من 25 سنة	**12**	**4.46**	0.17	4.214	*.008
	من 25 إلى 35 سنة	44	3.78	0.70		
	من 36 إلى 45 سنة	20	3.60	0.84		
	أكبر من 45 سنة	4	3.75	0.54		
	الإجمالي	**80**	3.84	0.73		

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة F جاءت دالة حسب متغير العمر، وقيمة F دالة تعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، تعزى لمتغير العمر حيث إن كل قيم الدلالة الإحصائية في جميع الأبعاد جاءت أصغر من (0.05)، وقد جاءت الفروق لصالح الفئة العمرية أقل من 25 سنة.

ت ـ نتائج اختبار الفروق حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية بحسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (15) يوضح الفروق في تقديرات عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (15)

الفروق في آراء أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات حسب متغير المؤهل العلمي.

One-Way ANOVA						
البعد	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	دكتوراه	7	3.62	1.03	.784	.460
	ماجستير	24	3.99	0.72		
	بكالوريوس	49	3.88	0.62		
	الإجمالي	**80**	**3.89**	**0.69**		
البرمجيات	دكتوراه	7	4.08	0.88	.312	.733
	ماجستير	24	3.92	0.84		
	بكالوريوس	49	3.85	0.72		
	الإجمالي	**80**	**3.89**	**0.76**		
صناع المعرفة	دكتوراه	7	4.09	0.69	1.781	.175
	ماجستير	24	3.54	0.89		
	بكالوريوس	49	3.85	0.76		
	الإجمالي	**80**	**3.78**	**0.80**		

One-Way ANOVA						
البعد	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
الشبكات والاتصالات	دكتوراه	7	4.10	1.08	.838	.437
	ماجستير	24	3.72	0.72		
	بكالوريوس	49	3.88	0.69		
	الإجمالي	**80**	**3.85**	**0.73**		
التعليم الإلكتروني بشكل عام	دكتوراه	7	3.97	0.79	.218	.804
	ماجستير	24	3.79	0.70		
	بكالوريوس	49	3.86	0.64		
	الإجمالي	**80**	**3.85**	**0.66**		
إدارة الأزمات	دكتوراه	7	3.82	0.93	2.470	.091
	ماجستير	24	3.57	0.88		
	بكالوريوس	49	3.97	0.59		
	الإجمالي	**80**	**3.84**	**0.73**		

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة F جاءت غير دالة حسب متغير المؤهل العلمي، وقيمة F غير دالة تعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث إن كل قيم الدلالة الإحصائية في جميع الأبعاد جاءت أكبر من (0.05).

ث ـ نتائج اختبار الفروق حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية بحسب متغير التخصص:

الجدول رقم (16) يوضح الفروق في تقديرات عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات تعزى لمتغير التخصص.

جدول رقم (16)

الفروق في آراء أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات حسب متغير التخصص.

One-Way ANOVA						
البعد	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	نظم معلومات إدارية	8	4.02	0.57	3.345	*.014
	إدارة أعمال	19	4.06	0.46		
	علوم مالية ومصرفية	7	4.50	0.21		
	محاسبة	15	3.88	0.70		
	أخرى	31	3.61	0.78		
	الإجمالي	**80**	3.89	0.69		
البرمجيات	نظم معلومات إدارية	8	4.18	0.62	2.943	*.026
	إدارة أعمال	19	4.07	0.52		
	علوم مالية ومصرفية	7	4.45	0.30		
	محاسبة	15	3.86	0.80		
	أخرى	31	3.59	0.87		
	الإجمالي	**80**	3.89	0.76		
صناع المعرفة	نظم معلومات إدارية	8	3.98	0.51	1.696	.160
	إدارة أعمال	19	4.01	0.56		
	علوم مالية ومصرفية	7	4.00	0.89		
	محاسبة	15	3.85	0.83		
	أخرى	31	3.50	0.91		
	الإجمالي	**80**	3.78	0.80		

One-Way ANOVA						
البعد	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
الشبكات والاتصالات	نظم معلومات إدارية	8	4.13	0.35	2.609	*.042
	إدارة أعمال	19	4.07	0.49		
	علوم مالية ومصرفية	7	4.29	0.58		
	محاسبة	15	3.78	0.79		
	أخرى	31	3.58	0.84		
	الإجمالي	**80**	3.85	0.73		
التعليم الإلكتروني بشكل عام	نظم معلومات إدارية	8	4.07	0.43	3.199	*.018
	إدارة أعمال	19	4.05	0.47		
	علوم مالية ومصرفية	7	4.31	0.39		
	محاسبة	15	3.84	0.73		
	أخرى	31	3.57	0.74		
	الإجمالي	**80**	3.85	0.66		
إدارة الأزمات	نظم معلومات إدارية	8	4.23	0.40	2.500	*.050
	إدارة أعمال	19	4.03	0.56		
	علوم مالية ومصرفية	7	4.12	0.68		
	محاسبة	15	3.83	0.73		
	أخرى	31	3.56	0.82		
	الإجمالي	**80**	3.84	0.73		

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة F جاءت دالة في اغلب الأبعاد حسب متغير التخصص، وقيمة F دالة تعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول (المتطلبات المادية، المتطلبات التكنولوجية، المتطلبات التنظيمية، إجمالي التعليم الإلكتروني، إدارة الأزمات)، تعزى لمتغير التخصص حيث إن كل قيم الدلالة الإحصائية في جميع الأبعاد جاءت أصغر من (0.05).

فيما جاءت قيمة F غير دالة حسب متغير التخصص في بعد المتطلبات البشرية، وقيمة F غير دالة تعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول المتطلبات البشرية، تعزى لمتغير التخصص حيث إن كل قيم الدلالة الإحصائية في جميع الأبعاد جاءت أكبر من (0.05).

ج- نتائج اختبار الفروق حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية بحسب متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (17) يوضح الفروق في تقديرات عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (17)

الفروق في آراء أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات حسب متغير سنوات الخبرة.

One-Way ANOVA						
البعد	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	أقل من 5 سنوات	21	4.19	0.47	4.427	.006*
	من 5 إلى 10 سنة	32	3.85	0.64		
	من 11 إلى 15 سنة	14	3.99	0.62		
	أكثر من 15 سنة	13	3.37	0.89		
	الإجمالي	**80**	**3.89**	**0.69**		
البرمجيات	أقل من 5 سنوات	21	4.25	0.53	3.541	.018*
	من 5 إلى 10 سنة	32	3.71	0.83		
	من 11 إلى 15 سنة	14	4.06	0.58		
	أكثر من 15 سنة	13	3.56	0.87		
	الإجمالي	**80**	**3.89**	**0.76**		

One-Way ANOVA						
البعد	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة عند 0.05
صناع المعرفة	أقل من 5 سنوات	21	4.25	0.61	4.326	.007*
	من 5 إلى 10 سنة	32	3.53	0.87		
	من 11 إلى 15 سنة	14	3.86	0.80		
	أكثر من 15 سنة	13	3.55	0.60		
	الإجمالي	**80**	**3.78**	**0.80**		
الشبكات والاتصالات	أقل من 5 سنوات	21	4.27	0.40	4.860	.004*
	من 5 إلى 10 سنة	32	3.65	0.79		
	من 11 إلى 15 سنة	14	4.00	0.54		
	أكثر من 15 سنة	13	3.51	0.89		
	الإجمالي	**80**	**3.85**	**0.73**		
التعليم الإلكتروني بشكل عام	أقل من 5 سنوات	21	4.24	0.35	5.166	.003*
	من 5 إلى 10 سنة	32	3.68	0.75		
	من 11 إلى 15 سنة	14	3.98	0.52		
	أكثر من 15 سنة	13	3.50	0.69		
	الإجمالي	**80**	**3.85**	**0.66**		
إدارة الأزمات	أقل من 5 سنوات	21	4.33	0.51	6.405	.001*
	من 5 إلى 10 سنة	32	3.69	0.68		
	من 11 إلى 15 سنة	14	3.85	0.67		
	أكثر من 15 سنة	13	3.38	0.82		
	الإجمالي	**80**	**3.84**	**0.73**		

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة F جاءت دالة في جميع المحاور حسب متغير سنوات الخبرة، وقيمة F دالة تعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة حيث إن كل قيم الدلالة الإحصائية في هذه المحاور أصغر من (0.05).

ح- نتائج اختبار الفروق حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية بحسب مستوى المهارة في استخدام الحاسوب:

الجدول رقم (18) يوضح الفروق في تقديرات عينة الدراسة حول أثر التعليم الإلكتروني على إدارة الأزمات تعزى لمتغير مستوى المهارة في استخدام الحاسوب.

جدول رقم (18)

الفروق في آراء أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات حسب متغير مستوى المهارة في استخدام الحاسوب.

المحور	متقدم			متوسط			T-Test	
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى الدلالة عند 0.05
المكونات المادية	51	3.97	0.72	29	3.79	0.74	-1.499	.138
البرمجيات	51	3.94	0.78	29	3.83	0.75	-.875	.384
صناع المعرفة	51	3.75	0.84	29	3.71	0.63	.419	.677
الشبكات والاتصالات	51	3.93	0.78	29	3.77	0.61	-1.269	.208
التعليم الإلكتروني بشكل عام	51	3.90	0.69	29	3.86	0.66	-.857	.394
إدارة الأزمات	51	3.83	0.77	29	3.79	0.74	.195	.846

يتضح من الجدول رقم (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى لمتغير مستوى المهارة في استخدام الحاسوب حيث إن قيمة الدلالة الإحصائية جاءت أكبر من (0.05)، أي انه لا يوجد اختلاف بين أفراد العينة حسب المهارة في استخدام الحاسوبين في الإجابات.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

ـ أن مستوى الاهتمام بمتطلبات التعليم الإلكتروني في الجامعات الأهلية اليمنية مرتفع، حسب تقديرات عينة الدراسة، فقد جاء بنسبة (77.01 %) وبمتوسط حسابي (3.851)، وتتوفر جميع متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني بمستوى مرتفع، وقد جاءت بالترتيب تنازلياً كما يلي (البرمجيات، المكونات المادية، صناع المعرفة، الشبكات والاتصالات).

ـ أن مستوى توفر المكونات المادية لتطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الأهلية اليمنية كان مرتفعاً حسب تقديرات عينة الدراسة، حيث يتوفر بنية تحتية شاملة، وسائل اتصال سريعة، معامل حديثة للحاسب الآلي، يوجد مواقع خاصة بمركز التعليم الإلكتروني على الإنترنت يمكن الطلاب التواصل، ويستطيع الطلاب تقديم أي رأي حول زيادة فاعلية التعليم الإلكتروني وإضافة مصادر جديدة يستفيد منها جميع المتعلمين.

ـ أن مستوى توفر البرمجيات لتطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الأهلية اليمنية كان مرتفعاً حسب تقديرات عينة الدراسة، أي أن الجامعات توفر للطلاب إمكانية التواصل إلكترونيا مع مراكز البحوث للإستفادة من إمكانياتهم، وتوفر بنية تحتية برمجية تتمثل في مواقع مخصصة على شبكة الإنترنت.

ـ أن مستوى توفر صناع المعرفة لتطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الأهلية اليمنية كان مرتفعاً حسب تقديرات عينة الدراسة، أي أن الجامعة توفر كادر مختص لمساعدة الطلاب خلال الدراسة الإلكترونية (كخدمة الاستفسار المباشر)، وتوفر برامج تدريب وتنمية لقدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لرفع مستوى الكفاءة والفاعلية لديهم، كما توجد تعليمات واضحة لكيفية التفاعل إلكترونيا بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ـ أن مستوى توفر الشبكات والاتصالات لتطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الأهلية اليمنية كان مرتفعاً حسب تقديرات عينة الدراسة، حيث توجد تعليمات واضحة لكيفية التفاعل إلكترونيا بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتحقيق الكفاءة والفاعلية، وتوفر أجهزة اتصالات تلبي متطلبات التعليم الإلكتروني، وتوفر

خدمة الوصول إلى الإنترنت بشكل دائم وكذا تتوفر إمكانية الوصول إلى المكتبات الإلكترونية لغرض الوصول إلى العديد من المراجع، ويوجد معايير واضحة لتقويم الطلاب في خطة التعليم الإلكتروني.

ـ أن مستوى ممارسة إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية كان مرتفعاً حسب تقديرات عينة الدراسة، أي انه يتوفر لدى الجامعة إستجابة سريعة لتوفير الإمكانيات اللازمة لاحتواء الأزمة في الوقت المناسب، كما يتم توزيع المهام وتحديد الصلاحيات بسرعة لاحتواء أضرار الأزمة، ويوجد حرص من قبل الإدارة العليا للجامعة على متابعة ما يتم رصده من مؤشرات حدوث الأزمات، ويجد لدى الجامعة خطط طارئة للتقليل من الأضرار التي قد تسببها الأزمة، كما يؤخذ عامل الوقت بعين الاعتبار عند التعامل مع الأزمات بدقة مناسبة.

ـ يوجد صعوبات تواجه الطلاب في استخدام نظام التعليم الإلكتروني في الجامعات الأهلية اليمنية، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

- ضعف شبكة الإنترنت؛
- ضعف مهارات الطلاب في مجال التعامل مع التقنيات الحديثة؛
- تدني مستوى التواصل المباشر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛
- ضعف الخدمات المساندة والمساعدة للتعليم الإلكتروني التي تقدمها الجامعة؛
- الأعباء المالية المتعلقة بالوصول الدائم إلى شبكة الإنترنت في المنزل.

ـ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

ـ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمكونات المادية في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

ـ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبرمجيات في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

ـ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصناع المعرفة في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

ـ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للشبكات والاتصالات في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية.

ـ ان تأثير أبعاد التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية، متفاوت فقد جاء بعد صناع المعرفة الأعلى تأثيراً في إدارة الأزمات، يليه بعد الشبكات والاتصالات، يليه بعد البرمجيات وجاء في المرتبة الأخيرة المكونات المادية.

ـ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى للمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مستوى المهارة في استخدام الحاسوب).

ـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أثر التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات في الجامعات الأهلية اليمنية تعزى لمتغير العمر).

ـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول (المتطلبات المادية، المتطلبات التكنولوجية، المتطلبات التنظيمية، اجمالي التعليم الإلكتروني، إدارة الأزمات)، تعزى لمتغير التخصص.

ـ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول المتطلبات البشرية، تعزى لمتغير التخصص.

2ـ التوصيات

ـ نشر الوعي بمفهوم التعليم الإلكتروني وأهمية استخدامه، وكيفية الاستفادة منه.

ـ ضرورة الاهتمام أكثر باستخدام التعليم الإلكتروني نظراً لدوره الفاعل في إدارة الأزمات.

ـ ضرورة الاهتمام بتطوير البنية التحتية والتطبيقات للبرمجيات اللازمة لتلاءم تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات وإزالة كافة المعوقات البشرية والمادية والفنية، التي تحول دون استخدام التعليم الإلكتروني.

ـ ضرورة إقامة منتديات عامة وورش عمل للتعليم الإلكتروني يشارك فيه طلاب

من كافة الجامعات اليمنية وأعضاء هيئة التدريس لبيان أهمية التعليم الإلكتروني في عملية التعليم والتعلم.

ـ تحديث أجهزة الحواسيب وملحقاتها بما يتناسب مع تقنية التراسل الحديثة للوصول إلى سرعة في الأداء وجودة عالية وتكاليف منخفضة.

ـ إقامة الدورات التدريبية للطلبة والمدرسين على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات التعليمية لتسهيل عملية التعليم الإلكتروني.

ـ تعزيز دور التعليم الإلكتروني من حيث التطبيقات والبرمجيات وشبكات الاتصالات، والأجهزة والمعدات، وكذلك الإهتمام بالانظمة الحديثة وقواعد البيانات.

ـ ضرورة تشجيع الطلبة على التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات والاستفادة منها في عملية التعليم الإلكتروني.

ـ ضرورة تقييم مستوى جودة الخدمة التعليمية الإلكترونية والعمل على التطوير والتحسين المستمر لهذه الخدمات.

المراجع:

المراجع العربية

1. أبو فارة، يحيى (2009). *إدارة الأزمات في بوابة teg rated*: دار الثراء للنشر الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

2. الحجايا، محمد نائل (2010). *واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية*، ورقه عالمية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول التعليم الإلكتروني بعنوان "دور التعليم الإلكتروني في تعزيز المجتمعات المعرفة " الذي نظمه مركز زين لتعليم الإلكتروني في جامعة البحرين في الفترة 6 ـ 8 أبريل 2010.

3. الحلفاوي، وليد سالم محمد (2011). *التعليم الإلكتروني تطبيقيات مستحدثات*، دار الفكر العربي ط 3، القاهرة، مصر .

4. الحسن، وليد (2012). أشهر نظم التعليم مفتوحة المصدر, *مجلة المعلوماتية*، العدد 82، كانون اول .

5. القطاونة، أيمن سليمان (2012). أثر إدارة الأزمات في المناخ التنظيمي في المصارف التجارية الأردنية: دراسة ميدانية من وجهة نظر المديرين، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 221-235

6. الخضيري، محسن أحمد (د.ت). *إدارة الأزمات: منهج إقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية* (الطبعة الثانية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

7. الزغبي، سعيد، ياسين، (2014). *مؤشرات الأزمة في الجامعات الأردنية*. العلوم التربوية .3 (2)، 4128-388.

8. الهادي، محمد (2011). *التعليم الإلكتروني المعاصر (أبعاد تصميم وتطوير برمجياته الإلكترونية)*. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

9. الموسى، احمد (2005). *التعليم الإلكتروني الأسس والتطبيقات*. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية.

10. العنيزي، فاطمة قاسم (2010). *التجديد التربوي والتعليم الإلكتروني*. عمان: دار الراية للنشر.

11. الهدمي، ماجد سلام، ومحمد، جاسم (2008). *إدارة الأزمات - الاستراتيجية والحلول*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. عكوباش، عليان (2018). *تكنولوجيا التعليم (النظرية والممارسة)*، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الاردن.

13. خالد القضاء، ومقابلة بسام، (2013). عن تحديات التعليم الإلكتروني والتي توجه اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية الخاصة، *مجلة المنارة*، المجلد 19 العدد، ص .254-213، .

14. بسمة علي . كامل علي (2017). متطلبات تفعيل التعليم الإلكتروني بمرحلة التعليم الثانوي لعام المواجهة مشكلة الدروس والخصوصية بمحافظة بور سعيد، *مجلة كلية التربية*، الصارة عن جامعة بور سعيد، جامعة بور سعيد، مصر، العدد 22 يونيو، ص ص .2540-214, 2013.

15. باللطيف.نجوى (2020). مقالات في المسؤولية المجتمعية، التعليم عن بعد بين المتطلبات التنظيمية والضوابط المعرفية، *مجلة العلوم الانسانية*، السنه العدد 38، ص 14-2.

16. حسن، محمد هادي وعلي، افاق عبد الغني (ابريل 2019) "معوقات تطبيق الإلكتروني وسبل مجلاتها لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة واسط"، المؤتمر الدولي الحادي عشر، *مجلة كلية التربية*، جامعة وسط .

17. حسامو، سهى علي (2011) .*واقع التعليم الإلكتروني في جامعة تشرين من وجهة نظر كل من اعضاء هيئة التدريسية والطلبة*. رسالة دكتورة منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، مجلة جامعة دمشق، عدد (127).

18. سالم، احمد (2004). *تكنولوجيا التعليم والتعلم الإلكتروني*. مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

19. شعبان، حمدي محمد (2005). *الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث*، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.

20. شحاتة، محمد أبراهيم (2009). *التعليم وتحرير العقل :آفاق وتقنيات جديدة* للتعليم. دار العالم العربي، ط 1، القاهرة، مصر.

21. عبود، سليم رشيد (2020). *معوقات التعليم الإلكتروني وسبل موجهتها*. ورقه عمل، جامعة وارث الانبياء - كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص -1 8، .

22. علي، كريم ناصر (2017). إدارة الأزمات لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية، *مجلة كلية التربية الأساسية* الجامعة المستنصرية، 22 (94)، 724-705.

23. عيسان، صالحة، والعاني، وجيهة (2007). *واقع التعليم الإلكتروني من وجهة نظر طلبة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس* . دراسات، العلوم التربوية 34 (2).

24. فتحي، محمد (2001). *الخروج من المأزق* - فن إدارة الأزمات، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر.

25. محمود، سميح مصطفى (2012). *التعليم الإلكتروني*، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1 . عمان، الاردن.

26. هنداوي، أسامة، وآخرون (2009). *تكنولوجيا التعليم والمستحدثات التكنولوجية*، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

27. ياسين، سعد غالب (2005). "الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية" معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض.

المراجع الاجنبية

1. Adeyemi, t. (2017).causes, consequences and control of students, crises in public and private universities in nigeria. Retrieved from: Building an inclus ive definition of E-learning an approach to the conceptmal framework International reniew of research in open &distributed learning, 13 (2) ,145-159.

2. Cahill,rosann,what motivates faculty participation in e-learning :a case study of complex factors . ph.D.disscertation ,university of st.thomas, pwblication no, aat3340549,2009

3. David, A. (2016) student, crisis in Nigerian tertiary educational instiutions : A review of the causes and management style. Retrieved from : http ://www.jhss- khazar.org khazar.org / wpcontent / uploads/2010/04/05pdf management= of – student- 5-1.pdf

4. Fagazzoto, j. (2011)crisis form with in : higher education institation as adaptive k nomledge – based org anizations. New york : nov a science publishers.

5. Faulkner, B. (2001). Towards a framework for tourism disaster management. Tourism Management, 22, 135-147.

6. Hartang, p., tracey, L., and brown ,m. (2017) emergen cy prepared ness research and practice .

7. Keller, crowther (2009): students acceptance of E-learning environments : A comparative study in Sweden & Lithuania, british journal of educational tehnology, vol .36,no,.3.

8. Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research methods for business: A skill building approach (5th ed.). Chichester: John Wiley & Sons.

9. Mc Guinness, M& marchand, R. (2014).business continuity management in uk higher education : A case study of crisis communication the eat of social media .international journal of risk assessment and management. 17 (4),pp.291-310.

10. Mehra, vandana & omidian, faranak (2011).examining student attiudes toward E-learning : Acase form india . Malaysian journal of education technology, 11 (2),pp (13-18).
11. Orora, William, fred ,& wachanga, Samuel (2014). Using cooperative E- learning to enhance students creativity in secondary school biology : A study of selected school in nakuru country, Kenya .international journal of education &practice,2 (6),pp. (137-149).
12. Olawale, S. R. (2014), Crisis Management Strategy And its Effects On Organizational Performance Of Multinational Corporations In Nigeria: Empirical Evidence From Promassidor Ltd, European Journal of Business and Management, 6 (23).
13. Oxford. (1999). Oxford Dictionary. Oxford: Oxford University Press.
14. Siirak, virve (2011)moodle E-learning environment as an effective tool in university education . online journal of information technology and application in education .1 (2),pp (94-96); see www.jitae.org.
15. Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research methods for business: A skill building approach (5th ed.). Chichester: John Wiley & Sons.
16. Taneja, S. P., Pryor, M. G., Sewell, S., & Recuero, A. M. (2014). Strategic Crisis Management: A Basis for Renewal and Crisis Prevention. Journal of Management Policy and Practice, 15 (1).
17. Yamamoto, G. T., & Sekeroglu, O. (2011). Crisis management in the Turkish leather industry. African Journal of Business Management, 5 (8), 3212-3219.
18. Yang, fang &wang, shudong (2014) student perception toward personal information and privacy disclosure in E-learning . the Turkish online journal of rducation technology, 13 (1),pp. (207-216).

سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد

مسعود مجيطنه
أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر3
m_medjitena@hotmail.com

الملخص

إن صعود الصين القوي في كافة الميادين جعل منها قوة صاعدة شاملة متحدية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة عالميا. منذ وصول جين بينغ إلى سدة الحكم لم تعد نوايا الصين سرا وهي تسعى جاهدة لإدخال تعديلات جذرية على قواعد النظام العالمي القائم بل ولما إقامة نظام جديد يتماشى مع رؤيتها ويخدم مصالحها الاستراتيجية.

تعمل الصين على تحقيق ذلك من خلال تطويرها لمجموعة من الأدوات أهمها:

- تدويل اليوان؛
- إطلاق أعظم مشروع استثمار في التاريخ البشري متمثلا في مبادرة " حزام وطريق" ؛
- تمكنها من ترأس منظمات دولية عدة ؛
- تأسيسها تكتلات اقتصادية تتمتع فيها بنفوذ قوي.

الكلمات المفتاحية

نظام عالمي جديد، صعود الصين، "حزام وطريق"، يوان، قوة شاملة، قوة علمية، ذكاء اصطناعي.

RÉSUMÉ

La forte montée en puissance de la Chine dans tous les domaines à fait d'elle une force montante globale défiant les Usa en tant que

puissance hégémonique mondiale.
Depuis l'arrivée de Jin Ping au pouvoir, les visées de la Chine ne sont plus un secret, elle qui s'efforce à introduire des modifications drastiques au niveau des règles du système mondial actuel et même, à l'instauration d'un nouveau système en adéquation avec sa vision et au service de ses intérêts stratégiques.
La Chine travaille et cherche à réaliser cela à travers le développement d'un ensemble d'instruments dont les plus importants sont:
-L'internationalisation du Yuan,
-Le lancement du plus grand programme d'investissement de l'histoire de l'humanité à savoir l'initiative de la "ceinture et de la route",
-Arriver à présider plusieurs organisations internationales, et,
-La constitution de blocs économiques régionaux au sein desquels elle a une forte influence.

MOTS CLÉS

Nouvel ordre mondial, émergence de la chine, « ceinture et route », Yuan, puissance scientifique, intelligence artificielle.

مـقـدمة

في الوقت الذي يفقد فيه الغرب احتكاره للقوة على مستوى العالم وهو ما ينعكس في تراجع هيمنته تتعاظم القوة الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية لدول صاعدة على رأسها الصين، غير أن هذا التحول في موازين القوى الدولية ليس بالقدر الكافي الذي يسمح بإقامة نظام عالمي جديد، بل فإن مثل هذا الوضع من شأنه أن زاد علاقات ومصالح الدول تعقيدا مما جعل التفاهم فيما بينها على قواعد نظام عالمي جديد أمرا صعبا للغاية. إن الدول الغربية تعمل جاهدة على الابقاء على النظام العالمي القائم باعتباره يخدم مصالحها بينما تسعى القوى الصاعدة على رأسها الصين إلى إعادة هيكلة النظام القائم من خلال إدخال تعديلات عليه ولما لا في نهاية المطاف إحلال نظام جديد محله.

إن الهيمنة الغربية في العالم تعرف تراجعا ملحوظا يعود إلى عوامل عدة قد يكون أهمها:

- تراجع الايمان بالديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية على مستوى المجتمعات الغربية بسبب ما آلت إليه أوضاعها الاقتصادية وخاصة التفاوت في الدخل والثروة، هذا ما جعل القوى السياسية الديمقراطية تضعف في مقابل تنامي قوة سياسية متشددة على رأسها اليمين المتطرف. إن اصطدام النجاح الذي حققته السياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة بحدوده من شأنه أن فسح وسيفسح المجال أكثر في المستقبل المنظور للقوى اليمينية المتطرفة بالفوز بالانتخابات ولما لا الوصول إلى سدة الحكم حتى بالعنف، مثل "خيار" الرئيس ترامب المحرض لمناصريه على الانقلاب على حكام في ولايات أمريكية يحكمها الديمقراطيون، وهو تصرف غير مسبوق منذ نهاية الحرب الأهلية الامريكية عام 1865، كذلك دعوته لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية.

- خرق قواعد القانون الدولي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وقد ذهبت خلال ولاية حكم الرئيس بوش الابن إلى حد شن حرب على أفغانستان والعراق دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي بل رغم معارضة أعضاء من المجلس لها وهم الصين وروسيا وفرنسا.

ولم يكن بوش الابن الذي وصفه آنذاك وزير خزانته المستقيل "بالرئيس الأعمى المحاط بصُم" الرئيس الأمريكي الوحيد الذي خرق علنا قواعد النظام العالمي، الخرق الذي بلغ مستوى غير مسبوق مع الرئيس ترامب. لقد أعلن هذا الأخير حربا تجارية على دول عدة على رأسها الصين، كما أنه قرر من جانب واحد منع دخول الطيران المدني لبلدان الاتحاد الأوروبي وبريطانيا العظمى إلى الأراضي الأمريكية بسبب تفشي فيروس كورنا، وقبلها وخلال مطلع 2017، منع دخول التراب الأمريكي على مواطني عشرة بلدان ذات أغلبية سكانية مسلمة. مثل هذه القرارات إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى تقلب وعدم استقرار في مواقفه. تجدر الإشارة إلى أنه الرئيس الأمريكي الوحيد الذي لم يعين مستشارا علميا في البيت الأبيض وذلك منذ 1941 [1].

1- Thomas Friedman, Itihad arabi du 3/7/2017.

ـ عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن ضمان حماية الأمن والاستقرار العالميين وهي تعلن عنه رسميا بل وتبينه قراراتها القاضية بسحب كلي لقواتها العسكرية من مناطق حرب خاضتها مثل أفغانستان والعراق. كما أنها قامت بإبلاغ حلفاء لها بعدم التعويل عليها كليا في ضمان أمنها ما لم تدفع الأموال اللازمة مقابل ذلك. لقد طلبت من الدول الأوروبية أن تتأسى بالتفاهم الذي تَمَّ مع كوريا الجنوبية والذي يقضي برفع قيمة ما تدفعه من أموال وهو واحد مليار دولار سنويا إلى خمسة أضعاف ذلك. تجدر الاشارة إلى أن اللافت بهذا الصدد هو أن إسرائيل هي الوحيدة التي تستثنى بل هي من تتلقى مساعدات مالية سنوية معتبرة لتمويل جزء من أمنها القوي.

ـ انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية "الشراكة عبر الهادي" دون إعارة أي اهتمام للدول الموقعة عليها فاسحة المجال أمام الصين لتعزيز صعودها وبسط مزيد من نفوذها. دائما على مستوى قضايا السلم والأمن العالميين، فإن ترمب انفرد بالقضية الفلسطينية مبعدا الرباعية من خلال ما يسمى"صفقة القرن" بإشراك أحد طرفي النزاع وهو الحليف الطبيعي إسرائيل وتغييب كلي للطرف الثاني فلسطين المهضومة الحقوق، بل وممارسة كافة أنواع الضغوط عليها من أجل حملها على القبول بالأمر الواقع. إن الولايات المتحدة تتصرف ضاربة بقواعد النظام العالمي القائم عرض الحائط.

ـ كما أن الولايات المتحدة إنسحبت بقرار فردي من الاتفاق النووي الإيراني دون التشاور مع الدول الموقعة عليه، وتقوم بتشديد العقوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية على إيران بهدف إرغامها على الانصياع لإرادتها وإرادة حلفائها في منطقة الشرق الاوسط. بالمقابل فهي تغض النظر عن تملك حليفتها إسرائيل للسلاح النووي، إنه ليس فقط الكيل بمكيلين. مثل هذه الممارسات هي خرق لقواعد النظام العالمي القائم الذي وضع من قبل القوى الاستعمارية العالمية وعلى رأسها أمريكا نفسها إثر نهاية الحرب العالمية الثانية.

ـ تراجع القدرات المالية للقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية نتيجة ضعف نموها الاقتصادي وعيشها فوق مستوى قدراتها الاقتصادية وهو ما يعبر عنه العجز المزدوج والمزمن في ماليتها منذ عدة عقود مما فاقم من مخزون مديونيتها العمومية بما فيها الخارجية. إنها ليست حالة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بل حالة غالبية الدول الغربية الكبرى. ومن نتائج ذلك تزايد ندرة الموارد المالية لدى حكوماتها وضعف قدراتها التمويلية وبالتالي تراجع مستوى استثماراتها

العمومية وتمويل نزاعاتها وحروبها العسكرية. كما أن المؤسسات النقدية والمالية الدولية لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجيات تمويل التنمية في البلدان النامية والفقيرة.

- عدم استجابة القوى المهينة على النظام العالمي القائم لمطالب باقي الدول بإصلاحه سيما وأنه وضع في غياب غالبيتها بصفتها كانت تئن تحت وطأة الاستعمار آنذاك، كما أن موازين القوى في العالم قد تغيرت بقدر كبير مما يجعل النظام العالمي القائم غير ممثل تمثيلا سليما للدول الأعضاء فيه وهو يجعله نظاما غير ديمقراطيا وغير عادل.

في ظل عدم توفر ظروف التفاوض بين القوى التقليدية القائمة والقوى الصاعدة حول قواعد جديدة تسعى الصين إلى إعادة هيكلة قواعد النظام ومؤسستها. أي فرض قواعد تؤسس لنظام عالمي جديد.

عند هذا المستوى من التشخيص لواقع القوى التقليدية والقوى الصاعدة التي تسعى جاهدة لإقامة نظام عالمي جديد نطرح السؤال التالي:

أي نظام عالمي جديد تسعى إليه الصين؟

تتم هيكلة المقال حسب ما يلي: مقدمة تبرز مدى تعقد الوضع الذي يتم فيه السعي إلى إعادة هيكلة قواعد ومؤسسات النظام العالمي القائم انتقالا إلى نظام جديد. فصل أول يتضمن أهم التحولات الجارية على مستوى العالم والتي تبين تآكل أسس النظام العالمي القائم بسبب عدم رِضا أطراف كثيرة به. أما في فصل ثاني فيتم عرض أهم اللبنات التي وضعتها الصين في سبيل الإعداد لإقامة هذا النظام العالمي الجديد. وأما الفصل الثالث فيتناول تأثيرات أزمة الصحة العالمية على موازين القوى الدولية وَتَفَوُق الصين إلى حد الآن في التعاطي مع الفيروس وكيف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لصعودها والحيلولة دون لحاق الصين بها ولما لا تجاوزها في المستقبل المنظور وهو أمر يبدو منطقيا ومعقولا. وفي الأخير خاتمة تتضمن أهم نتائج تم التوصل إليها.

فصل أول: أهم التحولات العميقة التي يشهدها العالم

عودة الدور الروسي بقوة في مواجهة القوى الغربية على الساحة الدولية خاصة في منطقتي الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، بل فإن لروسيا تأثير حتى على الشأن

الداخلي للدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن أهم قوة فاعلة على أرض الواقع وهي تستحدث قواعد جديدة تعبر عن ملامح نظام عالمي جديد هي الصعود القوي للصين في كافة الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية وغيرها. حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية OMPI، فإنه خلال عام 2019 أزاحت الصين الولايات المتحدة الأمريكية عن الصدارة العالمية في عدد براءات الاختراع. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على تحول الصين إلى اقتصاد قيم مضافة كبيرة Economie de forte valeur ajoutée. كما أنه منذ 2016 أصبحت شركة هواوي Huawei على رأس شركات التكنولوجيا العالمية من حيث عدد براءات الاختراع. خلال سنة 2019 بلغ عدد براءات الاختراع في الصين 4411 وفي عام 2020 تجاوزت الصين الولايات المتحدة في عدد الأبحاث العلمية المنشورة كما ونوعا، إذ بلغ عددها 567000 بحث للصين مقابل 527000 للولايات المتحدة الأمريكية منها 6800 بحث صيني الأكثر استخداما كمراجع في مقابل 5600 للولايات المتحدة الأمريكية[2]. هذا التفوق لا يعني الصين وحدها بل فإن ما يزيد عن 50 % من براءات الاختراع يعود للقارة الأسيوية.

في الوقت الذي تفرض فيه الصين نفسها عالميا في كافة الميادين تتعرض الهيمنة الغربية على العالم للتراجع ونوع من الاضمحلال، تدافع الصين وروسيا[3] وقوى أخرى صاعدة عالما متعدد الأقطاب بينما تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى نظام عالمي ثنائي القطبية.

يبدو أن العالم يشهد تشكل ملامح نظام عالمي جديد والذي يبدو في نظر الكثير ضروريا وإلا فإنها الضربة القاضية والفوضى العارمة في العالم. ما يتصف به عملية إرساء قواعد نظام عالمي جديد هو الصراع بين القوى الكبرى وعلى وجه الخصوص بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. إن المساعي لا تجري بالكيفية التي يراها ويأملها وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر وهي التعاون والتفاهم بدلا من اللجوء إلى القوة من قبل القوى الكبرى لفرض قواعد نظام عالمي جديد[4].

2- Le Monde du 01/10/2021

3-Xi Jining & Vladimir Poutine, déclaration commune " sur l'entrée des affaires internationales dans une nouvelle ère ", le monde du 05/02/2022.

4- Henry Kissinger, World Order, Penguin 2014.

بدون شك فإن لقيام نظام عالمي جديد فوائد عظيمة على رأسها ترقية حرية التجارة الدولية وتعزيز الاستقرار السياسي والمالي العالمي وإيجاد آلية حل سريع للنزاعات المسلحة وللخلافات الدولية بجميع أنواعها وهو ما يعجز النظام القائم على تحقيقه في مناطق عدة من العالم، نذكر على وجه الخصوص نزاعات منطقة الشرق الأوسط وبالضبط حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وذات السيادة الكاملة وحق الشعب السوري في العيش في سلام والحفاظ على وحدته الترابية وتقاسم الموارد المائية المشتركة بين دول المنطقة. كما أن مشكلة تصفية الاستعمار لا تزال قائمة في بعض مناطق العالم بما فيها منطقة المغرب العربي وهذا ليس لشيء وإنها بسبب تعسف الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

نتيجة لفشل مختلف أنواع السياسات الاقتصادية في البلدان الغربية، سواء ليبرالية متشددة كانت أو اجتماعية ديمقراطية، تولدت قوى فاعلة على مستوى كافة الاقتصاديات المتقدمة، خاصة تلك الواقعة في شمال أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. تتسبب هذه القوى في تدهور الأداء الاقتصادي والسياسي للدول المعنية وتراجعها على المستوى العالمي في مقابل بروز قوى جديدة ذات تأثير كبير يقود إلى التغيير بما فيها تغيير قواعد النظام العالمي القائم. أهم هذه القوى الفاعلة على مستوى القوى الاقتصادية التقليدية:

- تصدع هذه الدول من الداخل وحصول انقسامات فيها ووهنها[5].

- تراجع ملحوظ لثقة المواطن في القوى السياسية التقليدية التي تداولت على الحكم خلال عدة عقود مما أدى إلى العزوف عن الانتخابات بل وتوجه نسبة متزايدة من الناخبين إلى التصويت لصالح قوى سياسية رجعية عنصرية شوفينية عادت للظهور من جديد مثل اليمين المتطرف وشخصيات سياسية غريبة الأطوار وغير مستقرة[6].

5- Henry, Kissinger. The corona virus pandemic will forever alter the World order, *Wall Street journal*, 4 April 2020.

6- P, Krugman. Le retour de l'affabulation sanglante, *New York Times* du 23/6/2018

- Trump et sa guerre contre les pauvres

- La chute des charlatans

يبدو أن بعض ملامح قيام نظام عالمي جديد بدأت تلوح في الأفق وذلك من خلال تجسيد مشروع طرق الحرير الجدية والبنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية والدور المتزايد الذي أخذت تلعبه عملة الصين في المبادلات التجارية وفي حركة رؤوس الاموال الدولية على حساب الدولار الأمريكي[7] وشروع الولايات المتحدة الامريكية في الاستدارة نحو الشرق أو بالأحرى نحو جمهورية الصين الشعبية بهدف فرض منطق قوى معين خلال القرن الحالي. بهذا الصدد قال الرئيس الأمريكي الأسبق: "إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هي التي سوف تحدد ما سيكون عليه القرن الواحد والعشرين" قيام جيوش دول مثل الصين وألمانيا بمهام أمنية خارج حدودها والمشاركة في تأمين مسالك مائية أمام الملاحة.

تبدد الصبغة الغربية للنظام العالمي القائم

يمكن إرجاع بداية تبدد الصبغة الغربية للنظام العالمي القائم إلى بداية السلوك الانعزالي للولايات المتحدة الامريكية وتَخَلِّيها التدريجي جزئيا عن بعض مهماتها التقليدية مثل الأمن والسلم العالميين، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى إلى تأكد الصعود القوي لآسيا وعلى رأسها الصين. إن اللافت هو أنه مع انتقال مركز الوباء إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تكرس أكثر تبدد الصبغة الغربية للعالم وفي المقابل قيام الصين بملء الفراغ المترتب عن ذلك. إن الصعود الصيني القوي عادة ما يتأكد أكثر في سياق الأزمات[8]، وهو ما تجسد في حالة الأزمة الصحية العالمية في حجم المساعدات الغزيرة المتمثلة في إرسال أدوية ومعدات لدول كثيرة منها الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. تجدر الاشارة إلى أنه حتى غاية نهاية 2021 تم توزيع اللقاح الصيني على مستوى 110 بلد.

اللافت هو أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية صعودها كقوة عند مطلع القرن العشرين لم يحدث و ظهرت بمظهر الضعيف مثلما ظهرت في سياق الأزمة الصحية وهي تقبل بقيام جسر جوي بينها وبين الصين لمدة شهر كامل بدايتها

7- Michel, Aglietta. Le renminbi candidat à être une devise largement utilisée, mais non dominante. *le Monde* du 04 novembre 2016.

8- خلال الفترة 2016/2013 عندما كان فيروس إيبولا يفتك بشعوب أفريقية سارعت الصين بإرسال مساعدات طبية معتبرة إل المنطقة . في مقابل ذلك عززت وجودها في منطقة كانت تخضع كليا للنفوذ الغربي.

وصول طيارة أولى محملة بمعدات طبية تحط على أرضية مطار نيويورك بتاريخ 2020/03/29.

في الظرف الحالي فإنه بالإضافة إلى كون الصين مهد ظهور فيروس كورونا قد نجحت في إدارة أزمتها الصحية والحد من الإصابات والوفيات والخروج بسرعة من الاغلاق كان دليلا على ذلك، كما أن الصين تمتلك أكثر من غيرها القدرات والطاقات الإنتاجية اللازمة لتوفير المعدات الطبية والأدوية اللازمة لمحاربة الوباء، مثالا لا حصرا فإن إنتاجها للكمامات يمثل 80 % من الانتاج العالمي. من خلال كل هذا وذاك تبين بأن الصين لا تخفي عزيمتها وقدرتها على المنافسة الشرسة للقوى العالمية التقليدية وهو ما عزز شرعية طموحها لقيادة العالم في الحرب علـــى كوفيد – 19. في إطار اضطلاعها بهذه المهمة الكبيرة قامت وتقوم ببعث شِحنات من المساعدات إلى أكثر من 80 بلد،[9] بل فإن دول غربية عدة تتهافت على شرائها[10]. لقد بلغ بتاريخ 2020/5/17 عدد الكمامات التي صدرتها الصين إلى 130 دولة حوالي 50.9 مليار وحدة. أما عدد أجهزة التنفس فبلغ 73 ألف وحدة [11].

إن السؤال المطروح حاليا لا يتعلق بالتحاق الصين بالولايات المتحدة الأمريكية وتجاوزها لها في المستقبل المنظور بل بتاريخ حصول ذلك وكيف؟

حسب المؤرخ الأمريكي غراهام أليسون Graham Allison فإن التاريخ علمنا بأنه دائما في مثل هذه الحدث العظيم يتغير وجه الخريطة السياسية للعالم تغييرا جذريا. فهياكل وقواعد ومؤسسات النظام العالمي تهتز اهتزازا وتتغير جذريا. لكن هل حتما سيؤول ميزان القوة إلى أفول قوة تقليدية متزعمة للعالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي وصعود قوة منافسة لتحل محلها وهي الصين[12]؟ إن التاريخ الحديث والقديم حافل بالأمثلة على ذلك. فعند نهاية حرب الثلاثين عام صعدت فرنسا لويس XIV المنتصرة لتهيمن على أوروبا، وعند نهاية معركة واترلو Waterloo التي انهزم فيها نابليون الأول هزيمة نكراء فاسحا بذلك المجال للسيطرة

9- *Le Figaro* du 29/3/2020.

10- *الشرق الاوسط* ليوم 2020/5/17

11- *Le monde* du 12/5/2020.

12- Graham Allison. *Vers la guerre, l'Amérique et la chine dans le piège de Thucydide* ?, Odile Jacob, 2019.

البريطانية على العالم طيلة القرن XIX وبداية القرن العشرين، وخلال الفترة الممتدة من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الثانية صعدت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة وهيمنت على العالم في المقابل تراجعت قوة بريطانيا العظمى تدريجيا لتحتل مراتب أقل. أما الاتحاد السوفييتي منافس الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة فلم يفلح بل فشل وتفكك عند مطلع التسعينات من القرن المنصرم.

فيما يلي نعرض باختصار شديد أهم ملامح النظام العالمي الجديد المنتظر والتي هي آخذة في التبلور بسرعة في سياق عالمي وبائي، لكن هذا لا يعني تغيير جذري في طبيعة النظام الرأسمالي السائد بل في زعاماته مع إدخال إصلاحات على طبيعة قواعد ومؤسسات النظام نفسه. إذ أن الصين باعتبارها القوة الاقتصادية الصاعدة والتي يتأكد كونه لا محالة ستصبح عن قريب الأولى عالميا تريد الاحتفاظ بعلاقات الانتاج الرأسمالية[13].

فصل ثاني: أسس وهياكل لنظام عالمي جديد

حتى غاية نهاية 2020 تمكنت الصين من تحقيق عدة نجاحات تجسدت على أرض الواقع وأهمها:

ـ استحداث مؤسسة اقتصادية عالمية جديدة هي "البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية" تعتبره الولايات المتحدة التي رفضت إلى جانب اليابان عضويته على خلاف كل الدول الكبرى الأخرى، مؤسسة مالية دولية منافسة لمؤسسات بريتن وودز.

ـ مبادرة "الحزام والطريق"، أو ما يسمى بطرق الحرير الجديدة، والتي تتمثل في شبكة من البنى التحتية المتنوعة التي تشمل كافة القارات. إنه أضخم مشروع في التاريخ، يتم إنجازه بتمويل وخبرة صينيتين وهو عبارة عن استراتيجية تعمل الصين من خلالها على فرض تفوقها ومن ثم قيادتها للعالم.

ـ تدويل اليوان باعتباره عملة دولية إلى جانب كبريات العملات الأخرى. العملة التي يراد لها من قبل الدول الكبرى أن تلعب دورا كبيرا إلى جانب الدولار واليورو. يبدو أن الصين لا تستعجل العملية بل تريد أن تسير بخطوات ثابتة ومحسوبة بدقة

13- Thomas Piketty, O.p.cité.

وفقا لإستراتيجيتها.

- وصول الصين إلى مناصب قيادية في هيئات ومؤسسات دولية كبيرة مثل اليونيدو ONUDI ومنظمة التغذية والزراعة العالمية والمنظمة العالمية للطيران المدني والاتحاد العالمي للاتصالات. هذا يدل على سعي الصين الحثيث إلى إدخال تعديلات هامة عليه تتماشى مع أهدافها ومع الواقع الدولي الجديد وخاصة أن تلعب الدور الرئيسي فيه.

- سعي الصين إلى التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي اعتقادا منها بأنه الوسيلة الرئيسية التي تمكنها من الإطاحة بالولايات المتحدة الأمريكية من على العرش.

1 - البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية

تم إنشاء البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية عام 2015، وقد أنظم إليه إلى غاية نهاية 2021 ما لا يقل عن 103 بلد. تجدر الاشارة إلى أن من بين الدول التي رفضت الانضمام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بسبب كون البنك تهيمن عليه الصين باعتبارها تملك حصة من رأسماله تبلغ 30 % وهو ما يعـــــادل 27.5 % من الأصوات مما يجعلها الدولة الوحيدة التي لها ما يمكن وصفه بحق الفيتو وذلك على غرار حالة الولايات المتحدة الأمريكية في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تعاني نسبيا من شح الموارد المالية ومن مديونية عمومية فلكية ما جعلها عاجزة عن منح مزيد من القروض للبلدان النامية وخاصة الإفريقية منها، فإن الصين تستغل الفراغ الذي تتركه الدول الغربية وتقوم بملئه لما صارت الصين تتوفر على موارد مالية ضخمة جدا تفوق الطاقة الاستيعابية لاقتصادها، فهي تسعى بذكاء إلى توظيفها لتحقيق أهداف محددة[14]، بحيث تضمن لها ليس فقط تخلص بلدان العالم من الهيمنة الأمريكية بل وفرض قواعد جديدة لنظام مالي عالمي جديد تكون لها فيه مكانتها اللائقة وذلك في إطار نظام عالمي متعدد الأقطاب وليس ثنائي كما تلمح إليه قيادات ومفكرين كبار أمريكيين. إن الصين في تصريحات قادتها لا ترغب في إحلال اليوان محل الدولار بل تسعى إلى جعل حقوق السحب الخاصة هي العملة العالمية وفي ذلك عودة إلى فكرة جون مينارد كينز حول عملة عالمية.

14- بول كروجمان، الصين تتحدى، صحيفة *الاتحاد الإماراتية*، 4 يوليو 2005.

تتمثل المهمة الرئيسية لهذا البنك في تمويل حزام طرق الحرير الجديدة. إن البنك الأسيوي يمكن الصين فعلا من توظيف قدراتها المالية والاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية في أنجاز هذا المشروع العظيم ويسمح بذلك للصين من خلال الشروط التي تحكم هذه المشروعات من تأمين نقل السلع والأشخاص والأموال وغيرها عبر العالم، وهو ما يحتاج إليه في المستقبل اقتصادها المتعاظم. بذلك تتخلص من هيمنة ومراقبة الولايات المتحدة الأمريكية لشبكة طرق الملاحة البحرية والبرية والجوية في الوقت الحالي. تجدر الاشارة إلى أن باخرة صينية كانت تعاني من عطب بقيت في البحر مدة 134 يوما بسبب عدم وجود ميناء يسمح لها بتلقي الخدمات والصيانة اللازمتين لإبحارها من جديد.

2 – مبادرة "الحزام والطريق"

تشمل مبادرة "الحزام والطريق" سلسلة موانئ كبرى ومطارات وقواعد لوجستية عملاقة وقنوات مياه وشبكات سكك حديدية ضخمة وقنوات غاز وبترول وطرق سيارة وشبكات كابلات اتصالات عالمية متطورة، بعبارة بسيطة منظومة نقل وملاحة عالمية يتم بناؤها بمبادرة صينية ومساهمة مالية كبيرة وخبرات وقدرات انجاز تقريبا كلها صينية. تقوم المبادرة على خمسة مبادئ هي: انفتاح وتعاون، انسجام واحتواء، عمل قائم على السوق، نفع مشترك للدول المشاركة، عدم التدخل في الشأن الداخلي.

من جهة الشمال، تمتد هذه المنظومة من الصين إلى أقصى أوروبا الغربية مرورا بآسيا الوسطى وروسيا. أما من جهة الجنوب فتمتد عبر بلدان عديدة متاخمة أو قريبة من المحيط الهندي لتصل إلى مختلف جهات القارة الأفريقية شرقها وغربها وجنوبها وشمالها. حسب تصريح للسفير الصيني السابق في واشنطون فإن 44 بلدا أفريقيا منخرطون في المشروع[15]. كما أنها تمتد إلى أمريكا الجنوبية وتغطي جزء هاما منها. أكثر من ذلك، تسعى الصين بالاتفاق مع روسيا إلى فتح طريق ملاحة بحرية عبر القطب المتجمد الشمالي. تجدر الإشارة إلى أنه في حالة نجاح هذا المشروع فإنه سيكون الأول من نوعه في التاريخ. بعبارة واحدة، إنها شبكة نقل تتيح للصين التي توصف بمصنع العالم بتصريف بضائعها بكل أمان وبعيدا عن

15- جريدة *الشرق الأوسط*، تاريخ 19 يناير 2020.

الهيمنة الأمريكية التي تراقب بأساطيلها الحربية المضايق والقنوات البحرية على مستوى العالم. كما وتمكنها كذلك من تعزيز طويل المدى لنموها الاقتصادي من خلال فتح أسواق أمام منتجاتها وتوفير فرص عمل لمؤسساتها الكبيرة ومئات آلاف مناصب عمل.

عند مطلع عام 2016 كان الحزام يشمل 56 بلد[16]، وعدد مشروعات الحزام يبلغ حوالي 3000 وحدة وبميزانية 1200 مليار دولار كتقدير أولي. كل هذه الأموال تكون في شكل تسهيلات تقدم للبلدان التي تتوطن فيها المشروعات. تجدر الاشارة إلى أن التسهيلات التي تتخذ شكل قروض مهما كانت مُيَسِّرَة فإن بعضها قد يكون ينطوي على مخاطر على المستوى السيادي[17]. كل ذلك تقوم به الصين في مرحلة أولى من أجل تأمين أنشطتها اللاقتصادية وحركتها التجارية سيما وأن التجارة الخارجية الصينية تتم حاليا في حدود 80 % بواسطة النقل البحري، وفي مرحلة ثانية من أجل توظيف قوتها الشاملة أكيد بما فيها العسكرية لحماية مصالحها الحيوية على مستوى العالم ولما لا فرض هيمنتها[18].

3 – تدويل العملة الصينية واستحداث يوان رقمي

في شهر أكتوبر من عام 2016 تبنى صندوق النقد الدولي العملة الصينية، اليوان، باعتباره خامس عملة صعبة في العالم، كما أنه بالنسبة للجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا ASEAN في عام 2016 كان اليوان هو خامس عملة فوترة في العالم[19]. البداية كانت في عام 2010، ومن مقاطعة هونغ كونغ، عندما أصبح اليوان يبادل بعملات أخرى لدول أسيوية أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق أسيا ليستعمل في تسوية صفقات تجارية تتم مع الصين. أكثر من كون اليوان قد أصبح عملة تسوية صفقات تجارية بل ومكونا من مكونات احتياط الصرف لأمم جنوب شرق أسيا مما أدى إلى ظهور منطقة اليوان Zone Yuan والتي توسعت لتشمل دول البريكس بكاملها. بكل تأكيد فإن تشغيل البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية

16- *Le Figaro* du 16 janvier 2016.

17- *Le Monde* du 8 mai 2019.

18- Michel Nazet, Le Yuan. Renminbi, reflet de la volonté de la puissance de la chine ou des ambigüités de son économie. *La revue géopolitique*, 31 Aout 2016.

19- Michel Nazet, OPcite.

من شأنه أن يعزز عملية تدويل اليوان ليصبح عملة إقراض واقتراض دولية. لقد تمت وتتم إصدارات سندية باليوان من قبل العديد من بلدان. لقد توسع استعمال اليوان كعملة دولية، سواء بصفته عملة فوترة أو عملة احتياط صرف، ليشمل عدة دول أفريقية. تجدر الاشارة إلى أن تدويل اليوان هي حقيقة وواقع لكن هذه العملية وهي تشق طريقها نحو الاكتمال لن تمر بدون التعرض لعقبات وصعاب وهو ما تدل عليه تجربة الدولار الأمريكي. إن الطريق ما زال شاقا أمام اليوان حتى يكون له نفس وضع الدولار الأمريكي كما هو عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ إذ ينبغي أن تكون للصين قوة اقتصادية نوعية وليست كمية فقط، كما يجب أن تكون لها سوق مالية متطورة ومنفتحة على العالم تتصف بحرية حركة رؤوس الأموال دوليا، كما ينبغي أن يكون اليوان قابلا للتحويل بدون قيود وأن تكون تتحدد بحرية تامة في سوق الصرف، وخاصة أن تكون للصين سوق نقدية تقبل بمبدأ حرية توظيف دول العالم لاحتياطي صرفها في هذه السوق على غرار ما هو عليه الدولار الامريكي. هذه هي فقط بعض متطلبات تحقيق مماثلة اليوان بالدولار الأمريكي في نظام نقدي دولي جديد، مثل هذه الشروط لا ولن تتحقق بعصا سحرية، لكن يبقى أن صعود الصين واكتساب عملتها صفة عملة صعبة عالمية تنافس الدولار بل وتنازعه إنه أمر حتمي ويبقى قضية وقت فقط.

إن فكرة استحداث اليوان الرقمي وكون الصين سباقة في ذلك من شأنه أن يساهم في ضرب أحد أهم أسس الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. إن نية الصين هي تدويل اليوان الرقمي وهو ما يقلق الولايات المتحدة الامريكية، كما من شأنه أن يمكن الصين من مراقبة مستعمليه ومن ثم مراقبة تطور الاقتصاد الصيني نفسه.

4 – نجاح الصين في سعيها لقيادة منظمات عالمية

مثلما تسعى الصين من خلال تزعمها لقوى صاعدة ونامية لتغيير قواعد اللعبة ومن ثم موازين القوى على مستوى العالم، وذلك من خلال قيادتها لمنظمات عالمية ومؤسسات دولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال تغيير الحصص المالية فيها ومن ثم عدد الأصوات، فإنها سعت بنجاح متمكنة من انتخاب صيني عام 2019 على رأس المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، كما أن صيني آخر وهو Li Yong توصل عام 2013 إلى تولي منصب مدير عام اليونيدو ONUDI، وهي تهيمن إلى حد كبير على منظمة الصحة العالمية منذ 2006 عندما تم تعيين الطبيبة الهونغ كونغية تشان والتي قامت بدورها بتعيين عدد من البيروقراطيين الموالين

لبيجين، كما أنها تترأس المنظمة العالمية للطيران المدني.

5 – إنشاء تكتلات جديدة تعمل وفق قواعد مغايرة

لقد تم تشكل تكتل قوي يتمثل في البر يكس Les BRICS وهي مجموعة يعرف أعضاءها نموا اقتصاديا قويا ويتخذون قرارات تجاوزا لواشنطون وهو ما يصب في مصلحة الصين باعتباره نوع من التحدي.

6 - أزمة كوفيد – 19 وتعزيز صعود الصين

إن الصعود الصيني القوي يتأكد خاصة في سياق الأزمات[20]، مثل الأزمة الصحية العالمية كوفيد – 19، وهو يتضح من خلال احتوائها الجيد لهذه الأزمة كما يدل عليه تعداد الاصابات والوفيات القليل نسبيا في الصين، كما أن المساعدات التي قدمتها الصين والمتمثلة في إرسال أطباء وأدوية وتجهيزات طبية لدول كثيرة بما فيها الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

اللافت هو أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية صعودها كقوة عند مطلع القرن العشرين لم تظهر من قبل بمظهر ضعيف مثلما ظهرت هذه المرة ، وهي تقيم جسرا جويا بينها وبين الصين لمدة شهر كامل بدايتها وصول طيارة أولى محملة بمعدات طبية تحط على أرضية مطار نيويورك بتاريخ 2020/3/29.

7 – سعي الصين إلى تحقيق تفوق في ميدان الذكاء الإصطناعي

اعتقادا منها بأن وسيلة الازدهار والقوة الجيوسياسية والتحكم في المجتمع التي يمكن المراهنة عليها للإطاحة بالولايات المتحدة الأمريكية من على عرش العالم في غضون عقود قليلة قادمة هو الذكاء الإصطناعي، نعم هو الوسيلة التي تضمن

20- خلال الفترة 2013/2016 عندما كان فيروس إيبولا يفتك بشعوب أفريقية سارعت الصين بإرسال مساعدات طبية معتبرة إل المنطقة . في مقابل ذلك عززت وجودها في منطقة كانت تخضع كليا للنفوذ الغربي.

مكانة الدولة في النظام العالمي الجديد[21]. يبدو أن الصين هي الأكثر تأهلا لتحقيق التفوق وذلك بسبب طبيعة نظامها السياسي وما يوفره من مزايا لنظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. تجدر الاشارة إلى أن الصين التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال منتصف العقد الثاني من هذا القرن هي الآن تتقدم عليها في هذه الميدان أي الذكاء الإصطناعي.

فصل ثالث: تصدي الولايات المتحدة الأمريكية لصعود الصين

تتصدى الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل بما فيها التحالفات والتكتلات لصعود الصين القوي ولمساعيها لوضع قواعد جديدة لقيام نظام عالمي جديد، وهي تهدف من وراء ذلك إلى وقف عجلة العولمة وكبح صعود القوة الجديدة والحيلولة دون بلوغها مركز زعامة العالم.

في بداية الأمر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا تجارية على منافسيها وعلى رأسها الصين بشكل خاص. في الفترة الأخيرة قامت بتوسيع حربها لتشمل الميدان التكنولوجي ولم تتوقف عند هذا الحد بل راحت تهدد بمزيد من التوسيع ليشمل مجالات أخرى على رأسها المالي. إنها حرب بلا هوادة منها هي وحلفائها على الصين.

1- أدوات الحرب التجارية الأمريكية – الصينية

حتى غاية نهاية 2018، ظلت الحرب التجارية الأمريكية الصينية تجري على نطاق محدود نسبيا، سواء من حيث الأسلحة المستخدمة، أو من حيث المنتجات من السلع والخدمات التي تشملها. غير أن هذا النطاق مرشح للتوسع حتى في ظل إدارة الديمقراطيين، من حيت أسلحة هذه الحرب يبقى الرسم الجمركي هو الوحيد المستخدم من كلا الطرفين إلى حد الآن، لكن السلع المستهدفة تطرح تساؤلا هاما، خاصة المستهدفة من قبل الصين. فهذه الأخيرة اختارت بعض المنتجات الزراعية مثل فول الصويا soja والأجهزة الالكترونية ولحوم الخنزير وأخرى باعتبارها

21- Charles Thibout, Intelligence artificielle : "la Chine entend s'appuyer sur cette technologie pour déchoir les américains de leur rang à l'horizon 2049 ". *Le Monde* du 09/6/2021.

تعني شريحة متميزة من القاعدة الانتخابية للرئيس الأمريكي وهم مزارعون كبار، مما أثار حفيظة الرئيس ترامب قبيل الانتخابات النصفية التي جرت في شهر نوفمبر من عام 2018، بحيث اعتبرها تدخلا صينيا سافرا في الشأن الداخلي الأمريكي[22].

بما أن الحرب الاقتصادية الصينية الأمريكية ظلت مقتصرة على الجانب التجاري فإن أدواتها هي الأخرى ظلت محدودة وتتمثل أساسا في الرسم الجمركي الذي هو قابل للتصعيد من حيث القيمة. بطبيعة الحال فإنه يمكنها أن تستخدم أسلحة أخرى إذا توفرت المبررات اللازمة مثل دعم الصادرات ومعايير الصحة العمومية.

يبدو أن ما يقلق الصين هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية الجاد إلى تكوين حلف ضدها يشمل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى. هذه الفكرة تعرف تجسيدا على أرض الواقع من خلال الاتفاقات التجارية التي يجري التفاوض حولها بين الولايات المتحدة والدول المذكورة وأخرى لم تذكر[23].

2- تأثيرات الحرب التجارة الأمريكية - الصينية

بدون شك وكما هو واضح فإن الحرب التجارية الصينية الأمريكية لها تأثيرات سلبية جدا عدة وعلى جوانب اقتصادية ودول عدة. أول تأثير سلبي وربما الأهم هو تراجع حجم التجارة العالمية باعتبارها أحد أقوى محركات النمو الاقتصادي. إن أي تراجع في حجمها ينعكس فورا سلبا على معدل النمو الاقتصادي العالمي. تشير مصادر عدة إلى أن مؤسسات اقتصادية، ليس فقط في الدولتين المعنيتين بل وفي دول ذات علاقات اقتصادية متبادلة معها أجلت استثمارات كان من المفروض أن تقوم بها، وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي. لقد قدر عند نهاية عام 2018، بحوالي 0.2 نقطة من معدل النمو، وكان مرشحا للزيادة في حالة التصعيد ليبلـــغ 2 %. إن تراجع النمو يعني ببساطة خسارة لمناصب عمل ومن ثم زيادة في مستويات البطالة.

كما تجدر الاشارة إلى أن المناخ الاقتصادي العالمي تأثر سلبا، كما لم يكن بإمكان الدول المصدرة للمحروقات والمواد الأولية أن تفلت من التأثير السلبي للحرب التجارية الصينية الأمريكية وهو ما انعكس في تراجع أسعارها بقدر ملحوظ.

22- *Le monde* du 21/9/2018.

23- Banque nationale du Canada, O.P. cité.

لقد تم توسيع الحرب التجارية لتشمل الميدان التكنولوجي بحيث تم فرض حضر تام على تصدير قطع أساسية Semi conducteur من صنع أمريكي تدخل في صناعات صينية مثل الهواتف من نوع هواوي، كما أنها عملت على منع أنشطة الشبكة الاجتماعية تيك توك على مستوى التراب الأميركي بل وتحريض حلفائها على أن تحدو حذوها.

خاتمة ونتائج

إن نموذج اقتصاد السوق الصيني مثله كمثل نماذج الدول الغربية الكبرى قائم على النزعة الفردية، كما أنه لا يختلف عنها من حيث شراهته للمواد الأولية والطاقوية مما يجعله غير قابل إطلاقا للتعميم على كافة دول العالم في ظل مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي الحالي، وعليه كيف يتم تعامل الدول مستقبلا مع ندرة هذه المواد؟

إن احتلال مكان الصدارة العالمية من قبل الصين في المستقبل القريب ومن ثم سعيها للهيمنة على العالم تبدو حتمية، وهو ما سوف قد يفتح المجال أمامها لتغيير الخريطة الجيوسياسية ولما لا السياسية العالمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن القاعدة القانونية التي تقول بأن الحدود الوطنية المعترف بها لكل دولة هي تلك الموروثة عن الاستعمار تعني بكل بساطة أن الخريطة السياسية الحالية للعالم حددتها القوى الغربية خلال تاريخها الاستعماري وذلك أولا وقبل كل شيء وفقا لمصالحها، وهذا ليس لأول مرة يحصل في تاريخ البشرية. يبقى أن كل دولة الدفاع عن مصالحها والعامل المحدد هو القوة الشاملة.

تبقى مثل هذه الأفكار مجرد فرضيات وإثباتها على أرض الواقع يبقى لعامل الزمن.

La dématérialisation des marchés publics : une alternative pour lutter contre la corruption

Salem AIT YOUCEF
Doctorant en droit, université d'Alger 1 et à l'université Panthéon -Assas Paris 2, France
Enseignant associé à l'école nationale d'administration, Alger
as1978@hotmail.fr

RÉSUMÉ

Le processus de dématérialisation des marchés publics s'impose, par les temps qui courent, comme une étape inévitable dans le chemin vers la modernisation de la procédure de passation des marchés publics et, surtout, afin d'y asseoir davantage de transparence et de rationalité dans la gestion des deniers publics.

Tout indique donc que la dématérialisation des marchés publics sera considérée comme le chantier des prochaines années, et elle en est même le défi le plus important. Elle est donc un garde-fou qui permet de renforcer le respect des principes généraux de la commande publique, tel que le traitement équitable des candidats et la transparence des procédures dans la mesure où elle assure une traçabilité précise des actions qui ont été menées par les opérateurs économiques sur la plate-forme de dématérialisation.

La mise en place d'un outil d'information adéquat est la condition sine-qua-non de tout processus de dématérialisation des marchés publics. Ceci est une vérité constante corroborée aussi bien dans les standards internationaux que dans la réglementation algérienne des marchés publics.

MOTS CLÉS

Dématérialisation des marchés publics, enchère électronique inversée, passation électronique des marchés publics, le portail électronique des marchés publics, Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics.

ABSTRACT

The process of dematerialization of public contracts is required, by these days, as an inevitable step in the path towards the modernization of the procedure for the award of public contracts and, above all, in order to establish more transparency and rationality. in the management of public funds. Everything therefore indicates that the dematerialization of public markets will be considered as the work of the next few years, and it is even the most important challenge.

It is therefore a safeguard, which makes it possible to strengthen respect for the general principles of public procurement, such as the fair treatment of candidates, and the transparency of procedures insofar as it ensures precise traceability of the actions carried out by the parties. economic operators on the dematerialization platform. The establishment of an adequate information tool is the sine-qua-none of any process of dematerialization of public contracts. This is a constant truth corroborated as well in the international standards as in the Algerian regulation of the public markets.

KEYWORDS

Dematerialization of public procurement, Electronic reverse auction, Electronic procurement of public procurement, the electronic portal of public procurement, UNCITRAL Model Law on Public Procurement.

Introduction

La complexification d'une matière, d'un système ou d'un ordre juridique, s'accompagne fréquemment de l'émergence de principes fondamentaux, dans un objectif de restructuration et d'unification des régimes applicables. Dans ce cadre, le recours à l'utilisation de principes bénéficie d'une double légitimité, tenant à la rationalisation et à la mise en cohérence de l'ordre juridique concerné. En droit de l'environnement, par exemple, c'est à la suite d'une accumulation de réglementations fragmentées que sont apparus les grands principes relatifs à cette matière, pour pallier l'émiettement et la déstructuration de cette branche du droit. C'est cette même logique qui a justifié la démultiplication des principes dans le droit des finances publiques, et à laquelle le droit de la commande publique n'y a pas échappé. En effet, l'apparition des principes contemporains de liberté d'accès à la commande publique, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures, coïncide avec cet imbroglio latent des droits internes. Sont donc apparus, par un mouvement combiné des juges interne (notamment européens) et des pouvoirs normatifs, les principes fondamentaux de la commande publique. Cette consécration jurisprudentielle et normative s'analyse comme une «sacralisation» de règles anciennes, dans la mesure où la pratique a précédé la reconnaissance desdits principes[1] .

La réglementation algérienne des marchés publics ne connaissait pas, ou du moins n'évoquait pas, les principes fondamentaux de la commande publique avant de se frotter aux standards internationaux et de s'ouvrir à l'influence de ces derniers. Ceci est d'autant plus vrai que ces principes sont évoqués, pour la première fois, à la faveur de la promulgation du Décret présidentiel n° 10-236 du 7 octobre 2010 portant réglementation des marchés publics. A partir de là, ces principes fondamentaux de la commande publique sont devenus une constante qui occupe une place prépondérante dans la composante des codes des marchés publics successifs, et ce jusqu'à la parution du Décret présidentiel n° 15-247 portant réglementation des marchés publics et délégations de service public qui dispose dans son article 5, que : «En vue d'assurer l'efficacité de la commande publique et la bonne utilisation des fonds publics, les marchés publics doivent respecter les principes de liberté d'accès à la commande publique, d'égalité de traitement des candidats, et de transparence des procédures,,,».

1- Marie-Charlotte, Bontron. *Les fonctions des principes fondamentaux de la commande publique*. Thèse pour obtenir le grade de doctorat en droit public, soutenue le 7 Novembre 2015, université de Montpellier, p. 23

Le processus de dématérialisation des marchés publics s'impose, par les temps qui courent, comme une étape inévitable dans le chemin vers la modernisation de la procédure de passation des marchés publics et, surtout, afin d'asseoir davantage de transparence et de rationalité dans la gestion des deniers publics.

Il importe de souligner que la préparation de la transformation numérique de la commande publique est déjà prévue dans le code des marchés publics algérien de 2010 avant qu'elle ne soit reprise tambours battants par les textes postérieurs jusqu'à la nouvelle mouture publiée en 2015. Tout indique donc que la dématérialisation des marchés publics sera considérée comme le chantier des prochaines années, et elle en est même le défi le plus important. La dématérialisation des marchés publics est donc un garde-fou qui permet de renforcer le respect des principes généraux de la commande publique, tel que le traitement équitable des candidats et la transparence des procédures dans la mesure où elle assure une traçabilité précise des actions qui ont été menées par les opérateurs économiques sur la plate-forme de dématérialisation.

La dématérialisation peut donc s'avérer comme un outil efficace pour rendre les procédures de passation des marchés publics plus transparente et passant endiguer le phénomène de la corruption qui a longtemps gangréné le domaine des marchés publics. Quels sont donc les mécanismes prévus dans la réglementation algérienne des marchés publics pour s'orienter vers la dématérialisation des marchés ?

1. La passation électronique des marchés publics

La dématérialisation des marchés publics désigne la mise en œuvre des technologies de l'information et de la communication, permettant, par voie électronique et sans support papier, aux candidats et aux soumissionnaires aux marchés publics de disposer des informations intervenant dans le cadre des procédures des marchés publics et de communiquer au service contractant leurs candidatures ou offres[2] .

Conscient de l'appréhension que peuvent ressentir les acheteurs publics locaux face à la dématérialisation des marchés publics et dans un souci de respect du principe de sécurité juridique qui a valeur de principe général du droit, le pouvoir réglementaire, dans plusieurs pays, a souhaité dans un premier temps que l'emploi de la dématérialisation par les pouvoirs adjudicateurs et candidats

2- BOULIFA, Brahim. *Marchés publics « Manuel méthodologique »*. Paris : Berti Editions, 2016, p. 239.

aux marchés publics soit facultatif. Il va sans dire que le législateur algérien s'est inscrit de prime abord dans cette logique.

Au demeurant, qu'il soit facultatif ou obligatoire, le processus de dématérialisation requiert nécessairement la réunion de plusieurs conditions préalables afin d'assurer le déroulement de la passation électronique des marchés publics dans les conditions optimales d'accessibilité, de fiabilité, de confidentialité et, surtout, de sécuriser les flux d'information par voie électronique. La mise en place d'un outil d'information adéquat est la condition sine-qua-none de tout processus de dématérialisation des marchés publics. Ceci est une vérité constante corroborée par la réglementation algérienne des marchés publics.

A l'aune de cette approche, il conviendrait donc de mesurer le degré de l'intérêt accordé à la passation électronique des marchés par la réglementation algérienne des marchés publics et comment elle y a été implémentée (Sous-titre I). Ensuite, il serait utile de s'intéresser au traitement réservé à la question cruciale de la sécurisation des échanges d'informations (Sous-titre 2)

1.1. L'implémentation de la passation électronique des marchés dans la réglementation algérienne des marchés publics

L'on peut noter, dans l'exposé des motifs du décret présidentiel n°15-247 portant réglementation des marchés publics, que le dispositif relatif à la passation électronique des marchés publics a été amendé pour améliorer les conditions de sa prise en charge et l'introduction de nouveaux outils utilisés dans l'achat public, en conformité avec les standards internationaux ; sauf que ce texte rajoute que la dématérialisation est mise en œuvre selon un échéancier fixé par arrêté du ministre des finances. On peut donc déduire que la dématérialisation devrait se faire d'une manière graduelle selon un processus qui devrait être précisé par des textes d'application. Ainsi, les premières mesures annoncées par la nouvelle réglementation des marchés publics sont porteuses d'autres dispositions qui viendraient renforcer crescendo le processus de dématérialisation en vue de mettre en place un processus de passation électronique des marchés publics.

Néanmoins, force est de reconnaitre que le législateur algérien a entamé le processus de dématérialisation des marchés publics à travers la mise en place de deux mesures phares, à savoir : les mécanismes de i) la communication par voie électronique (portail

électronique des marchés publics) et de ii) l'échange des informations par voie électronique.

1.1.1. Le portail électronique des marchés publics

Le processus de la dématérialisation engagé par le législateur algérien consiste à remplacer le support papier par un support informatique (support physique électronique) incarné par le portail électronique [3] . Faudrait-il préciser que ce portail est institué par l'article 213 du décret présidentiel du 16 septembre 2015, qui dispose que :

« Il est institué un portail électronique des marchés publics, dont la gestion est assurée, par le ministère chargé des finances et le ministère chargé des technologies de l'information et de la communication, chacun en ce qui le concerne. Les attributions en la matière, de chaque département ministériel, sont fixées par un arrêté conjoint du ministre chargé des finances et du ministre chargé des technologies de l'information et de la communication.

Le contenu et les modalités de gestion du portail sont fixés par arrêté du ministre chargé des finances ".

A vrai dire, le portail électronique fut institué pour la première fois par l'article 137 du décret présidentiel n° 10-236 du 7 octobre 2010 portant réglementation des marchés publics [4] , ce qui justifie que l'arrêté du ministre chargé des finances soit publié avant le décret présidentiel n° 15-247. Ledit arrêté a renvoyé, dans ses visas, au décret présidentiel n° 10-236.

Au sens de l'article 2, l'arrêté du ministre des finances du 17 novembre 2013 fixant le contenu du portail électronique des marchés publics, les modalités de sa gestion ainsi que les modalités d'échange des informations par voie électronique, le portail électronique des marchés publics a pour objet de permettre la diffusion et l'échange des documents et des informations relatifs aux marchés publics ainsi que la passation des marchés publics par voie électronique. Le portail assure, en vertu de l'article 3 de l'arrêté sus-indiqué, la publication des informations et des documents suivants :

- les textes législatifs et règlementaires relatifs aux marchés publics ;
- les avis juridiques relatifs aux marchés publics ;
- la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics ;
- la liste des opérateurs économiques exclus de la participation aux marchés publics ;

3- BOULIFA, Brahim. *Marchés Publics « Manuel méthodologique »*. Paris : Berti Editions, 2016, p. 239

4 - J.O, n° 58, 7 octobre 2010.

- les programmes prévisionnels des projets des services contractants, les listes des marchés conclus au cours de l'exercice budgétaire précédent ainsi que les noms des entreprises ou groupements d'entreprises attributaires ;
- les rapports des services contractants relatifs à l'exécution des marchés publics ;
- la liste des entreprises dont le certificat de classification et de qualification leur a été retiré ;
- les indices des prix ;
- tout autre document ou information ayant un rapport avec l'objet du portail.

Quant aux fonctionnalités dédiées au portail électronique des marchés publics, elles sont détaillées dans l'article 4 de l'arrêté du ministre chargé des finances, comme suit :

- l'inscription en ligne des services contractants ;
- l'inscription en ligne des opérateurs économiques ;
- la recherche multicritère ;
- les alertes des nouveautés ;
- le téléchargement des documents ;
- la soumission en ligne ;
- la gestion des échanges d'informations entre les services contractants et les opérateurs économiques ;
- l'encryptions des documents ;
- l'horodatage des documents ;
- l'apprentissage à la soumission électronique ;
- la signature électronique des documents ;
- le journal des événements ;
- des guides interactifs pour les utilisateurs du portail ;
- toute autre fonctionnalité nécessaire au bon fonctionnement du portail.

Le portail électronique des marchés publics, sur la base des informations collectées, aiderait ainsi à mieux constituer une base de données relative aux [5] :

- Services contractants ;

5- « Arrêté du ministre chargé des finances du 17 novembre 2013 fixant le contenu du portail électronique des marchés publics, les modalités de sa gestion ainsi que les modalités d'échange des informations par voie électronique. JORADP, n° 21, 9 avril 2014 ». Article 4.

- Opérateurs économiques et leurs dossiers administratifs;
- Marchés publics ;
- Fiches de recensement économique de la commande publique ;
- Documents et informations échangés entre les services contractants et les opérateurs économiques, et ;
- Publications du portail.

La principale vocation du portail électronique des marchés publics est d'encadrer les échanges d'informations par voie électronique entre les services contractants et les opérateurs économiques. Il va sans dire que cette disposition s'inscrit au diapason de l'une des principales vocations de la passation électronique des marchés publics, à savoir : faciliter et encourager la passation des marchés en ligne en vue de garantir une meilleure efficience en termes de transparence interne, d'appui à l'intégrité et de gains d'efficacité.

1.1.2. Les échanges d'informations par voie électronique

A la lumière de l'analyse des fonctionnalités du portail électronique des marchés publics, il est facile de déduire que le législateur algérien compte en faire le canal exclusif à travers lequel devraient s'effectuer les échanges des informations par voie électronique entre les services contractants et les opérateurs économiques [6] . Pour les services contractants, lesdits échanges peuvent concerner notamment [7] :

- les cahiers des charges ;
- les modèles de déclaration à souscrire, de lettre de soumission, de déclaration de probité et de l'engagement d'investir, le cas échéant ;
- les documents et renseignements complémentaires, le cas échéant ;
- les avis d'appels d'offres et d'appels à présélection, ainsi que les lettres de consultations ;
- les offres en retour, le cas échéant ;
- les demandes de complément ou de précision des offres, le cas échéant ;
- les attributions provisoires de marchés publics ;
- les infructuosités des procédures ;

6 - Ibid. Article 8.
7- Ibid. Article 9.

- les annulations de procédures ou annulations d'attributions provisoires de marchés publics ;
- les réponses aux demandes de clarification des dispositions des cahiers des charges ;
- les réponses aux demandes des résultats des évaluations des offres et aux recours.

En ce qui concerne les opérateurs économiques, ces déclarations peuvent s'atteler notamment aux échanges de : déclaration à souscrire, lettre de soumission, déclaration de probité, l'engagement d'investir (le cas échéant), les demandes de renseignements complémentaires ainsi que les demandes de clarification des dispositions du cahier des charges (le cas échéant), les retraits des cahiers des charges et des documents complémentaires (le cas échéant), les candidatures, dans les procédures comportant une phase de présélection, les offres techniques et financières, les offres modifiées (le cas échéant) et les demandes de résultats des évaluations des offres et les recours [8] .

Force est de constater que l'accès des services contractants et des opérateurs économiques aux fonctionnalités qui leur sont réservées est conditionné par leur inscription au portail électronique des marchés publics, après le renseignement, la signature et la transmission du formulaire dont le modèle est annexé à l'arrêté du ministre chargé des finances, par messagerie électronique, au gestionnaire du portail[9] . Lorsque les services contractants mettent les documents de l'appel à la concurrence à disposition des soumissionnaires ou candidats aux marchés publics par voie électronique, ils sont tenus de préciser dans l'avis de presse, l'adresse de téléchargement des documents [10] .

Quant à la publication des avis d'appel d'offres, appel à présélection ou lettres de consultation sur le portail, il y a lieu de préciser qu'elle intervient simultanément avec la transmission des avis pour publication dans les journaux, le bulletin officiel des marchés de l'opérateur public (Bomop) ou l'envoi des lettres de consultation aux opérateurs économiques concernés [11] . La date à prendre en considération pour la détermination de la durée de préparation des offres, étant celle applicable pour les procédures sur support en papier [12] .

De par le dispositif qu'il a mis en place, le législateur algérien a essayé tant bien que mal de cerner toutes les questions qui

8- Ibid. Article 9.
9- Ibid. Article 9.
10-Ibid. Article 10.
11- Ibid. Article 15
12- Ibid. Article 16..

permettraient l'effectivité d'une passation électronique des marchés publics, dans un processus entièrement dématérialisé. Néanmoins, il ne faudrait en aucun cas ignorer que la réussite et la généralisation future de la passation électronique des marchés dépendent essentiellement de la résolution de la question cruciale liée à la sécurisation des échanges d'informations par la voie électronique (Sous-Titre 2)

1.2. La sécurisation des échanges d'informations par voie électronique

Conséquence des développements technologiques récents, la passation des marchés par voie électronique se présente aujourd'hui comme un élément clé qui, par ces systèmes et processus dématérialisés, permet d'améliorer l'efficience, l'efficacité, la transparence et la concurrence dans l'exécution des opérations de passation des marchés publics.

Cependant, force est d'admettre que les initiatives en matière de dématérialisation de la commande publique se heurtent souvent à la contrainte liée à la sécurisation des échanges d'informations par voie électronique. Il conviendrait alors d'étudier d'abord l'étendue de cette contrainte, avant d'analyser comment elle a été traitée par la réglementation algérienne des marchés publics.

1.2.1. La contrainte de sécurisation des échanges d'information par la voie électronique

La dématérialisation des procédures de passation des marchés publics engage un processus de modernisation de la commande publique et d'amélioration de son efficacité. Si la dématérialisation est, à terme, bénéfique pour les acheteurs publics et les entreprises, le développement de cette démarche semble tarder.

Il est vrai que la dématérialisation est synonyme de gains de temps et de diminution des coûts mais elle implique également pour les acheteurs publics et les entreprises de s'approprier ces nouveaux modes de communication via une réorganisation du mode de fonctionnement du département marchés publics mais également d'autres départements ainsi que via un investissement matériel. Mieux encore, il est primordial d'observer un minimum de précautions, techniques, d'organisation, de formation et de sensibilisation des personnels, qui doivent être prises, par les personnes publiques et les entreprises, pour que la sécurité des procédures dématérialisées ne soit pas inférieure à celle des

procédures existantes auparavant.

D'aucuns parmi les spécialistes ne peuvent prétendre avoir une solution à même d'assurer une sécurité absolue. Il est donc demandé au législateur de cerner les problèmes techniques liés à la passation des marchés publics afin d'y proposer les mesures de sécurités les plus appropriées à même d'assurer un niveau de sécurité globalement du même ordre que celui requis pour les procédures manuelles.

La mission interministérielle française pour l'économie numérique a estimé, dans son rapport du 20 avril 2005, que les besoins de sécurité doivent s'étendre à plusieurs aspects de la passation électronique des marchés notamment [13] :

- La confidentialité : qualité d'une information ou d'un processus de n'être connue que par les personnes ayant besoin de la connaître ;
- L'intégrité : qualité d'une information ou d'un processus de ne pas être altérée, détruite ou perdue par accident ou malveillance;
- La disponibilité : qualité d'une information ou d'un processus d'être, à la demande, utilisable par une personne ou un système ;
- L'opposabilité : qualité d'une information ou d'un processus d'être produit comme preuve de la réalité d'une action (non-répudiabilité d'une action) ;
- La traçabilité : qualité d'une information ou d'un processus d'être reconnu comme inséré dans une chaîne séquentielle d'événements.

Dans ce rapport, les membres de la mission soutiennent que la sévérité des attaques dont il faut se protéger est très variable. Tout au plus peut-on penser que les précautions doivent être d'autant plus soignées que les enjeux du système à protéger sont plus importants. Ce faisant, ils ont préconisé certaines mesures, réparties par leur nature, qui aideraient à optimiser la sécurisation du processus de dématérialisation :

- Techniques : mise en place de dispositifs informatiques de protection (antivirus, pare-feu etc.) ;
- Physiques : accès contrôlés aux locaux sensibles, protection contre les accidents, etc.
- Relatives à l'organisation du système : procédures, consignes claires aux personnels, attribution des responsabilités ;

13- « Guide-technique-sécurité-dématerialisation-mp.pdf », [consulté le 8 février 2020].p 5.

- Juridiques : dispositions contractuelles spécifiques avec les prestataires et fournisseurs de progiciels ;
- Relatives aux personnels : sensibilisation à la sécurité, formation aux procédures et à la mise en œuvre des outils informatiques, mais aussi engagements de confidentialité, en particulier de la part de prestataires extérieurs.

Les services contractants ont, au demeurant, le choix d'internaliser ou externaliser la solution de dématérialisation. La dématérialisation est un vecteur de mutualisation des coûts. Si les administrations centrales et les grandes collectivités locales peuvent décider de mettre en œuvre leur processus de dématérialisation à leur seul niveau – dans la mesure où elles ont elles-mêmes matière à en absorber les coûts (des marchés d'un montant significatif) – tel n'est pas le cas des collectivités de taille plus petite [14] .

En fait, la dématérialisation des marchés publics est l'une des déclinaisons de l'e-administration et elle induit nécessairement à une certaine réorganisation des structures et des modes de fonctionnement de l'administration. Elle organise de façon pratique et logique les échanges d'information et pose quelques règles normatives de première importance qu'il convient de relever à titre non exhaustif :

- L'exigibilité d'une signature électronique pour les offres remises sous forme électronique ;
- Donner aux candidats la faculté de pouvoir choisir entre la transmission électronique ou papier de leurs offres ;
- La responsabilité du service contractant d'assurer la sécurité du réseau informatique qu'elle met à disposition des candidats (pare-feu, système de détection d'intrusion, exploitation des fichiers journaux de ces dispositifs, anti-virus…) ainsi que la confidentialité des documents qui y sont déposés ;
- Prévoir des mesures préventives afin de traiter les fichiers infectés par un virus ;
- Le service contractant doit assurer une disponibilité de niveau « fort », au moins aux périodes de remise des candidatures et des offres ;
- Le service contractant doit disposer de raccordements à internet de débit suffisant face au volume des fichiers qu'elle recevra et émettra.

Les perspectives qu'offre la dématérialisation sont nombreuses tant pour la commande publique que pour toute gestion digitalisée.

14- DELELIS Philippe. La dématérialisation des marchés publics : principaux aspects juridiques et organisationnels ». *LEGICOM*, n° 31, 2004, p. 53.

Il reste néanmoins évident que le gage de sa réussite est suspendu au degré de sécurisation de toutes les étapes de la passation électronique des marchés publics, notamment les échanges électroniques d'information.

La sécurisation de la passation électronique des marchés publics est donc la clé de voûte de la réussite de la dématérialisation des marchés. Il est nécessaire d'étudier ainsi de quelle manière cette question cruciale a été traitée et transposée dans la réglementation algérienne des marchés publics.

1.2.2. La sécurisation des échanges électroniques d'informations dans le cadre de la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics et la réglementation algérienne des marchés publics

Il faudrait préciser, de prime abord, que le décret présidentiel n° 15-247, portant réglementation des marchés publics, n'a pas prévu un dispositif spécial permettant de prendre en charge l'aspect de sécurisation des échanges d'informations par voie électronique entre les services contractants et les opérateurs économique ; Fort heureusement, cette lacune est palliée par l'arrêté du ministre chargé des finances du 17 novembre 2013 fixant le contenu du portail électronique des marchés publics, les modalités de sa gestion ainsi que les modalités d'échange des informations par voie électronique, lequel prévoit quelques dispositions qui prennent en charge certains aspects de la sécurisation des flux d'informations par voie électronique. Cependant, ces dispositions mériteraient d'être renforcées afin de prendre en charge tous les aspects de la sécurisation des données, tel qu'il est recommandé par les standards internationaux sur la passation des marchés publics.

Conscient de l'enjeu déterminant de la sécurisation des données pour s'orienter crescendo vers la dématérialisation des marchés publics, le législateur algérien n'a pas manqué de mettre en exergue la garantie de la sécurisation et protection des données qui transitent par le portail électronique des marchés publics. C'est ce qu'il ressort d'ailleurs de l'article 8, du fameux arrêté du ministre chargé des finances du 17 novembre 2013, qui dispose que :

«L'échange des informations par voie électronique s'effectue via le portail électronique des marchés publics, lequel est doté d'un système adéquat pour assurer la sécurité et la protection des données».

Cette mesure ferait en sorte que le système mis en place fournisse une protection adaptée contre les actions non autorisées visant à perturber le fonctionnement normal du processus de passation des

marchés publics. Ce faisant, le législateur algérien a fait le choix de centraliser tous les aspects de cette tâche ardue de sécurisation des échanges des données au niveau du portail électronique des marchés publics. Ceci aiderait mieux à répondre à l'exigence de contrôler si les informations sont transmises ou rendues disponibles ainsi que les auteurs et les dates de leurs publications.

Au demeurant, l'article 6 de l'arrêté du ministre chargé des finances du 17 novembre 2013, dispose clairement que :

«La gestion du portail comporte, outre l'hébergement de l'infrastructure informatique :

La gestion des systèmes, réseaux et base de données ;

La gestion de l'accès au portail ;

Le maintien en condition du portail avec notamment un niveau de sécurité approprié contre la cyber-menace ;

La disponibilité, continuité et l'accessibilité des services offerts par le portail ;

La gestion des évolutions techniques par la mise en œuvre de nouvelles fonctions».

Tous les aspects de gestion confiés au portail électronique convergent, bien évidemment, vers l'impératif d'assurer la sécurisation des données, notamment en matière d'accessibilité, d'évolutions techniques et la prévention contre la cybercriminalité. De plus, le ministre chargé des finances a fixé les exigences qui doivent être scrupuleusement respectées dans la conception du système d'information des marchés publics prévu dans la réglementation des marchés publics, lesquelles se déclinent comme suit :

- L'intégrité des documents échangés par voie électronique : Cette exigence consiste en ce que :

√ Les formats de numérisation des documents écrits doivent garantir leur intangibilité;

√ Les documents sont signés avec une signature électronique sécurisée, dans le respect des dispositions législatives et règlementaires en vigueur ;

√ Les opérateurs économiques sont identifiés et authentifiés ;

- La confidentialité des documents échangés par voie électronique : Les documents échangés par voie électronique sont protégés par un système d'encryptions ;
- La traçabilité des événements : Elle consiste en :

√ La création d'un journal des événements retraçant l'échange des informations par voie électronique ;

√ L'horodatage des documents échangés par voie électronique: délivrance, pour toute offre transmise par voie électronique ou sur support physique électronique, d'un accusé de réception indiquant la date et l'heure de réception de l'offre ;

- L'interopérabilité des systèmes d'information : Adoption de standards et référentiels permettant à des systèmes informatiques différents de communiquer pour échanger des données ;
- L'archivage électronique sécurisé des documents numérisés.

Il importe par ailleurs de souligner que le système d'information annoncé « tambours battants » par le Décret présidentiel portant réglementation des marchés publics et l'arrêté du ministre chargé des finances, est resté lettre morte et n'a jamais été publié à ce jour. Une source de satisfaction mérite néanmoins d'être signalée lorsqu'on constate que les textes annonciateurs ont paré à cette carence en traçant, d'ores et déjà, les contours d'une dématérialisation imminente des marchés publics.

En outre, sous l'influence des standards internationaux et des recommandations des institutions internationales, le processus de la dématérialisation des marchés publics a eu le mérite d'être à l'origine de l'intégration, dans la réglementation algérienne des marchés publics, d'un mode de passation inouïe : «l'enchère électronique inversée « (Titre 2).

2. L'enchère électronique inversée

Une enchère électronique est une procédure de sélection des offres réalisée par voie électronique donnant la possibilité aux candidats participants de remettre leur offre en ligne sur une plate-forme électronique et de visualiser leur classement par rapport aux autres fournisseurs participants et réajuster leur offre en temps réel pour améliorer leur positionnement.

Les enchères électroniques ont pris une place importante dans les relations commerciales. Ainsi a-t-on vu apparaître, dès la fin des années 90, des outils très diversifiés d'approvisionnement et de sous-traitance électroniques. Mais très rapidement également, des services d'enchère électronique ont vu le jour. Il existe désormais une très grande diversité des produits «enchère» disponibles.

Néanmoins, le format de l'enchère inversée apparaît comme le plus largement utilisé, même si il se présente sous de multiples variantes.

L'enchère inversée n'est en fait tout simplement que la transposition à l'achat au moins offrant de la procédure traditionnelle de vente au plus offrant sous forme d'enchère orale ascendante (ou enchère anglaise). Ici, le™s prix sont donc revus à la baisse, jusqu'à épuisement de la concurrence. Si les marchés privés ont, les premiers, expérimenté l'enchère électronique inversée, ces nouveaux outils de transaction sont également apparus dans la commande publique. Ainsi, dès 1994, une loi américaine obligeant les administrations à profiter des opportunités offertes par le commerce électronique. Plus récemment, des plateformes d'achat centralisées au niveau fédéral ont vu le jour. Le Département de la Défense et certains Etats tels la Pennsylvanie se sont dotés, quant à eux, de leurs propres serveurs d'enchère électronique inversée [15] .

Très développée dans les pays anglo-saxons, la pratique des enchères électroniques inversées peine à faire son nid dans plusieurs pays. Cette pratique novatrice commence néanmoins à prendre de plus en plus d'ampleur et, à l'instar de beaucoup d'autres nations, l'Algérie a décidé d'adopter cette nouvelle technique d'achat permettant de sélectionner des offres par voie électronique (Sous-titre 1), sous l'influence évidente de plusieurs institutions internationales dont la CNUDCI (Sous-titre 2).

2.1. L'incorporation de l'enchère électronique inversée dans la législation algérienne

Soucieuse d'être au diapason des nouvelles pratiques admises en matière de passation des marchés publics, l'Algérie a adopté la procédure de l'enchère électronique inversée par le truchement du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et délégation de services, lequel dispose, dans son article 2016, que :

«Le service contractant peut recourir, dans le cas de l'acquisition de fournitures et des prestations de services courants, pour choisir l'offre économiquement la plus avantageuse :

À la procédure des enchères électroniques inversées, en permettant aux soumissionnaires de réviser leur prix à la baisse ou d'autres éléments quantifiables de leur offre ;

Aux catalogues électroniques des soumissionnaires, dans le cadre d'un système d'acquisition permanent, en exécution d'un contrat programme ou d'un marché à commandes.

15- BRISSET, Karine ; MARECHAL, François ; MORAND, Pierre-Henri. La commande publique par enchère électronique inversée ». *Économie PubliquePublic Econ.*, 2003, p. 102.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées par arrêté du ministre chargé des finances».

À la défaveur du développement et la vulgarisation de cette technique révolutionnaire, l'arrêté du ministre chargé des finances qui devrait porter les modalités d'application des dispositions citées en dessus tarde malheureusement à voir le jour. Ainsi, l'enchère électronique inversé se trouve actuellement (mal) encadrée par une évocation furtive dans un article du décret présidentiel n° 15-247 portant la réglementation des marchés publics.

Par ailleurs, force est d'admettre que l'introduction de l'enchère électronique inversée est dictée par, outre la nécessité de suivre les développements en la matière, l'influence de certaines institutions internationales, à l'instar de l'Union Européenne et de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE).

2.1.1. L'influence de l'Union Européenne

Dans la mesure où l'exposé des motifs de la réglementation algérienne des marchés publics de 2015 déclare sans la moindre ambiguïté que ce nouveau texte s'inspire principalement des standards internationaux et des recommandations institutions internationales, notamment l'Union Européenne et la Banque Mondiale, il est raisonnable de croire que l'adoption de l'enchère électronique inversée est dictée par l'influence par de ces institutions. L'Union-européenne plus particulièrement !

Au niveau européen, la volonté de dématérialiser la commande publique et de recourir à des procédures électroniques a été précisée à de nombreuses reprises (dans le livre vert «Avenir des marchés publics» notamment) et les États membres sont tenus à l'horizon 2005 d'avoir transposé ces directives dans leur propre droit national[16]. L'on peut retenir du livre vert de la commission européenne sur les marchés publics dans l'union Européenne préconisant des pistes et des réflexions sur l'avenir que les procédures actuelles de passation des marchés publics sont fondées sur le recours à des pratiques administratives et à des moyens de communication traditionnels : il s'agit essentiellement d'un système de notification/diffusion des avis et de présentation des offres sur support papier. Or, grâce aux progrès de l'informatique et des télécommunications, il n'est plus nécessaire de procéder comme par le passé : il est temps d'orienter la politique communautaire des marchés publics vers le futur et de la faire bénéficier de toutes les possibilités offertes par les progrès

16 - Ibid. P 102.

des technologies de l'information.

À court terme, ces nouvelles technologies devraient permettre d'introduire des procédures électroniques pour la notification des avis de marché et la diffusion de l'information aux fournisseurs. À plus long terme, les télécommunications et les systèmes informatisés devraient permettre de révolutionner la manière dont les marchés publics sont attribués. Ainsi, l'on envisage de développer un «marché électronique» sur lequel les fournisseurs pourraient afficher la gamme et les prix des produits qu'ils proposent dans des catalogues électroniques, ce qui permettrait aux organismes acheteurs de comparer les prix et les conditions avant de commander les articles recherchés aux prix les plus intéressants. En fin de compte, tout le monde bénéficiera de cette diffusion de l'électronique dans le secteur des marchés publics : par rapport au système actuel sur support papier, les procédures seront plus transparentes, plus ouvertes au dialogue avec les fournisseurs et beaucoup plus efficaces.

Afin de rattraper son retard dans ce domaine, notamment vis-à-vis des pays anglo-saxons, la commission européenne a émis, dans le rapport du groupe présidé par M. Bangemann [17], des recommandations au Conseil européen, aux termes desquels les marchés publics devraient figurer au nombre des applications prioritaires des technologies de l'information dans le secteur public. Le rapport proposait comme objectif qu'au moins 10% de tous les pouvoirs adjudicateurs se dotent de procédures électroniques de passation des marchés dans un délai de deux à trois années. Deux ans plus tard, il apparaît clairement que des efforts soutenus sont encore nécessaires à tous les niveaux pour atteindre cet objectif.

En 1995, lors de la conférence du «G7» sur la société de l'information, les participants ont appelé le secteur privé à prendre des initiatives dans ce domaine et se sont engagés à soutenir ses efforts pour développer des réseaux d'information et pour fournir de nouveaux services liés à l'information. Tous ces efforts ont abouti finalement à la mise en place de «l'enchère électronique inversée», suivie d'un grand accompagnement en vue de la vulgarisation de cette pratique aussi bien dans l'espace communautaire que dans les pays qui ont signé des accords de partenariat avec l'Union Européenne.

L'orientation vers l'enchère électronique inversée est mise en évidence, notamment dans la Directive 2004/18/CE du 31 mars 2004, relative aux procédures de passation des marchés publics de travaux, de fournitures et de services, laquelle a d'emblée souligné, à juste titre, dans les considérants, que certaines nouvelles

17-Commission économique, monétaire et de la politique industrielle - A4-0244/1996, « Rapport sur L' Europe

techniques d'achat électroniques sont en développement constant. Ces techniques permettent d'élargir la concurrence et d'améliorer l'efficacité de la commande publique, notamment par les gains de temps et les économies que l'utilisation de telles techniques comporte. Les pouvoirs adjudicateurs peuvent utiliser des techniques d'achat électroniques, pour autant que leur utilisation soit faite dans le respect des règles établies par la présente directive et des principes d'égalité de traitement, de non-discrimination et de transparence[18].

Compte tenu de l'expansion rapide des systèmes d'achat électroniques, cette directive recommande de prévoir, d'ores et déjà, des règles adéquates pour permettre aux pouvoirs adjudicateurs de tirer pleinement profit des possibilités offertes par lesdits systèmes. Dans cette perspective, il convient de définir un système d'acquisition dynamique entièrement électronique pour des achats d'usage courant, et de fixer des règles spécifiques pour la mise en place et le fonctionnement d'un tel système afin de garantir le traitement équitable de tout opérateur économique qui souhaite en faire partie [19].

Prenant la mesure du développement potentiel de la technique de l'enchère électronique inversée, ladite directive affiche une nette volonté de lui donner une définition communautaire pour l'encadrer notamment par des règles spécifiques, et ce afin d'assurer qu'elle se déroule dans le plein respect des principes d'égalité de traitement, de non-discrimination et de transparence [20].

Il semblerait par ailleurs que ces recommandations contenues dans les considérants de cette directive aient été l'élément déclencheur des autres recommandations qui traitent de la technique de l'enchère publique dans le cadre de cette directive qui invite les États membres de prévoir la possibilité, pour les pouvoirs adjudicateurs, d'appliquer des enchères électroniques inversées [21] .

L'Algérie étant un partenaire stratégique et privilégié de l'Union Européenne, lequel partenariat qui a abouti à la signature de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la communauté européenne et ses Etats membres. Cette relation stratégiquement privilégiée, permet de croire que l'intégration de la technique de «l'enchère électronique inversée» dans le bloc réglementaire de l'Algérie est aussi l'apanage de l'influence exercée par l'Union européenne.

18 -Voir paragraphe 12 des considérants.
19-Voir paragraphe 13 des considérants.
20- Voir paragraphe 14 des considérants.
21- Voir l'article 54 - 1.

Même s'il est peu probable que le principe consacré l'arrêt Costa du 5 juillet 1964 actant la primauté du droit communautaire sur l'ordre juridique national, soit élargi aux États signataires d'accords d'association avec l'Union européenne, il n'est pas à écarter que c'est cette dernière qui ait exigé d'intégrer l'enchère électronique inversée dans les pratiques commerciales algérienne, et ce en vue d'y assurer une meilleure maîtrise en attendant la mise en œuvre effective et complète de l'accord d'association Algérie-Union européenne, signé en 2002.

Dans le cadre de cet Accord d'association, la délégation de l'Union européenne en Algérie a mis en place, en 2015, une mission d'identification et de formulation du programme d'appui de l'UE à la réforme de la gestion des finances publiques en Algérie. Cette dernière a estimé, dans son premier rapport, que la gestion des finances publiques a besoin de se moderniser. Sur cette base, l'Algérie a sollicité l'aide de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) en vue de mettre en place un système efficient, ouvert et inclusif, ce rapport n'a aucunement ignoré, à juste titre, la question de l'enchère électronique inversée.

2.1.2. L'influence de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE)

L'Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE) aide les pays à améliorer leurs systèmes de passation des marchés publics en se basant sur la Recommandation du Conseil de l'OCDE sur les marchés publics de 2015 et d'autres standards internationaux.

Les recommandations de l'OCDE, ayant trait aux marchés publics, méritent un intérêt particulier dans la mesure où elles ne cessent de mettre en exergue la nécessité de dématérialisation des marchés publics et, passant, l'intégration de l'enchère électronique inversée. Déjà en 2012, une recommandation sur la lutte contre les soumissions concertées dans les marchés publics [22] mérite un intérêt particulier dans la mesure où elle renvoie l'efficience de la passation des marchés, non seulement du type d'appel à la concurrence qui aura été choisi, mais aussi de sa conception et de son exécution. Cette recommandation plaide à juste titre que la transparence est la condition indispensable d'une saine procédure de passation des marchés. C'est ainsi qu'elle recommande certaines mesures dont les principales sont les suivantes :

22- Adoptée par le Conseil le 17 juillet 2012 [C(2012)115 - C(2012)115/CORR1 - C/M(2012)9]

- L'obligation de soumettre les offres en personne, offre la possibilité aux entreprises de communiquer et de traiter entre elles à la dernière minute, ce que l'on peut empêcher, par exemple, en recourant à une procédure électronique.
- Lorsqu'on peut craindre une collusion en raison des caractéristiques du marché ou du produit, utiliser si possible des enchères au premier prix sous pli scellé plutôt que des enchères inversées.

Le recours aux enchères inversées est donc une règle constante qu'il n'est pas permis d'ignorer, sauf en cas où l'on craint une collusion en raison des caractéristiques du marché ou du produit, dans lequel cas il est conseillé de recourir plutôt aux enchères sous pli scellé. Les enchères sont ainsi recommandées en tout état de cause.

Dans sa recommandation de 2015[23], l'OCDE estime que les marchés publics constituent un pilier fondamental de la gouvernance stratégique et des prestations de services pour les pouvoirs publics. Compte tenu du volume important que représentent les dépenses liées aux marchés publics, la bonne gestion de ces derniers peut et doit contribuer de manière essentielle au renforcement de l'efficience du secteur public et à l'établissement de la confiance des citoyens. Ainsi, elle recommande de :

«Concevoir et utiliser des outils visant à améliorer les procédures de passation de marchés, à réduire les doublons et à optimiser les ressources, y compris la centralisation des achats, les accords-cadres, les catalogues électroniques, les dispositifs d'achat dynamiques, les enchères électroniques, les achats groupés et les contrats assortis d'options. L'application de tels outils à l'échelon infranational, le cas échéant et dans la mesure du possible, pourrait être une source de nouveaux gains d'efficience».

Cette recommandation implique l'obligation faite aux adhérents d'améliorer leur système de passation de marchés publics en s'appuyant sur les technologies numériques pour, dans la mesure où c'est pertinent, innover en matière de passation électronique de marchés publics à toutes les étapes du cycle de passation des marchés publics. À cet effet, les adhérents devraient recourir à des technologies numériques récentes qui permettent d'appliquer des solutions intégrées de passation électronique de marchés publics couvrant tout le cycle de passation de ces marchés.

L'influence des recommandations de l'OCDE dans l'intégration de la procédure de «l'enchère électronique inversée» dans le

23- « Recommandation-OCDE-sur-les-marches-publics.pdf », [consulté le 8 février 2020].

bloc réglementaire algérien est d'autant plus évidente que le gouvernement algérien représenté par le ministère des Finances a demandé en 2017 le soutien de l'OCDE afin d'apporter un diagnostic complet du système de passation des marchés publics.

Ce diagnostic a pour but d'aider les autorités algériennes à concevoir et mettre en place des politiques stratégiques basées sur des bonnes pratiques internationales tout en prenant en considération le contexte du pays. Ce rapport, intitulé : «Revue du système de passation des marchés publics en Algérie- Vers un système efficient, ouvert et inclusif, identifie les forces et les faiblesses du système algérien et propose des recommandations sur mesure [24]. De toute évidence, en vue de mettre en place un système efficient, ouvert et inclusif, ce rapport de l'OCDE recommande, de prime abord, l'instauration d'un système électronique de passation des marchés publics.

Sans omettre de se référer explicitement à la Recommandation du Conseil de l'OCDE sur les marchés publics de 2015 (OCDE, 2015), évoquée précédemment, ce rapport consacre un chapitre entier à la nécessité de promouvoir l'utilisation des enchères électroniques inversées.

Selon le rapport de l'OCDE, publié en novembre 2019, la recommandation de promouvoir l'enchère électronique inversée en Algérie est principalement justifiée par la nécessité de se mettre au diapason de la majorité des pays de l'OCDE, lesquels ont mis en place des systèmes électroniques des marchés publics avec des fonctionnalités couvrant les phases de préparation des procédures (plans d'achat, avis de pré-information, avis et documents d'appels d'offres, de soumission [soumission électronique et enchères électroniques], etc.) et de gestion contractuelle (catalogues électroniques, commandes en ligne et communication avec les fournisseurs, etc.) allant jusqu'à la fin du contrat.

L'OCDE souligne par ailleurs dans ledit rapport que les outils électroniques peuvent jouer un rôle clé dans l'amélioration de l'efficience du système, que ce soit au niveau de gain achat (en termes de prix payé) ou en termes administratifs et les catalogues électroniques et les enchères inversées font partie de ces outils. Ces derniers présentent de nombreux avantages, notamment en matière de renforcement de l'accessibilité et de la transparence du marché, la réduction des coûts administratifs, ou encore, la rationalisation et la révision des procédures d'achat. L'OCDE soutient d'ailleurs, avec une ferme conviction, que les enchères électroniques inversées

24- « OCDE (2019), Revue du système de passation des marchés publics en Algérie : Vers un système efficient, ouvert et inclusif, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/49802cd0-fr. », [consulté le 8 février 2020].

sont un instrument pertinent pour les procédures portant sur la fourniture de biens standardisés.

Dans son fameux rapport pour la revue du système de passation des marchés publics algérien, l'OCDE estime que, de par leur contribution à l'amélioration de l'efficience du système de passation des marchés publics, les catalogues électroniques et les enchères électroniques inversées sont utilisés dans un grand nombre de pays. Par exemple, dans plus de la moitié (53 %) des pays de l'OCDE, certains pouvoirs adjudicateurs ont intégré ces instruments à leur portail électronique de marchés publics. Dans plus d'un tiers des pays de l'OCDE (36 %), le portail électronique des marchés publics du gouvernement central comprend un module dédié aux enchères électroniques inversées et 33 % des pays de l'OCDE ont également la possibilité d'intégrer des catalogues électroniques à leur portail.

Pour conclure le chapitre dédié à la promotion de l'enchère électronique inversée, l'OCDE recommande, d'une manière aussi explicite que solennelle, mieux que de promouvoir l'utilisation de l'enchère électronique inversée, de s'assurer que le module d'enchères électroniques inversées soit prévu lors du développement du portail électronique institué par la nouvelle réglementation des marchés publics. De toute évidence, cette recommandation corrobore au plus haut degré l'influence de l'OCDE dans l'intégration de l'enchère électronique inversée dans la réglementation algérienne des marchés publics.

Le développement d'un système de passation électronique des marchés publics incluant l'enchère électronique inversée, comme élément clé pour améliorer l'efficience du système, est une recommandation nettement mise en exergue dans le rapport de l'OCDE dans la mesure où il représente un changement majeur pour les entités publiques et le secteur privé. Cependant, le défi principal n'est pas d'introduire des technologies numériques dans l'administration publique, mais plutôt de s'assurer de l'intégration de leur utilisation dans les efforts de modernisation du secteur public, tel qu'il est souligné dans la recommandation de l'OCDE sur les stratégies numériques gouvernementales [25] .

Les sources qui ont potentiellement influencé le législateur algérien pour l'introduction de cette technique inédite et révolutionnaire de passation de marchés publics, dite «enchère électronique inversée» peuvent être multiples. Mais, la source dont l'empreinte semble plus évidente et potentiellement plus influente trouve son origine dans la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics.

25- « Recommendation-digital-government-strategies.pdf », [consulté le 8 février 2020].

2.2. L'influence de la loi type de la CNUDCI sur la passation de marchés publics

La CNUDCI œuvre, sans relâche et sans répit, pour démocratiser l'acte de passation de marchés publics à travers notamment la vulgarisation de leur dématérialisation. Nombreuses d'ailleurs sont les recommandations de cette commission visant à favoriser le recours à l'enchère électronique inversée en tant que procédure autonome qui permet que les qualifications du fournisseur retenu soient dûment vérifiées par rapport aux critères applicables après l'enchère. Nul ne peut donc contester que la technique de l'enchère électronique inversée n'ait jamais été mieux mise en évidence, ni mieux expliquée et détaillée, que dans loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics.

La CNUDCI plaide en outre pour que les règlements en matière de passation des marchés puissent expliquer les principales caractéristiques des enchères électroniques inversées et souligner en quoi elles diffèrent des enchères traditionnelles, notamment qu'elles se déroulent en ligne, avec une évaluation automatique permettant de protéger l'anonymat des enchérisseurs et d'assurer la confidentialité et la traçabilité de la procédure, et qu'elles doivent toujours intervenir en phase finale de la procédure de passation, avant l'attribution du marché. De plus, les questions d'authenticité, d'intégrité des données, de sécurité et autres questions touchant la passation de marchés en ligne sont, selon la CNUDCI, particulièrement pertinentes dans le contexte des enchères électroniques inversées, qui se déroulent par défaut en ligne en vertu de la Loi type. Les règlements en matière de passation des marchés devraient donc traiter de questions techniques telles que l'existence d'une infrastructure adéquate, l'accès aux sites Internet pertinents avec une bande passante suffisante, et les mesures de sécurité propres à éviter le risque accru d'accès non autorisé d'enchérisseurs à des informations commercialement sensibles de leurs concurrents.

Toute mesure faite de ses avantages innombrables, la CNUDCI n'a pas hésité à faire la promotion de l'enchère électronique inversée auprès des États membres et des États adoptants. L'Algérie étant un État membre de la CNDUCI durant trois mandats distincts, et aussi État adoptant par excellence, il est potentiellement admis de croire que l'intégration de l'enchère électronique inversée dans la réglementation est substantiellement une pure inspiration de la Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, d'autant plus que, tel qu'il a été démontré dans la première partie de cette étude, l'Algérie ait largement contribué à l'élaboration et la modernisation de la nouvelle mouture de ladite loi type, en vigueur depuis 2011.

Si l'on se réfère aux dispositions de l'article 206 du décret présidentiel n° 15-247, portant réglementation des marchés publics et délégation de services publics, les modalités d'application de l'enchère électronique inversée ainsi que le catalogue électronique des soumissionnaires devraient être précisées par arrêtée du ministre chargé des finances. Etant donné que cet arrêté n'a pas encore vu le jour, il est attendu à ce que les mécanismes et les modalités d'application de cette technique inédite soient une réplique intégrale des dispositions préconisées par ladite Loi type. De ce fait, il est nécessaire de s'intéresser au traitement réservé à l'enchère électronique inversée au cœur de la loi type de la CNUDCI sur la passation de marchés publics, et les mécanismes préconisés par cette dernière pour l'incorporer dans les droits internes des États adoptants.

2.2.1. L'enchère électronique inversée dans la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics

Si l'on devrait analyser tous les textes et les institutions qui ont traité de la thématique de «l'enchère électronique inversée», l'on se rendrait compte d'emblée qu'il n'y a que la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics qui est parvenue à lui réserver un traitement approfondi, en s'attelant à toutes les étapes de cette procédure ainsi que les conditions d'y recourir.

La loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics a, de prime abord, qualifié l'enchère électronique inversée de mode de passation de marché autonome qui permet à l'entité adjudicatrice de solliciter des offres en faisant publier une invitation à participer à l'enchère électronique inversée. L'invitation doit comporter les renseignements suivants :

- Le nom et l'adresse de l'entité adjudicatrice ;
- Une description de l'objet du marché, ainsi que le délai et le lieu souhaités ou requis pour la fourniture de l'objet en question ;
- Les conditions du marché, dans la mesure où elles sont déjà connues de l'entité adjudicatrice, et, le cas échéant, le document contractuel à signer par les parties ;
- Les critères et procédures qui seront appliqués pour vérifier les qualifications des fournisseurs ou entrepreneurs et les pièces ou autres éléments d'information qu'ils doivent produire pour justifier de leurs qualifications ;
- Les critères et la procédure d'examen des offres par rapport à la description de l'objet du marché ;

- Les critères et la procédure d'évaluation des offres, ainsi que toute formule mathématique qui sera utilisée dans la procédure d'évaluation pendant l'enchère ;
- La manière dont le prix des offres doit être formulé et exprimé, ainsi qu'une mention indiquant s'il englobera des éléments autres que le coût de l'objet du marché, tels que frais de transport et d'assurance, droits de douane et taxes applicables ;
- La ou les monnaies dans lesquelles le prix des offres doit être formulé et exprimé ;
- Le nombre minimum de fournisseurs ou d'entrepreneurs devant s'inscrire à l'enchère afin que celle-ci puisse avoir lieu, ce nombre devant être suffisant pour assurer une concurrence effective;
- Si le nombre de fournisseurs ou d'entrepreneurs pouvant s'inscrire à l'enchère est limité, le nombre maximum fixé ;
- Les modalités d'accès à l'enchère, ainsi que les informations nécessaires pour s'y connecter ;
- Les délais et les formalités d'inscription à l'enchère ;
- La date et l'heure de l'ouverture de l'enchère et les formalités d'identification des enchérisseurs lors de l'ouverture de l'enchère ;
- Les critères de clôture de l'enchère ;
- D'autres règles pour la conduite de l'enchère, notamment les informations qui seront mises à la disposition des enchérisseurs au cours de l'enchère, la langue dans laquelle elles seront disponibles et les conditions dans lesquelles ils pourront enchérir ;
- Des références aux règlements en matière de passation des marchés et aux autres lois et règlements intéressant directement la procédure de passation de marché, y compris ceux applicables à la passation de marchés mettant en jeu des informations classifiées, et le lieu où ces lois et règlements peuvent être consultés ;
- Les modalités selon lesquelles les fournisseurs ou entrepreneurs peuvent demander des éclaircissements sur les informations concernant la procédure de passation de marché;
- Le nom, le titre fonctionnel et l'adresse d'un ou de plusieurs administrateurs ou employés de l'entité adjudicatrice autorisés à communiquer directement avec les fournisseurs ou entrepreneurs et à recevoir directement d'eux des communications concernant la procédure de passation de marché avant et après l'enchère, sans l'intervention d'un intermédiaire ;
- Une mention indiquant qu'il est conféré aux fournisseurs ou entrepreneurs un droit de contestation ou d'appel contre les décisions ou actes de l'entité adjudicatrice qu'ils estiment non conformes aux dispositions de la Loi, ainsi que des informations sur la durée du

délai d'attente et, si aucun délai d'attente ne s'applique, une mention le précisant et indiquant les raisons de cette non-application ;

- Les formalités qui devront être accomplies après l'enchère pour qu'un marché entre en vigueur, y compris, le cas échéant, la vérification des qualifications ou de la conformité et la signature d'un contrat écrit ;
- Toutes autres règles arrêtées par l'entité adjudicatrice et aux règlements en matière de passation des marchés, concernant la procédure de passation de marché.

En vertu de l'article 53, alinéa 2, de la Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, l'entité adjudicatrice ne peut limiter le nombre de fournisseurs ou d'entrepreneurs autorisés à s'inscrire à l'enchère électronique inversée que dans la mesure où des limites de capacité de son système de communication l'exigent et elle sélectionne les fournisseurs ou entrepreneurs pouvant s'inscrire de manière non discriminatoire. En outre, l'entité adjudicatrice peut décider, au regard des circonstances de la passation concernée, de faire précéder l'enchère électronique inversée d'un examen ou d'une évaluation des offres initiales.

La Loi type de la CNUDCI prévoit également la possibilité d'une enchère électronique inversée en tant qu'étape précédant l'attribution du marché ; dans lequel cas, l'entité adjudicatrice doit informer les fournisseurs et entrepreneurs de la tenue d'une enchère lorsqu'elle sollicite pour la première fois leur participation à la procédure de passation de marché, et leur communiquer les renseignements y afférents, notamment la formule mathématique qui sera utilisée dans la procédure d'évaluation au cours de l'enchère, ainsi que les modalités d'accès à l'enchère, ainsi que les informations nécessaires pour s'y connecter. Il va sans dire que, préalablement à l'étape où l'enchère électronique inversée devrait avoir lieu, l'entité adjudicatrice doit adresser à tous les fournisseurs ou entrepreneurs restant en compétition une invitation à participer à l'enchère.

L'inscription à l'enchère électronique inversée est l'élément déclencheur de cette procédure dans laquelle il est exigé, ce qui suit:

- Une confirmation de l'inscription doit être donnée promptement à chaque fournisseur ou entrepreneur qui s'inscrit à l'enchère ;
- Le délai entre l'envoi de l'invitation à l'enchère électronique inversée et l'enchère elle-même doit être suffisamment long pour permettre aux fournisseurs ou entrepreneurs de se préparer à cette dernière, compte tenu des besoins raisonnables de l'entité adjudicatrice.

En ce qui concerne le choix des offres à retenir, le principe est identique entre l'enchère électronique inversée et la procédure classique de passation de marchés publics dans la mesure où c'est l'offre la plus basse ou, le cas échéant, la plus avantageuses qui doit être retenue.

Il y a lieu de souligner par ailleurs que la Loi type de la CNUDCI ne s'est pas limitée à décrire le contexte et le mécanisme de l'enchère électronique inversée mais elle a également précisé les méthodes de son incorporation dans la législation interne des Etats adoptants.

2.2.2. L'incorporation de l'enchère électronique inversée dans la législation interne des États adoptants

Le guide pour l'incorporation dans le droit interne de la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics n'a pas manqué de mettre en évidence les nombreux avantages qui peuvent découler du recours aux enchères électroniques inversées :

- Premièrement, elles peuvent améliorer le rapport qualité/prix par une mise en concurrence successive des enchérisseurs dans un processus dynamique se déroulant en temps réel. L'utilisation d'Internet pour tenir l'enchère peut aussi favoriser une plus large participation et donc accroître la concurrence.
- Deuxièmement, les enchères électroniques inversées peuvent réduire le temps et les frais administratifs nécessaires à la passation de marchés portant sur des biens simples et disponibles dans le commerce ou des services normalisés.
- Troisièmement, elles peuvent améliorer la traçabilité interne du processus de passation des marchés, puisque les informations concernant les résultats successifs de l'évaluation des offres à chaque étape et le résultat final sont consignées ; toutes ces informations sont instantanément accessibles à l'entité adjudicatrice. En outre, elles peuvent renforcer la transparence puisque chaque enchérisseur connaît instantanément sa position relative ; l'évolution et le résultat de l'enchère sont communiqués instantanément et simultanément à tous les enchérisseurs.
- Quatrièmement, la transparence accrue et le processus d'évaluation entièrement automatisé limitant l'intervention humaine peuvent contribuer à prévenir les abus et la corruption.

Toute mesure faite de tous ces avantages potentiels, et conformément à sa façon d'envisager toutes les méthodes de passation de marchés prévues dans la Loi type, la CNUDCI considère que ces enchères peuvent être utilisées pour tous les marchés, qu'il s'agisse de biens,

de travaux ou de services. En plus d'être couramment utilisées pour l'acquisition de biens tels que des fournitures de bureau, les enchères électroniques inversées peuvent être utilisées également dans la pratique pour des services simples, tels que des prestations horaires de techniciens agréés dans un domaine donné.

L'approche de la CNUDCI est de prévoir des enchères électroniques inversées pour la sélection de l'adjudicataire en exigeant qu'elle soit la phase finale de la procédure de passation de marché et donc celle qui aboutit à la sélection de l'adjudicataire. Cette approche tient compte de l'interdiction générale, dans l'ensemble de la Loi type, de négocier après la sélection du fournisseur ou de l'entrepreneur, et ce, par souci d'asseoir le plus grand degré de transparence avec le moins de risque d'abus.

Dans le cadre de l'incorporation de la Loi type de la CNUDCI, les États adoptants doivent mesurer tout d'abord le contexte de politique générale, avant de traiter quelques aspects techniques. La CNUDCI, juge d'ailleurs que les considérations de politique générale sont particulièrement importantes pour la bonne introduction et la bonne utilisation des enchères électroniques inversées dans la mesure où elles peuvent inspirer les règlements en matière de passation des marchés, les règles et orientations émanant de l'organisme chargé de la passation des marchés publics ou de toute autre autorité.

Le guide de l'incorporation des dispositions de la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, recommande une utilisation appropriée des enchères électroniques inversées. Pour ce faire, elle suggère de prendre en considération les points suivants :

- Les enchères électroniques inversées autonomes conviennent le mieux à des biens et services d'usage courant, supposant généralement un marché large et très concurrentiel, si l'entité adjudicatrice peut donner une description détaillée ou renvoyant à des normes sectorielles, et si les offres des enchérisseurs présentent les mêmes caractéristiques qualitatives et techniques ;
- Il est probable que ce type de passation se fasse sur un marché où les participants sont nombreux, ce qui garantit l'anonymat et favorise la concurrence ;
- Les types de passation de marchés où les facteurs non quantifiables l'emportent sur les considérations de prix et de quantité ;
- Pour qu'une enchère électronique inversée fonctionne correctement et donne lieu à des prix bas mais réalistes, il importe que les enchérisseurs connaissent bien leurs structures de coûts ;

- Plus il y a de critères à évaluer lors de l'enchère électronique inversée, plus il est difficile pour l'entité adjudicatrice et pour les fournisseurs ou entrepreneurs de comprendre comment la modification d'un élément influera sur le classement d'ensemble. Les enchères électroniques inversées conviendront donc moins s'il y a de nombreuses variables. Il n'y aura pas non plus de concurrence réelle si l'enchère n'est plus effectivement fondée sur une description commune de l'objet du marché. Ce risque est plus élevé si de nombreuses variables interviennent dans les caractéristiques techniques, qualitatives et de performance de l'objet du marché ;
- Les règlements en matière de passation des marchés, les règles et orientations émanant de l'organisme chargé de la passation des marchés publics ou autre autorité devraient donc guider l'entité adjudicatrice étudiant le marché concerné avant d'engager une procédure de passation de marché, de sorte qu'elle puisse déterminer les avantages et inconvénients relatifs d'une enchère électronique inversée. Il convient de déterminer s'il y a davantage de risques que la collusion l'emporte sur la concurrence avec une enchère électronique inversée qu'avec une autre méthode de passation de marchés avant de décider quelle méthode et quelle technique utiliser. Les autorités chargées de la concurrence dans l'État adoptant pourront peut-être fournir des informations sur les risques relatifs, tels que le risque de dumping sur le marché concerné.

La CNUDCI recommande également aux États adoptants sans expérience, d'introduire d'une manière progressive l'utilisation des enchères électroniques inversées et ce, à mesure qu'ils se familiarisent avec cette technique. Ainsi, elle suggère de commencer d'abord par les enchères fondées uniquement sur le prix, et ensuite, le cas échéant, appliquer des enchères plus complexes, où des critères d'attribution, autres que le prix, interviennent également.

L'incorporation de l'enchère électronique inversée requiert en outre le renforcement des capacités des États adoptants. Ainsi, pour tirer le meilleur parti des enchères électroniques inversées et encourager la participation, les entités adjudicatrices ainsi que les fournisseurs et entrepreneurs doivent avoir confiance en ce processus et en ses résultats, et pouvoir les utiliser efficacement. À cette fin, les États devraient être prêts à investir d'emblée suffisamment de ressources dans des programmes de sensibilisation et de formation et à prévoir les fonds nécessaires pour former les fournisseurs ou entrepreneurs en vue de leur participation aux enchères électroniques inversées. Pour l'entité adjudicatrice, la formation devrait porter sur des questions techniques telles que la manière de quantifier objectivement des critères autres que les prix et de les exprimer de manière à pouvoir les intégrer dans la formule

mathématique ou l'algorithme automatisé, et sur les informations à donner aux fournisseurs et entrepreneurs, en particulier aux petites et moyennes entreprises.

Pour les fournisseurs et entrepreneurs, la formation devrait porter sur le système et son fonctionnement, les changements que cela suppose de traiter avec le gouvernement au moyen d'enchères électroniques inversées et l'incidence de ces changements sur leurs opportunités commerciales. Faute d'une telle formation, un marché où les achats publics se déroulaient bien risque d'être délaissé, les prix risquent d'être plus élevés qu'avant l'introduction des enchères électroniques inversées et l'investissement des pouvoirs publics dans le système risque de ne pas porter ses fruits. Ce renforcement des capacités suppose également pour chaque passation de marché un surcoût par rapport aux méthodes traditionnelles, tout au moins au début de l'utilisation des enchères électroniques inversées.

La transparence des procédures et celle de la planification font également partie des prérequis recommandés par la loi type de la CNUDCI pour espérer incorporer l'enchère électronique inversé dans la réglementation nationale des marchés publics. Une description claire de l'objet du marché et des autres conditions de la passation de marché doit être rédigée et portée à la connaissance des fournisseurs ou entrepreneurs au début de la passation de marché, de même que la formule servant à sélectionner l'adjudicataire et toutes les informations concernant les modalités de l'enchère électronique inversée, en particulier le moment de son ouverture et les critères régissant sa clôture. Cela peut nécessiter une planification plus détaillée que dans d'autres méthodes de passation des marchés et il faudrait en faire prendre conscience aux entités adjudicatrices;

De plus, la CNUDCI recommande bien évidement la rédaction des critères d'évaluation pour s'assurer d'une meilleure incorporation de l'enchère électronique inversée. Les dispositions permettent en théorie d'appliquer à l'enchère électronique inversée tout critère d'évaluation, pour autant qu'il puisse être intégré dans une formule ou un algorithme permettant d'évaluer et de réévaluer automatiquement les offres au cours de l'enchère et d'identifier à chaque étape successive l'offre la mieux classée. Pendant l'enchère, chaque offre révisée donne lieu à un classement ou à un reclassement des offres au moyen de ces techniques automatisées. Puisque l'exigence d'une évaluation automatique impose que les critères d'évaluation puissent être exprimés en termes monétaires, plus ces critères s'éloignent du prix et d'autres critères similaires (tels que les délais de livraison et garanties exprimées en pourcentage de prix), moins leur expression en termes monétaires sera objective. Les enchérisseurs peuvent alors être moins enclins à participer et le résultat risque d'être moins concluant. Les critères, autres que

le prix, peuvent être des critères simples, tels que les conditions de livraison et de garantie, ou plus complexes, tels que les niveaux d'émissions d'automobiles.

La CNUDCI recommande par ailleurs que l'organisme chargé de la passation des marchés publics, ou autre autorité, et les autorités chargées du droit de la concurrence dans l'État adoptant contrôlent la concurrence sur les marchés où sont utilisées des techniques telles que les enchères électroniques inversées. Le système de passation des marchés publics devrait exiger que l'entité adjudicatrice soit bien renseignée sur les opérations similaires antérieures, le marché concerné et la structure de celui-ci.

Les conditions d'utilisation des enchères électroniques inversées reposent sur l'idée que ces enchères visent principalement à satisfaire les besoins d'une entité adjudicatrice en objets normalisés, simples et généralement disponibles. Ainsi, l'exigence d'une description précise de l'objet du marché empêchera l'utilisation de cette technique de passation de marchés pour la plupart des marchés de services et de travaux, sauf s'ils sont très simples et véritablement quantifiables. En formulant ces conditions et les autres conditions de la passation de marchés, les entités adjudicatrices devront énoncer clairement les caractéristiques techniques et qualitatives précises de l'objet de marché afin que les enchérisseurs fassent leurs offres sur une base commune. À cet égard, la comparaison automatique des offres fait que des spécifications techniques sont généralement plus efficaces que des spécifications fonctionnelles. Il est donc souhaitable d'utiliser un vocabulaire commun des marchés publics pour désigner l'objet du marché par des codes ou par référence à des normes générales définies par le marché.

En somme, le guide pour l'incorporation dans le droit interne de la Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, adopté par la Commission des Nations Unies, a remarquablement encadré toutes les étapes de l'enchère électronique inversée, et ce, en déterminant notamment les exigences à respecter durant et après l'enclenchement de cette procédure [26]. Il ne reste aux États adoptant, tel que l'Algérie, que de les incorporer et les adapter à leurs législations internes.

Foce est malheureusement de constater que, faute de la publication des textes réglementaires qui devraient préciser les modalités d'application de la disposition portant sur l'adoption de l'enchère électronique inversée, l'Algérie passe étrangement à côté des nombreux avantages que cette technique révolutionnaire peut

26 - Guide pour l'incorporaton dans le droit interne de la loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, p. 56-57.

offrir aux organismes adjudicateurs, aussi bien dans l'amélioration substantielle des conditions de profitabilité des marchés que dans l'assurance d'une mise en concurrence saine et transparente.

Conclusion

Un avantage potentiel à plus long terme, mais tout aussi important, est que l'utilisation des technologies de l'information permet une approche plus stratégique de la passation des marchés, grâce à l'exploitation des données qu'elle génère. La poursuite des objectifs et la recherche de la performance peuvent alors être guidées par des informations et des analyses et non par les seules procédures. Des avantages peuvent être obtenus en termes de transparence interne, d'appui à l'intégrité et de gains d'efficacité. La transparence et la traçabilité internes, améliorant la tenue des dossiers de chaque processus de passation de marchés, favorisent l'évaluation de la performance, en particulier si les systèmes de passation des marchés sont intégrés à ceux de planification, de budgétisation, d'administration des marchés et de paiement, qui eux-mêmes peuvent inclure la facturation et le paiement électroniques. Elles permettent de suivre, d'évaluer et d'améliorer non seulement les procédures individuelles, mais aussi le fonctionnement et l'évolution de l'ensemble du système.

Un long programme de réforme est plus que jamais nécessaire pour mettre en place un système de passation des marchés en ligne pleinement intégré et relié à d'autres systèmes de gestion des finances publiques et des biens publics. Un système qui englobe la budgétisation et la planification, le processus de sélection ou d'attribution, les systèmes de gestion des marchés et de paiement, différentes considérations intervenant pour chaque phase du processus de passation et pour l'intégration avec d'autres parties de l'ensemble. Dans la pratique, de nombreux systèmes de passation des marchés en ligne mettent des années avant de produire tous les avantages escomptés, et la mise en œuvre la plus efficace se fait souvent de manière progressive, ce qui peut aussi contribuer à amortir les coûts d'investissement. Toutefois, des avantages importants en termes d'amélioration de la transparence et de la concurrence peuvent être obtenus dès les premières phases de l'introduction de la passation des marchés en ligne, qui portent généralement sur la mise à disposition par Internet d'informations meilleures et plus nombreuses.

Faciliter et encourager la passation des marchés en ligne est donc une nécessité absolue. Néanmoins, il ne faut pas perdre de vue que l'introduction de la passation des marchés en ligne requiert la

capacité de l'État à la mettre en œuvre et à l'utiliser efficacement. Ceci implique l'existence d'une infrastructure de commerce électronique et d'autres ressources nécessaires, notamment de mesures concernant la sécurité électronique, et de l'adéquation du droit applicable autorisant et régissant le commerce électronique. C'est l'environnement juridique général d'un État, plutôt que sa législation sur la passation des marchés, qui peut favoriser ou non la passation des marchés en ligne.

Références bibliographies

Sources :

- « Arrêté du ministre chargé des finances du 17 novembre 2013 fixant le contenu du portail électronique des marchés publics, les modalités de sa gestion ainsi que les modalités d'échange des informations par voie électronique. JORADP n° 21 du 9 avril 2014 ».

- Commission économique monétaire et de la politique industrielle-A4-0244/1996, « Rapport sur l' europe et la société de l'information planétaire - Vers la société de l'information en Europe : un plan d'action» », [consulté le 8 février 2020]

- « Guide pour l'incorporation dans le droit interne de la Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics ». p. 56- 57.

-«Guide-technique-securite-dematerialisation-mp.pdf », [consulté le 8 février 2020].

- Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics .

-«Recommandation-OCDE-sur-les-marches-publics.pdf», [consulté le 8 février 2020].

- « OCDE (2019), Revue du système de passation des marchés publics en Algérie : Vers un système efficient, ouvert et inclusif, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/49802cd0-fr. », [consulté le 8 février 2020].

-«Recommandation-digital-government-strategies.pdf», [consulté le 8 février 2020].

Article de périodique

- BRISSET, Karine; MARECHAL François; MORAND, Pierre-Henri. La commande publique par enchère électronique inversée . *Économie PubliquePublic Eco*n., 2003.

Livres, chapitres, rapports, publications gouvernementales

- BOULIFA, Brahim. *Marchés Publics « Manuel méthodologique »* Berti. Editions, 2016.

Tax Policy to Treat the Housing Crisis in Algeria : The Potential Impacts of Taxation on the Housing Market

TayebToufik, DAHAR
The University of Algiers /Doctoral School on State and Public Institutions Benaknon, Algiers, Algeria
t.tayyeb@univ-alger.dz

Khaled , SENATOR
Master degree,University of Tsukuba,Japan,
KDI School of Public Policy and Management, Republic of Korea
senator.khaled@kdis.ac.kr

ABSTRACT

Since its independence in 1962, Algeria has recognized a deep housing crisis despite the multiples policies adopted by the government. These policies were based on a quantitative approach and consists on increasing the supply side by offering millions of houses units using public funds coming mainly from oil & gas exportation.

The official statistics confirms that the total number of houses units (supply side) is more than the total number of households (demand side) by more than one million units, which proofs that the crisis is a related much more to the distribution problem. Therefore, instead of focusing on building new houses, we suggest the government to change the incorrect behaviors of using houses for wealth storage, speculation, and renting. Consequently, it should reinforce old taxes on real-estate and create new ones for double properties to affect the behaviors in such a way to make it on the interest of everyone to keep only one unique house to avoid the heavy taxes and the additional charges.

KEYWORDS

Housing, taxation, real-estate, property, owner-occupied houses, new taxation system

RÉSUMÉ

L'Algérie a connu durant un demi-siècle après son indépendance une crise aiguë en matière de logement que les gouvernements successifs n'ont pas pu résoudre parce qu'ils considéraient qu'elle était engendrée par la non-disponibilité d'un nombre suffisant de logements. Or, les statistiques officielles montrent que le nombre de logements disponibles dépasse le nombre de foyers d'environ un (01) million d'unités, ce qui montre bien que la raison de la crise ne réside pas là.

La solution ne doit donc pas être d'ordre quantitatif ; il faut plutôt œuvrer pour changer les modes de consommation qui favorisent la thésaurisation et la spéculation sur le logement pour mettre fin à la rente tirée de la location.

Dans cette perspective, l'imposition de taxes supplémentaires fera que les personnes auront intérêt à se suffire d'un seul logement et à se défaire le plus rapidement possible de leurs autres propriétés pour éviter les charges fiscales qui s'y rapportent.

MOTS CLÉS

Logement, fiscalité, immobilier, foncier, taxe sur les propriétés, imposition des logements occupés par leurs propriétaires.

الملخص

عرفت الجزائر منذ استقلالها في عام 1962 أزمة سكن عميقة، بالرغم من السياسات المتعددة التي اعتمدتها الحكومة. لطالما استندت هذه السياسات إلى مقاربة كمية لزيادة جانب العرض عن طريق توفير ملايين الوحدات السكنية باستخدام تمويل عمومي يأتي أساسا من واردات النفط والغاز. تؤكد الإحصائيات الرسمية أن العدد الإجمالي لوحدات السكن (جانب العرض) يتجاوز العدد الإجمالي للأسر (جانب الطلب) بأكثر من مليون وحدة، وهو ما يثبت أن الأزمة ترتبط أكثر من ذلك بكثير بمشكلة التوزيع.

لذا ، فبدلاً من التركيز على بناء وحدات سكنية جديدة، تقترح هذه الدراسة على الحكومة تغيير السلوكيات الخاطئة لاستخدام المنازل لتخزين الثروة والمضاربة والتأجير.

وبالتالي، ينبغي لها أن تعزز من جديد الضرائب العقارية القديمة وأن تنشئ ضرائب جديدة لمن يقوم بمضاعفة الممتلكات من أجل التأثير على السلوكيات بطريقة تجعل من مصلحة الجميع الاحتفاظ ببيت واحد فقط لتجنب الضرائب الثقيلة والرسوم الإضافية.

الكلمات المفتاحية

السكن، الجباية، العقار، ضريبة الممتلكات، فرض الضرائب على السكنات المملوكة لأصحابها.

1 - Introduction

For the majority of households in Algeria, a housing career often takes the form of first renting when young, before trying to take advantage of State-subsidized housing (whatever the formula) as a young adult, trading-up to a row house when becoming parents and in need of more space, before taking another step on the housing ladder to a detached house when one can afford it as semi-old, and potentially trading down again to a block house when in retirement. We can add to this the category of speculators who exploit more than housing (especially subsidized or even public rental housing), even in illegal ways, with the aim of storing wealth, money laundering or speculation to multiply gains. Impacting both the supply and the demand sides of housing markets, this study proceeds from the initial hypothesis that housing career structures might have profound implications on house prices.

According to Trond Arne Borgersen, who has focused most of his research on the study of housing market cycles: "*The existence of housing careers brings heterogeneity into the housing market and is an argument in favor of applying a multimarket structure when analyzing market developments. A multimarket structure allows one to address idiosyncratic features of the housing market instead of just analyzing how changes in macroeconomic variables such as unemployment and interest rates impact housing markets. …. the interplay between market segments can be addressed, and – in relation to that – the impact of equity-induced up-trading for house prices. As the exposure to households entering and leaving the housing market differs between segments.*". This study will take this view from the point of view of the primacy of the study of consumer tendencies within the framework of the real estate market in Algeria.

Other studies analyzed the impact of the differences in property tax rates (tax divided by value) by location on the commercial values, housing capital allocations, residential mobility and tax incidence. Jack Goodman argues: "*Differences in tax rates across jurisdictions have also been found to matter. …. movements of capital and consumers among taxing jurisdictions will themselves alter local property values, with the equilibrium results determined by supply and demand elasticities in each jurisdiction.*"(Goodman 2006, 3), he assumed that the property tax differential between houses and apartments has implications for housing affordability. Thinking on the issue has evolved. For a long time, the standard view among economists was that the property tax was regressive. It was thought to operate as an excise tax on housing with the tax proportional to consumption. Because poor people spend a greater proportion of their current

income on housing than those with high incomes do, the property tax, in this view, claimed a greater share of their income than it did for wealthy people (Fisher 2015).

Regarding the profound and different view of the housing market or housing crisis, this research tries to elicit reasons or explain possible solutions (In different contexts, such as the Algerian case). We look also to the issue from new dimensions that might lead us to think outside the box and link the main variable of the study (the housing crisis in Algeria) with new, unconventional variables such as tax policies, housing careers or consumer behaviour towards property ownership.

This paper considers how to move from a quantitative diagnostic and treatment approach to the housing crisis to a model that adopts new variables to influence the housing and the property market such as tax mechanisms. Thus, we attempt to present a policy-relevant strategy to build different perceptions of possible solutions. What is involved goes beyond the quantitative solutions that the Algerian Government has long adopted by delivering more housing units to shifting Government policies towards studying the nature of the market and consumer behavior and addressing its propensity to use housing to store wealth. How can the elements of a flexible and adaptable model of real estate tax policy, which considers the fundamental challenge of preventing various forms of property speculation and shaping new types of interactions and interdependence between tax and housing policies?

2 - Reality of the housing crisis in Algeria: permanent public subsidies and multiple policies adopted

The housing crisis is affected by many factors, including the macro-economic situation of the country that determines the supply side and the social behaviors of households that determines the demand side. In this section we aim to present the different public policies adopted since the independence and that show almost the same features: "increasing the number of houses units to fulfil the increasing demand". We will also refer to the official statistics to compare the evolution of the global number of houses units to the global number of households for objective to proof that the number of houses units (supply side) is more than the number of households (demand side).

2.1 - The origin of the housing crisis: multiple policies to treat the same issue

According to C. Benakezouh, the historical evolution of the housing sector is an important factor that effects the current situation

of the sector in Algeria. He points that this evolution is related to the reality and the errors committed by public authorities since the independence and even during the colonial period (Benakezouh, 1974). Based on the same approach, we will try to detect the origins of the housing crisis following the chronological evolution of the public policies, which shows two main periods: the socialist period (1962-1988), followed by the current situation (1989-today).

2.1.1 - The socialist period (1962-1988): between the public monopoly of the housing sector, and the failure to achieve the announced objectives

During the very first years after the independence in 1962, there was an important rural migration (Zouzou, 2008) and (Guettali, 2010). The same situation did not change during the period 1966-1977, which coincided with the adoption of new economic policies of development based on heavy industries that marginalized the housing sector especially in rural areas[1]. Thus, the number of urbanized population jumped from 3.8 million to 6.7 million on 1977, which means a development by 77% (the growth of the urban population was 5.3%, comparing to the global population growth that was turning around 3.2%).

The available data shows that the demand on housing had increased, especially in the urbanized areas, not only because of the rural migration but also the rapid development of the global population. The urbanization rate jumped from 18% in 1954 to 45% in 1966, and it became 49.7% by the end 1987. However, the population was concentrated on the north zone (Algiers, Oran, Constantine and Annaba) that recognized a rapid development by more than 5.5% per year, comparing to the global development of the population that was turning around 3.1% per year (Benakezouh, 1974) and (Merbii, 1984).

The public choices on the real-estate sector were unclear until the beginning 1970s when the government has adopted several laws regulating the sector, especially the ordinance 74-26 relative to reserves of real-estate on municipalities (Ordinance 74-26, 1974). The doctrine adopted by the revolutionary government recognized housing providing not an objective itself but an instrument to achieve the aims of both the agriculture revolution (the socialist villages) and the industrial revolution (the urbanized areas). The participation of the private sector had been almost marginalized, limited on the agricultural cooperation and some personal houses.

1- It is worth mentioning that there were some policies to develop the rural areas under the agriculture revolution (1971) and the project of building 1000 socialist villages (1971)

Despite the official speech, the socialist system was not strictly respected after 1979, and the government had accepted some exceptions in term of the participation of the private investment on the housing sector and the real-estate promotion (Law 86-07, 1987).

The data confirms that socialist slogans or objectives relative to the housing sector did not achieve any of the declared objectives. From one side, the housing policy for the agricultural revolution failed to limit the rural migration, and from the second side, the slogan of housing policy on the service of the industrial revolution resulted the crisis of shanty town and squatter areas around the industrial zones that became afterward source of criminality and poverty.

2.1.2 - The current situation (1989-2018): trends to liberate the real-estate market and to find other mechanisms to finance the housing sector

The most remarkable changes on the housing policy have been introduced after the promulgation of the constitution of 1989 that has devoted the official abandonment of the socialist system, and thereafter has changed the nature and the magnitude of public interventions. Consequently, the government have adopted new mechanisms to finance the housing sector, which have produced some positives results on quantity, but its impact on the housing crisis itself was insignificant. The law 90-25 relative to the real-estate orientation and the law 90-29 relative to the urban planning have devoted new principles relative to the liberation of real-estate market and housing transactions (Law 90-25, 1990).

Financing the housing sector has recognized some important evolutions. It passed from only two simple ways (rural and urban) to many other forms including the promotional houses and the social houses.

Concerning the social rental housing, it is a form of houses property of public sector, affected exclusively for disadvantaged persons and is financed directly or indirectly by public funds. Thus, the government determines periodically the renting amount for each area, which does not refer to the real cost, nor the real prices of the market, but it depends only to the purchasing power, and the nature of the house itself (e.g. number of rooms

The UN special rapport about the housing issue focus on the distribution problems to shed light on "*the existence of a widespread black market for dwellings made available under two earlier programs. Housing units are alleged to have been assigned, bypassing the existing procedures, to ineligible persons, who then sublet or sell them at a high price, in violation of the law.*" (Rolnik, 2011). This conclusion confirms

that housing crisis exists not only because of the public financing crisis but also because of the distribution and the market limits, which is the subject of the next section.

2.2 - Quantitative analysis of the housing crisis: the lack on houses is not the unique problem

The different housing policies show that the Algerians governments dealt with this crisis as a quantitative issue, considering that there is a deep shortage on the supply side of the market. Thus, most policies adopted consists of creating millions of new units in order to achieve the equilibrium on the market. This coincides also with was the conclusion of the special report of the UN that insisted that "*the Government bases its policy exclusively on supply and on quantitative objectives set without any prior assessment of needs and without a specific strategy to address individual questions and problems. For example, for the five-year period 2010–2014, the Government undertook to build 2 million housing units, including 500,000 rental units, 300,000 units to replace substandard housing and 700,000 rural housing units, but to the UN Special Rapporteur's knowledge, this distribution is not based on an assessment of regional needs.*" (Rolnik, 2011).

It is worth noting here that in the case of Algeria, houses are mainly used by families and it is socially not accepted that single people live independently to their families in separated apartment, even there is general tendency to not rent apartment for single people. Exceptionally, some houses are turned to be used for professional activities, especially liberal activities (doctors, dentists, lawyers…)

The available statistics published by the National Office of Statistics shows that the total number of houses is 6.68 million units (regardless the nature of the houses themselves), while the total number of the household is 5.82 million families, and view the Algerian society features as explained above, it results that the difference (around one million units) is distributed between the secondary housings (0.42 million units) and the vacant housings (0.93 million units). This situation confirms that the lack on housing units is not the origin of the crisis, and the available houses are enough for the global households. The UN report confirms that "*despite major housing construction over the past 10 years, the housing crisis continues. This is not only a question of the insufficient number of available housing units, but is also linked to various other factors which have contributed to the emergence of this complex, multifaceted problem.*" (Rolnik, 2011).

Despite the very large land of country (2.4 million Km^2) and the very small overall population density that does not exceed 17 per Km^2, prices of the building-lands are very high comparing to the

revenue of the most population. Yet, the easiest answer is that the distribution of the population is not equitable. The density is higher on the coast areas, then the haut-plateau and it decreases continuously until the Saharan areas that are almost uninhabited. However, the official statistics as presented on the table-1 show that the number of household is high on coast cities (e.g. Oran with 0.28 million households), but also on interior cities (e.g. Setif with 0.24 million households), and it decreases on the south areas.

The same statistics shows an important surplus on the housing units comparing to the total population in all regions. The unoccupied units (around one million) are based on the North region (59%), which is, in fact, the same areas where most public housing units are built or planned to be created in the coming few years. The program (2009-2014) planned to create more than 60% new houses on the urban areas, while rural areas benefits less than 40%, which is, in fact, against one of the State pillars to deal with the rural migration issue.

The dilemma is that these programs are not compatible with the growth of the population by geographical region, because data shows also that the growth of the population is 1.9% in the haut-plateau, 2.4% in the South, and only 1.4% on the coast area, which confirms that the public choices are somehow encouraging rural migration, and it works to concentrate all the population in the North of the country.

Table 1. number of houses comparing to the number of households depending on the population distribution

	Urban gathering	Semi-urban gathering	Rural gathering	Total
Number of housing units	4.70	1,05	0,93	6,69
Number of households	4,15	0,91	0,75	5,82
Difference	0,55	0,14	0,18	0,87

Source. (ONS, 2009)

Finally, we conclude that the quantitative treatment of the housing crisis becomes a serious question regarding the objectives of the government, because the market is capable to absorb any quantity of housing units (housing trap). The classical relationship between the supply and the demand is not always correct when talking about the housing sector (Sullivan, 2014). The available

data confirms that the nature of the crisis is not quantitative, but it is related more to distribution or to the public choices. Thus, the permanent increasing on the housing prices is not a consequence of the increasing on constructions costs, but it is a result of the "*very high*" price of lands (OECD, 2004), and the low cost of property.

3 - Process to use taxation to treat the housing crisis : importance to control speculation to reduce of gap between the offer and the demand

This section aims to present tax instrument to treat the housing crisis in order to ensure a dwelling for every household. However, we will not take into consideration the problem of the very old houses, nor the quality of some new houses, and we will ignore the problem of inhabitable new social houses, and the cities made as dormitories (Tabboun, 2014).

3.1 - Taxation as instrument to control the demand side

Specialized studies recognize the direct impact of the tax policy on housing market (Hanna, et al., 2014). Tanzer has proved that any change in the tax rate result in equal change in the housing quality and quantity (Tanzer, 1985). Other studies suggest that eliminating taxes on any sector would result in a significant increase in the investment on these specified sectors (Bourassa, 1987).

According to S. C. Bourassa, increasing taxes on lands should have a liquidity effect and incentive effects. The liquidity effect is the most relevant to this paper, since it has two components: *"one component is the effect on current landowners, who must bear increased holding costs and who are thereby encouraged to improve their properties or sell them to someone who will"* (Bourassa, 1990).

On the other hand, many specialists focus on the importance of taxing owner-occupied housing in order to avoid any negative impact on investment or housing affordability. Evans suggests that "*the theory demonstrates that the taxation of owner occupied housing should be at least as high as for any other form of investment, if not higher, and, especially it should, so far as possible, be tenure neutral as between renters and owner occupiers*" (Evans, 2012). Therefore, low taxes on real-estate push prices to increase, which negatively affect underprivileged categories of the population (Philippe, 2005). Therefore, A. W. Evans believes that "*the imputed income from housing should, at the least, be taxed at the same rate as the income from business capital... housing should not be exceptionally under taxed, but should, if anything, be taxed highly."* (Evans, 2012)

Furthermore, increasing taxes on housing would help the government to orient efforts toward productive activities instead of the speculation on the real-estate (Matthew, et al., 2007). Because in many countries, the

3.1.1 - Taxation to control the behavior of buying houses for storing wealth, or for speculation

Speculation on houses causes scarcity of houses whatever the number of additional units entered the markets. Otherwise, since people expect that prices will increase they believe that acquiring real-estate means certain increasing of their future nominate assets, which cause what we will call in this paper: *the real-estate trap* (or the housing trap, inspired from the liquidity trap in the Keynesian analysis).

Therefore, the impact of increasing supply will be always very slow since people believe that real-estate is the best way to store wealth (International Union of Tenants, 2012), and to face the inflation negative effect (Hanna, et al., 2014).

On the other hand, speculation on houses is a serious issue that causes market recession, because every owner believes that prices would never decline, at least on the short run. Thus, they prefer to keep their properties waiting the prices to increase more to sell them (Dieci & Westerhoff, 2009) and (Boelhouwer, et al., 2004).

Houses are a necessary good, therefore, the government should intervene to organize the market to achieve at least two objectives: first, to discourage purchasing houses for unique objective to store wealth, the government should highly tax properties in order to push people to find other ways to use their wealth in productive activities (Rosengard, 2012). Second, to control the speculation, it should also highly tax transactions, in such way to leave consumers indifferent when deciding whether to buy or rent a home (Heywood & Hackett, 2013).

3.1.2- Taxation to control the behavior of buying houses for rent

In addition to speculation, some people purchase houses for objective of civil renting to ensure a stable income, and this would serve also to limit the inflation negative effects on the capital with very small risk since it is just a temporary location.

It is also worth mentioning that in the case of Algeria similar to some other countries, there is some kind of inequality when talking about houses owner-occupiers of houses who are not subject to any tax on property revenues (Chote, et al., 2004). On contrary, when we compare to owners on the same situation who find themselves in

obligation to rent their property and to look for rent for themselves because the nature of their work and children schooling, etc. they are asked to pay tax on property revenues although both situations are very similar.

To control those revenues, the government should expand the scope of income tax on revenues from properties to include counterfactual revenues of houses owners-occupiers, similarly to many other countries as Netherlands where houses owner-occupied are considered as having a source of income subject to tax on revenues (Kirker, et al., 2010).

3.2 - Analysis of taxes on real-estate in the case of Algeria

Using taxation to solve the housing crisis is not a new issue. Taxes has been used in many countries to affect the consumers' behavior who are sensitive to any change on their revenues after tax resulted because of the change on the scope, the rate or the method of calculation (Augustyniak, et al., 2013), (Rosengard, 2012), (Mankiw, 2016), (Perloff, 2018) and (Reny & Jehle , 2011).

In fact, real-estates are subject to many taxes: property tax on real-estate properties, registration fees, global income tax (property revenues), and the annual tax on houses. This chapter is not for objective to explain the mechanisms of any of these taxes, but we aim to propose the best ways basing on the most successful practices in the world to reactivate these taxes in order to control houses property.

The official data shows that the property tax on real-estate is faraway to affect landlords' behaviors, at least when we take the frequency of updating rates and lands classification comparing to the evolution of urbanization. On contrary to other countries as Germany, where the law requires updates on rates and classifications every six years (Voss 2009). Data shows also that the global number of taxpayers is turning around 3 million including the undeveloped lands, despite the number of housing units is more than 6 million, which explain the high level of tax evasion. According to the most recent official statistics, property tax represents less than 0.60% of the total municipalities' resources, and there are more than 149 municipalities with zero resources coming from this tax, while in other countries, property tax is the main resource of municipalities.

The figure. 1 presents the evolution of the total amount of the property tax comparing to the evolution of the total number of new houses delivered on the same year. We can see that although the number of new houses increases considerably, but the property tax keep instable. Moreover, in 2013 and 2014 when the biggest number

of houses have been delivered, the amount of property tax declined dramatically. Although the complementary law of finances for 2015 has increased the basis and the rates of the property tax, but the total collected amount has decreased, which explains the importance of tax evasion. It is worth mentioning that this data represent only the houses delivered by the government and local authorities and did not include the houses built by individuals for their personal use or for real estate promotion.

Figure 1. Comparison between the evolution of the number of new houses and the property tax

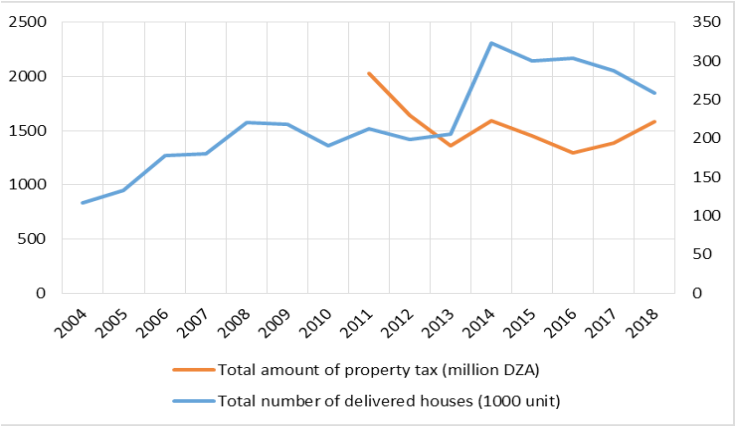

Note : The Total Amount of the Property Tax Includes All the 1541 Municipalities. Data is provided by, Ministry of Interior and Locales Authorities, 2020

The Total Number of Delivered Houses Includes All Categories of New Houses Delivered by the Government and the Local Authorities. Data is Provided by, Ministry of Housing, 2020

Figure 1. Evolution of the tax on real-estate properties before and after the adjustments of rates and scope in 2015

Panel 1. tax on real-estate properties in 2015

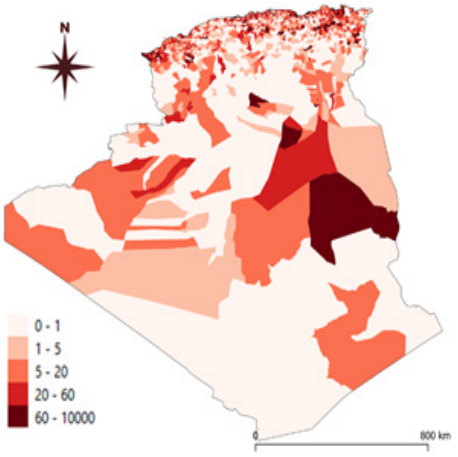

Panel 2. tax on real-estate properties in 2016

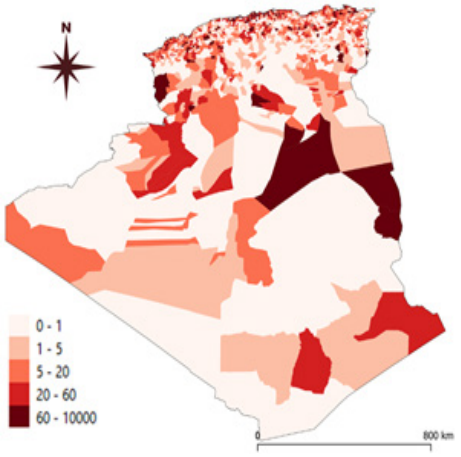

Panel 3. tax on real-estate properties in 2017

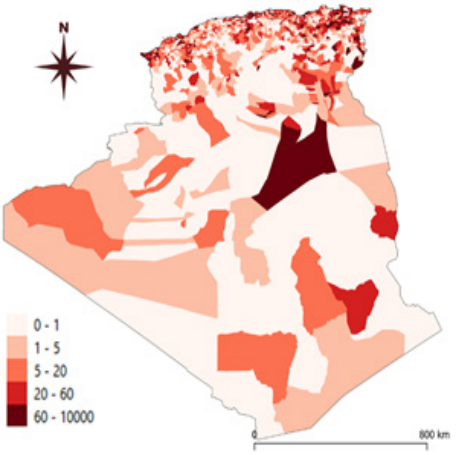

Panel 4. tax on real-estate properties in 2018

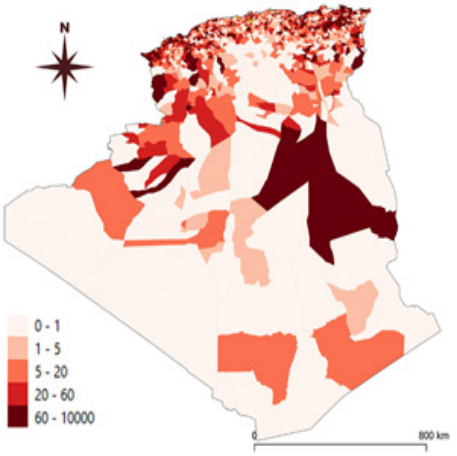

Data treated by QGIS. Source (Ministry of Interior and Locales Authorities, 2020)

The figure.1 about the evolution of the tax on real-estate properties before the adjustment of tax rates and scope and after that for the period 2015-2018, does not show any clear trend in term of the evolution of the tax collection. Otherwise, some regions recognized

important evolution in a year, but for the second year, the collection declines again, except the coast area where the collection is almost always more important comparing to the other regions.

3.3- New tax mechanisms to reduce the gap between the supply and the demand in the housing market

We will devote this last part to give some practical proposal to encourage the government to use tax instruments to affect the behaviors on real-estate. We will try as much as possible to focus on the reality of things in the case of Algeria in order to avoid any ready or easy imported solutions that can never be achieved.

Yet, it is difficult for the tax administration to implanting any tax policy on real-estate is that people are occupying lends but still they do not have any property documents. This issue is beyond the capacities of the tax administration and indeed its cost will be very high regarding the very large lend of Algeria. However, basing on the principle of the independence of the tax law, the tax administration must control what is in the land, and it can issue taxes on the names of the people who are occupying the real-estate regardless of the property papers.

More importantly, it is important to distinguish the principal property of any household, and the first or the second secondary property and so on. A dwelling should be defined according to fixed referential superficies that is applied for every house and everybody according to the number of the family members. Otherwise, if the law defines the referential superficies for a family including only the couple (husband and wife) by 100 m^2, with an additional referential superficies of 50 m^2 for every child, the supplementary area is considered as a secondary property subject to the second fraction of the property tax on real-estate properties (Leicester & Oldfield, 2004).

For objective to avoid any kind of property transfer between family members, the law should also devote the principle that children depend to their parents until the tax legal adulthood age (art. 6 of the law on direct taxes). Therefore, any property registered on the name of any member of the same family or considered under its control is always object to the legal dispositions relative to the secondary housing.

Based on the same principle, the tax on the principal property should be very low, and it may be a flat tax based on the area where the house is situated, or determined on the base of the rental value. However, the second property should support higher property tax that can be raised to the same level of the rental value.

To persuade owners to transfer their properties, the property tax should be always in the same level or more than the rental value for the second and the third secondary property and it should increase so on. Otherwise, whatever is high the rental prices, the additional taxes should be higher, thus, everyone could not keep his secondary property unoccupied because he will be required pay the corresponding taxes anyway.

In fact, these measures are used in many countries as Denmark, which imposes a tax that is much more closely related to the value of housing, it levies a 1% tax on owners that is based on the housing market value (Leicester & Oldfield, 2004) In France, an additional tax on unoccupied habitations in areas that suffer housing crisis (Ministere de l'Economie, 2020).

The tax administration has already the database of all properties at the registration department, which will help to reduce the costs and to determine taxpayers. Moreover, "*individuals purchase housing only very infrequently over their lifetime makes it much easier for the government to obtain information on their personal purchases*" (Cremer & Gahvari, 1998). Thus, it is plausible to consider people that purchase frequently more than one property under the category of commercial activities that should support higher taxes.

To avoid any kind of speculation, we propose to use the US mechanism that consists on the possibility to benefit *once-in-a-lifetime* exclusion against taxable capital gains (Shan, 2008). Because in the case of Algeria, the abrogation of the global income tax (Capital gains on the transfer of buildings) during the period 2009-2017 did not achieve the declared objectives relative to reduce prices, and it has, in fact increased speculations on housings, especially those build using public assistances.

Concerning the problem of incorrect declarations to reduce registration fees, tax administration should cooperate with the national domain administration to enlarge the application of the pre-emption right, in order to avoid any declaration of incorrect values. Thus, it should find the necessary physical and legal instruments permitting an exact evaluation of the true renting value of houses, and to determine taxes according to the true price supported by the weak part (the renter).

Finally, we expect that adjusting property tax will help on the redistribution of the population, because tax rates should change according to the geographical areas and the rental value. Therefore, north populated areas, especially Algiers, should support higher taxes comparing to the rural and Saharan areas. Moreover, it will

help also help on protecting the agricultural and forest areas that are in permanent decreasing because of urban expansion.

4 - Conclusion

Taking some key characteristics of housing crisis in Algeria into account, this paper aims to analyze the Algeria housing policy via comparison of the different various policies pursued by the Algerian Government at various stages of the national economy, and through a quantitative analysis of a set of data that dropped the assumption that the number of housing units was the main source of the problem.

This paper attempt to analyze the causes and the consequences of the permanent increasing on the housing prices. We refer to the official statistics to proof that there is an important surplus on housing units comparing to the total number of households. Therefore, the public interventions via taxation could be an alternative mechanism to deal with this phenomenon.

The approach aims to control the behaviors of purchasing houses to store wealth, via increasing taxes on revenues from renting houses to push owners of more than one unit to transfer their properties to avoid the heavy corresponding taxes.

These answers are plausible despite the limits of the tax administration that would not research for tax assets because it is easy to control the tax asset on the real-estate and once its occupier is determined for the first time, he will be required pay the corresponding taxes since he does not proof the property transfer. Thereof, it becomes on the interest of every taxpayer to submit returns to the tax administration in case of any change of the situation to avoid additional taxes and penalties.

Nevertheless, this approach may encounter some obstacles, especially the definitions that should be clears and crucial, not only to avoid any misuse, but also to ensure maximum equity for similar cases. The existence of shanty houses, the inexistence of any paper proofing the property and keeping the property on the name of grandfathers regardless whether they are alive or dead will be the most difficult work of the tax administration.

Additionally, the tax administration should improve its performance, especially the registration department that should get an efficient information system, and it should also improve prices evaluation, because most of the transactions pass with artificial prices when completing notarized acts.

A large public information campaign is highly recommended to advise everybody about the risks on purchasing houses for storing wealth, and the high taxes that would be applied, especially in case of unoccupied building and the property of more than one house.

Finally, whatever the case, the success of this approach requires the adoption of integrated legal texts taking into consideration the maximum of variables and difficulties may encounter tax administration, taxpayers' capacities, and cooperation with other public entities. To be more practical, it is possible to adopt a new law on real-estate taxation instead of the different dispersed disposals.

5 - BIBLIOGRAPHY

- Augustyniak, H., Laszek, J. & Olszews, K., 2013. *To rent or to buy – analysis of housing tenure choice determined by housing policy,* Warsaw - Poland: Economic Institute.

- Benakezouh, C., 1974. *The Decentralized Administration of Algeria (l'Administration Territoriale Deconcentree en Algerie).* Algeria: s.n.

- Boelhouwer, P., Haffner, M. & Neuteboo, P., 2004. House Prices and Income Tax in the Netherlands: An International Perspective. *Housing Studies,* Vol. 19(No. 3), p. 415–432.

- Bourassa, C. S., 1990. Land Value Taxation and Housing Development: Effects of the Property Tax Reform in Three Types of Cities. *American Journal of Economics and Sociology, Vol. 49, No. 1 (January, 1990),* pp. 101-112.

- Bourassa, S. C., 1987. Land Value Taxation and New Housing Development in Pittsburgh. *Growth and change,* pp. 44-56.

- Bouteflika, A., 2014. *New act on devlopment and progress: 05 main objectives on the program of the candidate Abdelaziz Bouteflika.* [Online] Available at: http://www.pfln.org.dz/?p=1738 [Accessed 15 04 2014].

- Chote, R., Emmerson , C. & Oldfield, Z., 2004. The taxation of housing. In: *The Green Budget 2004.* s.l.:IFS Reports (C095), pp. 58-74.

- CNES, 1995. *Opinion on the file "Algeria tomorrow',* Algiers: OJ 21 of 1997.

- CNES, 1995. *Report on the social housing,* Algiers: CNES.

- Cremer , H. & Gahvari, F., 1998. On Optimal Taxation of Housing. *Journal of Urban Economics 43,* pp. 315-335.

- Dieci, R. & Westerhoff, F., 2009. A simple model of a speculative housing market. *BERG Working Paper Series on Government and Growth, Working Paper No. 62,* February.pp. 1-34.

- Evans, A. W., 2012. Optimal tax theory and the taxation of housing in the US and the UK. *Journal of Property Research, Vol. 29, No. 4, December 2012, 368–378,* pp. 368-378.

- Gharbi, N., 2005. *Le contrôle fiscal des prix de transfert [tax audit of transfer pricing].* Paris: Editions L'Harmattan.

- Guettali, A., 2010. *Elements and Impact of Rural Migration in Algeria [Magister Thesis].* Batna: University of Batna.

- Hamidou, R., 1988. *Le logement un défit.* Alger: OPU.

- Hanna, A., Łaszek, J. & Olszews, K., 2014. To rent or to buy – analysis of housing tenure choice determined by housing policy .. *Norodowy Bank Polski Working Paper No. 164,* p. http://www.nbp.pl/publikacje/materialy_i_studia/164_en.pdf.

- Heywood, A. & Hackett, P., 2013. *the case for a property speculation tax,* United Kingdom: The Smith Institute.

-International Union of Tenants, 2012. *Rental Housing - and why we like it!.* [Online] Available at: www.iut.nu/RentalHousingWhyWeLikeIt.pdf [Accessed 02 July 2014].

- Jack, G., 2005. Houses, Apartments, and Property Tax Incidence. *Center for Housing Studies Harvard University - the annual meeting of the American Real Estate and Urban Economics Association*, January, pp. 1-23.

- Kirker, M., Stroebel , J. & Floetott, M., 2010. *Government Intervention in the Housing Market: Who Wins, Who Loses?.* [Online] Available at: http://ssrn.com/abstract=1582296 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1582296 [Accessed 05 07 2014].

- Law 86-07, 1987. *relative to real-estate promotion,* Algiers: s.n.

- Law 89-27, 1990. *National Plan of 1990,* Algiers: Algeria Government.

- Law 90-25, 1990. *Real estate sector planification,* Algiers: s.n.

- Legislative decree 92-04, 1992. *pertaining on the Law of finance 1992,* Algiers: OJ.

- Leicester , A. & Oldfield, Z., 2004. The taxation of housing. In: *Green Budget.* London-UK: Institute for Fiscal Studies, pp. 58-74.

- Maitrot, G. J. J.-C., 2010. Impôt - Histoire de l'impôt. In: *Encyclopedia Universalis 2010.* Paris: Encyclopedia Universalis 2010.

- Mankiw, N. G., 2016. *Principles of Microeconomics.* Eighth Edition ed. US: Cengage Learning.

- Matthew, C., C. G. & Schlagenhauf, D. E., 2007. The Tax Treatment of Homeowners and Landlords and the Progressivity of Income Taxation. *FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS, Research Division P.O. Box 442 St. Louis, MO 63166 - Working Paper 2007-053A*, December, pp. 1-41.

- Merbii, S., 1984. *Evolution of population in Algeria.* Algiers: National Society for Book Algeria.

-Ministere de l'Economie, 2020. *Impôts locaux : lesquels vous concernent ?.* [Online] Available at: https://www.economie.gouv.fr/particuliers/impots-locaux#TLV%20et%20THLV

- Ministry of housing, 1977. *Instruction relative to housing,* Algiers: s.n.

- Ministry of Housing, 2020. *Public Houses Distribution ,* Algiers: Ministry of Housing.

- Ministry of Interior and Locales Authorities, 2020. *Financial Situation of Municipalities in Algeria,* Algiers: MICL.

- Morad, N., 2003. *Efficiency of the taxation system between theory and reality (in Arabic).* Algiers: Homa Editions.

- Noord, P. v. d., 2003. *Tax Incentives and House Price Volatility in the Euro Area theory and evidence,* Paris: OECD Economics Department Working Papers.

- OECD, O. f. E. C. &., 2004. *OECD Economic Surveys: United Kingdom, Reducing the risk of instability from the housing market,* Paris: OECD.

- Office of Accounts, 1995. *Annual report of 1995,* Algiers: Official Journal 12.

- ONS, 2009. *General census of the population,* Algiers: ONS.

- Ordinance 74-26, 1974. *Insitution of Reserves on Real-estate for Municipalities,* Algiers: s.n.

- Ozanne, L., 2012. Taxation of Owner-Occupied and Rental - Housing. *Working Paper Series Congressional Budget Office Washington, D.C.,* pp. 1-36.

- Perloff, J. M., 2018. *Microeconomics Theory and Applications with Calculus.* Fourth Edition ed. US: Pearson.

- Philippe, T., 2005. *Equity and neutrality in housing taxation,* Lausanne: Ecole Polytechnique Fédérale de Lausanne, FAME - International Center for Financial Asset Management and Engineering.

- Prime Minister Services, 2020. *The Plan of the Government 2020,* Algiers: Prime Minister Services.

- Reny , P. J. & Jehle , G. A., 2011. *Advanced Microeconomic Theory.* UK: Pearson Education.

- Rolnik, R., 2011. *Report of the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context.,* New York: United Nations (Human Rights Council).

- Rosengard, J. K., 2012. The Tax Everyone Loves to Hate: Principles of Property Tax Reform. *Mossavar-Rahmani Center for Business & Government or of Harvard University,* pp. 1-19.

- Shan, H., 2008. The Effect of Capital Gains Taxation on Home Sales: Evidence from the Taxpayer Relief Act of 1997. *Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board,* pp. 305-318.

- Sullivan, K. S. a. P., 2014. *Implications of U.S. Tax Policy for House Prices, Rents, and Homeownership.* [Online] Available at: http://www-personal.umich.edu/~paulsull/Taxes.pdf [Accessed 30 01 2014].

- Tabboun, A., 2014. *Algerian Policy on Housing Issues* [Interview] (30 01 2014).

- Tanzer, E. P., 1985. The effect on housing quality of reducing the structure tax rate. *Journal of urban economic,* pp. 305-318.

- The National Charter, 1976. *The National Charter of 1976.* s.l.:1976.

- Voss, W., 2009. *New Market value based Property Tax in Germany.* Hanoi, Vietnam, Land Governance and the Environment – Building the Capacity, pp. 1-18.

- Zitoun, M. S., 2009. Les politiques urbaines en Algérie: une reforme libérale inachevée. *L'Habitat social au Maghreb et au Sénégal, L'Harmattan, Paris,,* p. 65.

- Zouzou, R., 2008. *Rural Migration in the Context of Social Evolution in Algeria [Doctorah Thesis].* Biskra: University of Biskra.

Table 2. Distribution of the total housing units

Panel A. Distribution of the Total housing units between rural and urban areas

Principal urban gathering	Second urban gathering	Rural gathering	Total
4700837	1051389	933898	6686124
70,31%	15,72%	13,97%	100%

Panel B. Distribution of the Total housing units according to the housing occupation

Occupied houses	Secondary house	Vacant	Adjusted for professional use	Total
5304344	412048	932610	37122	6686124
79,33%	6,16%	13,95%	0,56%	100%

Panel C. Distribution of the Total housing units according to the nature of building

Collective housing	Individual housing	Traditional housing	Shanty building	Others	Total
1015751	3198252	734394	209734	146213	5304344
19,15%	60,29%	13,85%	3,95%	2,76%	100%

Panel D. Distribution of the Total housing units according to the number of rooms

One room 1	Two (2) rooms	Three (3) rooms	More thanfour 4	Others	Total
488492	1206903	1874359	1636806	97784	5304344
9,21%	22,75%	35,34%	30,86%	1,84%	100%

Panel E. Geographical Distribution of the households

Principal urban gathering	Second urban gathering	Rural gathering	Total
4154015	908255	752998	5815158
71,43%	15,62%	12,95%	100%

Distribution of the households according the number of family member

Principal urban gathering	Second urban gathering	Rural gathering	Total
5,7	6	6,5	5,9

Source. (ONS, 2009)

Enlightenment of China's Regional Development Path to Algeria

Cai ZHIBING
Associate Professor Department of Economics, China National Academy of Governance (CNAG), Republic of China
13021916487@163.com

Aziz CHAREF
Deputy Director of the Algerian Ministry of Interior, Local Authorities, and Territorial Planning
statr@hotmail.fr

ABSTRACT

Regional economic development is the foundation of national economic development. China is one of the countries with the fastest economic development in the world overthe past few decades. One of the important reasons for this achievement is China's successful path of regional development. Based on its development reality, China put forward the path of regional development. Economic development is regarded as the center of development. Growth poles lead the growth of whole regions. Regionsclimbalongindustrialchainstothehighend.Infrastructure is the precondition for growth and balanced development is pursued. The ability of making regional development strategies and policies is improved. Through decades of stable development and relying on the above five pieces of experiences, China has set up the world's largest urban and regional development system. In its cooperation with China, Algeria can learn from China's regional development path and explore its own way

KEY WORDS

China, Algeria, regional development, development experience

RÉSUMÉ

La Chine est l'un des pays ayant connu le développement économique le plus rapide au monde au cours des dernières décennies. Et ce, en se basant sur le développement économique régional autant que fondement du développement économique national.

À ce titre, la Chine a adopté un modèle de développement régional basé sur les fondements réels de l'économie nationale, et les pôles de croissance sont considérés comme la locomotive de développement régional, sans pour autant négliger les infrastructures de base comme étant une condition sine qua non pour atteindre un développement équilibré, également la capacité de mettre en place des politiques et des stratégies adéquates.

Grâce à des décennies de développement stable et en s'appuyant sur les cinq expériences ci-dessus, la Chine a mis en place le plus grand système de développement urbain et régional au monde.

De ce qui précède, l'Algérie, à travers sa coopération avec la Chine, peut exploiter les bonnes pratiques de l'expérience chinoise en matière du développement régional, en vue de concevoir son propre modèle de développement régional.

MOTS CLÉS

Chine, Algérie, développement régional, expérience de développement.

الملخص

شهدت الصين أسرع نمو في العالم خلال العقود القليلة الماضية، وذلك من منطلق إيمانها بأن التنمية الاقتصادية الإقليمية أساس التنمية الاقتصادية الوطنية، وباعتباره أحد المحاور المهمة في نجاح الصين في تحقيق التنمية في هذا الصدد وانطلاقا من واقعها التنموي، طرحت الصين نموذج التنمية الاقتصادية الإقليمية باعتباره مركز التنمية، والقاطرة التي تقود أقطاب النمو الى تحقيق التنمية لكافة الأقاليم، أين تلعب البنية التحتية دورا محوريا في تحقيق تنمية متوازنة، بالإضافة إلى مساهمته في تحسين القدرة على وضع استراتيجيات وسياسات التنمية الإقليمية. مخرجاته، هو تمكين الصين من إنشاء أكبر نظام تنمية حضرية وإقليمية في العالم بعد عقود من التنمية المستمرة

وعليه، تبرز أهمية استفادة الجزائر من التجربة الصينية من خلال التعرف على مسار التنمية الإقليمية للصين، والخروج بتجربة تنموية جزائرية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل تجربة وكل دولة، وهذا في ظل بحث الجزائر عن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة

الكلمات المفتاحية

الصين، الجزائر، التنمية الإقليمية، تجربة التنمية .

Introduction

Comparing with any other countries in the world (no matter big or small), China is impressive with its achievements in regional economic development over the last few decades. Its specific process to make such great achievements is worth learning. If Algeria, as the largest country in Africa, can find a development approach to its regional growth, that will play an important role in the future high-quality development of Algeria. In view of the similarities and close ties between China and Algeria in many aspects, Algeria can build such a path that conforms to its own development foundation, potential and vision, based on China's experience.

Research Question :

This article tries to address **what Algeria can learn from China's regional development path and explore its own way?** To enhance this research question, it is necessary to address some supporting aspects, as the following:

I. Why is China's regional development experience meaningful to Algeria?

II. Major Achievements and Experiences of China's Regional Development Path;

III. Algeria's regional economic development status and the sectors that require urgent improvement;

IV. Potential enlightenment of China's Regional Development Path to Algeria.

I. Why is China's regional development experience meaningful to Algeria?

As large developing countries, China and Algeria have many similarities, with profound traditional friendship and increasingly close political, economic, trade and industrial exchanges. In February 2014, both countries upgraded their relationship to a comprehensive strategic partnership, which is the first one of its kind established between China and Arab countries. According to the joint declaration signed by leaders of both countries, they have formulated a Five-Year Plan for Comprehensive Strategic Cooperation. It aims to boost concrete cooperation in various fields such as economy and trade, investment, energy and mining, infrastructure construction, agriculture, science and technology,

aerospace, humanities, etc., especially in areas where Algeria needs urgent development and where China has advantages, so as to complement each other with mutual benefit and win-win results. Since regional development is a prominent feature and advantage of China in its economic achievements, Algeria can learn from China's experience in this regard by considering their similar development environment and goals and the different stages they are in.

First, both countries have similar environment for development. China and Algeria are highly similar in terms of geographic location and administrative divisions. First of all, the land area of both countries is very large. China is the third largest country in the world, while Algeria is the tenth largest worldwide and is also the largest country in Africa. The huge land area provides a good support for economic development. Secondly, China and Algeria are both located at sea. China is west of the sea (the west region is inland and coastal areas are in the east), and Algeria is south of the sea (the south region is inland and the north region is coastal areas). This land pattern can help them integrate into the global economic and trade system. Finally, the administrative divisions of the both countries have high similarities. The Algerian Constitution stipulates that the countries divided into provinces and towns, with daïras in between provinces and towns. Although daïras subordinate to provinces, and don't serve as the first-level administrative units, the administrative division of Algeria is similar to China, which is divided into provinces, cities, counties and townships.

Second, the development goals of both countries are similar. The Communist Party of China has always made it its fundamental goal to seek benefits for the people, continuously meet their growing needs for a better life, build a modern socialist country and realize the great rejuvenation of the Chinese nation. China's system of development and governance was built around this goal. Algeria's development goals also include achieving national prosperity and people's development. For example, the current President Abdelmadjid Tebboune has repeated that economic development should be the top priority. In his 2020 policy address to the Algerian National Assembly (House of Representatives), Algerian Prime Minister Abdelaziz Djerad also made it clear that the Algerian Government will be committed to building a «social structure in which all Algerians are equal and ensure equal opportunities for all». Therefore, the ruling philosophy of the leadership of both countries are highly similar in meeting the needs of the people, which also means that both countries can achieve the same development goals by learning from each other's development experience. For example, Algeria has been trying to get rid of its

dependence on oil and related primary industries in recent years and to diversify its economic and industrial structure. In this regard, China, as the country with the largest industrial system and the most industrial categories in the world, will undoubtedly have the advantages to help Algeria realize its development goal if there could be in-depth industry-level cooperation.

Third, there are differences in terms of development stages between both countries. Since 1960, the development courses of China and Algeria are not the same and even quite different. China's GDP per capita index had been at a relatively low level for a long time, but it started to rise rapidly since it crossed the bottleneck of development and went on the right track. China's per capita GDP exceeded US $10,000 in 2019. In contrast, Algeria's per capita GDP was higher than that of China for a period of time, but the change was accompanied by a «W»-shaped cyclical fluctuation. The growth of per capita GDP was not stable. In 2010, China's per capita GDP was 4,550 US dollars exceeding that of Algeria which stood at 4,480 US dollars. Algeria's per capita GDP dropped to 3,948 US dollars in 2019. The different development tracks of the per capita GDP indicators prove that there are great differences in the development of both countries. China's development system boasts of unique advantages in ensuring sustainable and stable economic growth, which is exactly what Algeria's development system needs to strengthen,

II. Major achievements and experiences of china's regional development path

The analysis of specific development periods reveals that China made great achievements in regional development with the following reasons: it established a development system centered on economic growth, a strategy of leading the whole region with growth poles, an idea of climbing along the industrial chain to the high end, a concept of building infrastructure first and balancing the industrial layout, and improving the ability of formulating regional development strategies and policies.

1. China's regional development system prioritizes economic growth

For the late-developing countries, it is not difficult to set up an orientation of giving priority to economic growth. What's difficult is how to build such a system with a strong executive force around this orientation. In the development of China, the Communist Party of China served as the core, which led the development planning. Governments at all levels served as the executors of the economic work. Stimulating the vitality of market players was

the goal. Performance-based evaluation over these governments was an important driving force for them. All these constructed a development system with a strong power of execution.

First of all, the CPC Central Committee drew up five-year development plans after considering the wisdom and opinions of professionals in different fields at different levels. This makes the plans fitting into development principles and forward-looking, and helps all sectors of society reach the consensus on striving to develop the economy to the greatest extent possible, which in turn ensures they follow the plans. For example, during the preparation of the 14th Five-Year Plan, General Secretary Xi Jinping proposed that the preparation should facilitate democracy and pool wisdom. He stressed the need to strengthen top-level design on the one hand and ask the people for advice on the other hand, so as to encourage them to make suggestions for the 14th Five-Year Plan in various ways. From August 16 to 29, 2020, opinions were solicited online for the 14th Five-Year Plan. More than 1 million pieces of messages were received and the planning team sorted out more than 1,000 pieces of suggestion. Secondly, after the CPC Central Committee draws up a strategic plan for national development, governments at the different levels draw their plans based on the goals put forward by the CPC Central Committee and by considering the reality in their jurisdiction. For example, China does not only have a national five-year plan, but also such plans in provinces, cities and counties. These plans are good supporter for the national one.

Thirdly, the CPC Central Committee will conduct quantitative evaluation on the performance of local governments every year, every five year and at every strategic time points based on the position of different regions in national development and the goals set in the national five-year plans. Main performance factors include GDP growth, fiscal revenue growth, high-tech industries and enterprises, residents' income, ecological environment and social stability indicators, which will mobilize local governments in boosting their economy. Finally, China attaches great importance to the decisive role of market in allocating resources and continuously reforms the relationship between government and market. The vitality of the entire market has been greatly stimulated. The efficiency of the government service has been significantly improved through many reforms. (Many regions of China explicitly require that relevant departments must shorten approval process and time as much as possible when handling applications of enterprises or individuals. The One-stop service originated from Zhejiang Province, where President Xi Jinping once worked). In fact, China's global ranking of business environment has continued to rise significantly in recent years, ranking 31st in the 2019 World Bank's business environment

assessment[1] . For two consecutive years, China has been selected by the World Bank as one of the ten economies with the greatest improvement in the global business environment. The number of accepted reforms ranks among the top three in the world and China has become the economy with the greatest improvement in the business environment among the major economies in the world.

2. China's strategy emphasizes the role of growth poles in leading the growth of the broader regions

Providing growth poles with special policies, roles and positioning could encourage them to take a lead in development. After they achieve good results, the same policies could be implemented in broader areas. Moreover, an in-depth cooperation between the first-movers and the lagging behind areas are encouraged to finally balance the growth of a certain region. This is a prominent feature of China's regional development path.

In the early stage China's regional economic development, the set-up of special economic zones (SEZs) allowed some regions to take an initiative. In April 1979, China proposed to set up the first export special zone, which was renamed a special economic zone and the city of Shenzhen was chosen to be the host. After 40 years of development, Shenzhen's GDP has reached 270 billion yuan, making it one of the most developed cities in China. President Xi Jinping, in his speech at the 40th anniversary celebration of the establishment of Shenzhen Special Economic Zone, highly reaffirmed the important role and remarkable effect of the SEZs. He pointed out that the successful practice of Shenzhen and other SEZs has fully proved the correctness of the CPC Central Committee's strategic decision to set up such zones. SEZs should not only continue, but also be placed at a better and higher level. SEZs are one of the main forms of free port areas in the world[2] .

Their main function is to promote the economic and technological development of the whole countries by creating a favorable investment environment, encouraging foreign investment,

1 - © 2019 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank 1818 H Street NW, Washington DC 20433 Telephone: 202-473-1000; Internet: www.worldbank.org

2 - Chinese President Xi Jinping, also general secretary of the Communist Party of China Central Committee and chairman of the Central Military Commission, delivers an important speech at a grand gathering held to celebrate the 40th anniversary of the establishment of the Shenzhen Special Economic Zone in Shenzhen, south China's Guangdong Province, Oct. 14, 2020.

introducing advanced technologies and scientific management methods and by means of preferential measures such as tariff reduction and exemption. SEZs enjoy special economic policies, flexible economic measures and special economic management systems, and serve the goal of an export-oriented economy. Based And according to China National Bureau of statistics in 2020, China's spending on research and development climbed 10.3% to 2.44 trillion yuan, which is a new record for China. on the successful experience of Shenzhen SEZ, China further extended this idea of economic and technological development zones, high-tech parks, new national zones, pilot free trade zones, free trade ports and other fields. It aims to offer special policies to special areas, to encourage these zones and areas to try and find feasible ways to higher quality development and deeper reform for the country. This can not only avoid the risks that may be brought about by rashly implementing a comprehensive reform nationwide, but also mobilize the enthusiasm and flexibility of local governments.

In fact, after decades of implementing the strategy of growth poles, all cities in China are proud to take a lead in trying new things in development. For example, China has recently titled Shenzhen City as a pilot zone in building socialism with Chinese characteristics and Pudong New Area in Shanghai as a leading area in socialist modernization respectively, which are the highest strategic titles Chinese cities could receive.

3. China emphasizes moving along industrial chains to the high end

Development economics theory believe that the level of regional development depends on the level of their industries, and the rise and fall of regional development is also closely related to the success of upgrading industrial structure to some extent. The reason why China's per capita GDP index can maintain a high growth for a long time and exceed US $10,000 in 2019, is that China has always upgraded its industries along industrial chains to the high end, from labor-intensive industries to technology-intensive and capital-intensive ones. The overall upgrading is relatively smooth and stable.

In the 30 years after 1949, China established a system of heavy industry. However, its industrial system was not perfect because the light industry system was seriously weak. At the beginning of the reform and opening up, China lacked both capital and talents, and did not understand the international market. It had to intensively introduce in foreign capital, technology and management experience. At that time, what could be used to attract foreign capital was mainly its cheap labor, land and other

factors of production. Against this background, China chose the labor-intensive industry as the leading force, which was highly compatible with its endowment at that time. A large number of industrial parks were set up in coastal areas to process goods with supplied materials or samples, assemble products with supplied parts and do compensation trade. Attracting foreign capital and increasing exports became the mainstream thinking. Exports rapidly increased from 13.66 billion US dollars in 1979 to 84.94 billion US dollars in 1992, which gave a great boost to its domestic economy.

However, due to the low profit margin of such a development model and the high requirement on lost factor cost, China realized that it was inevitable to upgrade its industrial structure based on its accumulation of capital and experience.

Especially after the 18th CPC National Congress, the CPC Central Committee with Comrade Xi Jinping at the core accurately understood that China's economic development entered a new normal. It will unswervingly implement the new development philosophy covering innovation, coordination, green development, openness and sharing fruits. By seeking progress while maintaining stability, promoting high-quality development, deepening structural reform on the supply side, making use of the fundamental driving force of reform and innovation, and meeting the growing needs of the people for a better life, China will continue to steadily upgrade its economic and industrial structure. With the guidance of such a development policy, China has rapidly increased its investment in R&D. In 2019, China invested a total of 2.21436 trillion yuan in R&D, exceeding the 2 trillion yuan record for the first time and maintaining double-digit growth for four consecutive years. Since 2013, China's total R&D expenditure has ranked second in the world and the gap with the United States has gradually narrowed. At the same time, the proportion of R&D funding in the total GDP was 2.23%, an increase of 0.09 percentage points over the previous year, which also set a record high and was close to the average level of the 15 EU countries. Thanks to the continuous growth of R&D investment[3], China's industrial upgrading and technological progress are also accelerating. The quality of export trade has also begun to improve. Exports of manufactured goods with high technological content and added value have increased significantly. The proportion of high-tech products increased from 5% in 1992 to 17% in 2001, and further climbed to 30% in 2018. The national

3- And according to China National Bureau of statistics in 2020, China's spending on research and development climbed 10.3% to 2.44 trillion yuan, which is a new record for China.

industrial structure system has undergone profound changes. Although the upgrading of China's industrial structure has not yet been completed, the process has demonstrated a development path of how to gradually upgrade from labor-intensive industries to technology-intensive and further to capital-intensive industries.

4. China prioritizes infrastructure construction and pays attention to balanced development

If there is a lack of convenient and large-scale infrastructure in a large country, it will be difficult for its people, things, materials and information to fully flow and circulate, the advantages of large market will be difficult to play their full role, and economic development will be difficult to accelerate. Large-scale, forward-looking and balanced infrastructure construction is an important factor for China's fast regional economic development over the past few decades. More importantly, high-quality infrastructure significantly enhanced the capacity of regions with geographical disadvantages, and also cultivated a large number of cities with faster development in China's non-eastern coastal regions.

As a saying goes, if you want to grow your economy, build roads first. China attaches more importance to infrastructure construction than many countries in the world. China has built the world's longest high-speed railways and expressways. In 2019, China's high-speed rail mileage exceeded 35,000 kilometers and expressway mileage 149,600 kilometers, both ranking first in the world. Besides formidable construction in transportation, the development of communication network is also fast. China entered 3G era in 2009 and built the world's largest 4G network by the end of 2014. Five years later, 5G commercial application started. The rapid construction of ICT infrastructure has made China the world's largest internet country. More importantly, China has always emphasized a balanced distribution in its infrastructure construction. More developed regions do not necessarily have better infrastructure than places with lower level of development. For example, in the ranking of high-speed rail mileage in 2019, the top ten provinces included 7 central and western provinces which were not so developed as coastal provinces. Guizhou Province, in the west of China with few plains, is world-famous for its stunning bridges and tunnels. Therefore, large-scale and forward-looking infrastructure construction has effectively facilitated China's sustainable economic development. At the same time, the balanced distribution of infrastructure provides more opportunities and stronger capabilities for the development of underdeveloped areas and those with disadvantaged locations. For example, over the past

ten years or so, almost all the fastest growing provinces came from central and southwest China. In 2019, the top three fast growing provinces were all from southwest China, namely Guizhou, Yunnan and Tibet. Among the top ten, 9 were central and western provinces and only 1 from the eastern coast region of China.

5. China uses regional development strategies and policies as an important tool

High-quality regional development cannot be realized with professional strategies, regional policies and other developmental tools. In China's regional development, regional development strategies and policies have played a huge role. Especially with the improvement of all regions, China's strategies and policies became more and more precise and differentiated.

At the beginning of its reform and opening up, China encouraged its eastern region to take the lead in development, which was the main idea of China's regional development strategy in that period. The SEZs, developed coastal cities and Pudong New Area were all located in the eastern coastal areas. With the improvement of the eastern region, the gap between regions in China gradually widened. As a result, China adopted three regional development strategies in 1999, 2003 and 2006 respectively, aiming at developing the western part, revitalizing the old industrial base in Northeast China and accelerating the rise of the central region. After more than a decade of growth, all regions continued to grow, with the gap between regions narrowed. At the same time, many more specific problems emerged in the process. After the 18th CPC National Congress, the CPC Central Committee with Comrade Xi Jinping at the core made more explicit arrangements for the functions of different regions based on the changes in the environment at home and abroad. For example, China put forward Beijing-Tianjin-Hebei coordinated development strategy, by transferring Beijing's non-capital functions and a strategy for developing Xiong'an New Area. Based on the cooperation between Guangdong and Hong Kong and Macao, the central government came up with the strategy for Guangdong-HongKong-Macao Greater Bay Area and built the Hong Kong-Zhuhai-Macao Bridge with a cost of over 120 billion yuan. It has issued the development strategy for the Yangtze River Economic Belt, which gives priority to ecological protection, and the strategy of ecological protection and high-quality development in the Yellow River Basin. China has put forward the strategy of regional integration in the Yangtze River Delta region. To ensure the high-quality development in the west, it issued the strategy of a new land-sea channel for this

part of China and the strategy of a twin-city economic circle in Chengdu-Chongqing region. To address the over-expansion of megacities, it has proposed to implement a strategy of reduction in Beijing and Shanghai. China's regional development strategy and policies are increasingly precise, specific and differentiated.

III. Algeria's regional economic developent status and the sectors that require urgent improvement

Over the past few decades, Algeria has been one of the most well developing countries in Africa. Its per capita GDP was close to 5,500 US dollars from 2013 to 2014, and its economy has long been among the big four in Africa. Algeria's regional economic development has shown the following characteristics.

1. Algeria is facing greater pressure in its overall economic growth and need to cultivate more growth poles

In history, Algeria enjoyed rapid growth in the 1970s and the first decade of the 21st century. In the first period, Algeria's GDP increased from US $1.86 billion in 1970 to US $42.35 billion in 1980, increasing 22.8 times over a decade. In the second period, its GDP climbed from 48.64 billion US dollars in 1999 to 209.06 billion US dollars in 2012, an increase of 4.3 times in 13 years. Both growth rates are among the highest in the world. However, impacted by international and domestic uncertainties in recent years, its economic growth has begun to slow down. The GDP grew by 1.3%, 2.1% and 0.8% in 2017-2019 respectively, which are not only lower than its own average over the previous decades, but also lower than that of Africa. Covid-19 in 2020 has cast a shadow over the country's economy, with a considerable contraction of -5.5 % of GDP growth rate **(W-Bank, 2020)**. This has shown that it is currently facing certain growth pressure as a whole. In the future, this growth pressure can be relieved by cultivating more regions as growth poles.

2. The regional development planning system has been relatively comprehensive and the focus in the future should be on implementation and enforcement

Algeria's current regional development planning system is relatively complete. On December 1, 1990, the Presidential Office of the Republic of Algeria promulgated **(Law N° 90-29)**, Land

Consolidation and Urban Planning Law[4] . The law introduced two new levels of urban and rural planning, namely, the overall urban development planning and the land use planning. Since then, such a planning system has basically taken shape. Regional development plans include the National Scheme of Territorial Planning (NSTP), the Regional Schemes of Territorial Planning (RSTPs), the Metropolitan Area Master Planning Schemes (MAMPSs) or the Provincial (Wilaya) Planning Programs (WPPs), the Urban Development Master Plans (UDMPs), the Land Use Plans (LUPs), etc. This structure is quite similar to that of China, which is composed of national, provincial, municipal and county plans, in which national development plans serve as a guide, supported by special and regional plans and spatial plans.

The Algerian National Scheme of Territory Planning (NSTP) is designed by 2030, has an overall strategic objective, to balance the north, the Highlands and the south region, based on four guidelines, major challenges of the development of the territory obviously towards a sustainable territory, to create the dynamics of the territorial rebalancing, to create the conditions of the attractiveness and competitiveness of the regions, and to achieve territorial equity and these Guidelines are implemented by 20 Territorial Action Programs (T.A.P) to support the realization of development actions at regional and local level encompass 19 Sectoral Director Schemes (SDS), the 9 Regional Scheme of Territorial Planning (RSTP) covering the Regions-Program (the 09 Region programming space) provided by Law N°; 10-02 of 29 June 2010 approving the NSTP.2030, 4 Metropolitan Area Master Planning Schemes (MAMPS) and 48 provincial (Wilaya) Planning Programs **(NSTP, 2030)**.

The implementation of these regional and local development plans is relatively weak due to several limitations where constraints (legal or institutional), low participation of local authorities, low experience of local elected officials and managers, lack of evaluation concept and technical services verification, problems of high pressure from land reserves. However, the strategy for implementing regional and national plans places particular emphasis on the tools and instruments needed to make actions more relevant and effective in the territory. Therefore in Algeria, the results are very mixed, judging by the degree of implementation of the institutions and the

4 - this law sets the genaral rules aimed at organizing the land urbanisation production, the training and trasformation of building within the frameword of an econnomical management of the soil, the balance between the function of habitat, agriculture and indstry as well as preservation of the environment, natural envronements, landscapes and cultural and historical heritage.

level of overall coherence and coordination of actions in the territory. Therefore both countries should pay more attention to enhancing their ability to implement the development plans **(Herizi, 2016)**.

3. Regional strategies and policies focus on how to narrow regional gaps. In the future, some regions should be encouraged to develop first

Algeria's regional strategies and policies have been implemented. The first international forum on «Regional Configuration» was held in Algeria on January 19, 1980 and nine regional programming spaces were identified by Algeria, including the North Center, the North West, the North East, the Center Highlands, the Western Highlands, the Eastern highlands, the SouthEast, the SouthWest, and Hoggar-Tassili **(Fatih, 2018)**. Since then, with the improvement of Algeria's development, the gap between the northern region and the central and other regions has gradually widened. More than 60% of the population is concentrated in the northern region, and more than half of whom live in the Center. In response, Algeria made narrowing the regional gap the top priority of its regional strategies and policies. In the National Policy for the creation of the Territory and Sustainable Development, the Algerian government clearly proposed to optimize the distribution of major projects, installations the infrastructure among the different regions to correct imbalances and eliminate the structural causes of the regional imbalance. The main contents include rebalancing the Sahel regions, rebalancing the highlands, rebalancing the south regions, developing the border areas and rehabilitating rural areas. The National Scheme of Territorial Planning and Sustainable Development (NSTP, 2030) also explicitly proposes to relocate major economic institutions and units, develop a supportive legislative apparatus and instruments for intervention, encourage a voluntary transfer of 2.5 million people distributed among the Highland (2 million from the North and 0.5 million from the South). This should be done through the presence of 55% of the population in the north, while 45% of them are distributed on the Highlands and the south. By doing so, it could achieve balanced regional development. However, the Algerian Government is also aware that in the NSTP. 2030, the demo economic stall is one of the major challenges facing Algeria's regional development, accordingly to alleviate the territorial imbalance and to revive the economic dynamic, an industrial strategy has been developed since 2007, its main objectives were to create integrated industrial development zones (IIDZ) or clusters, located in areas where there is a concentration of companies, availability of infrastructure, proximity to the university, research institutes and quality of services. This new industrial strategy based on the poles of excellence and competitiveness has been identified by the **(NSTP, 2030)**, namely: The new city of Sidi

Abdellah specialized in the ICT and pharmaceutical industries; Bouinan specializing in food biotechnology and sports medicine, Oran, Mostaganem and Sidi Bel Abbés and Tlemcen specializing in organic chemistry, energy and space, technology and finally telecommunications; Constantine, Annaba, Skikda specializing in mechanics, biotechnology, metallurgy and petrochemistry; Sétif, Bejaia, Bordj Bou Arreridj, M'sila, its areas of activity specializing in plastics, food biotechnology; Médéa, Boughezoul, Laghouat: renewable energies, biotechnology, environment, health, agriculture and food, and pharmaceutical industry; Ouargla Hassi Messaoud, Ghardaia: petrochemicals, Saharan agronomy, biotechnology of arid zones (Herizi, 2016). At the end of 2020 Algeria has an industrial fabric encompassed by 681 activity zones with a total area of 16,356 hectares and 65 industrial zones covering 10,179 hectares, industrial space occupations include 52,223 lots created in the activity zones and 7,343 lots created in industrial zones, most of the 50% of industrial zones located in the northern wilayas, and the 41% of these zones are located in the wilayas of the highlands, the rest 9% of industrial zones set up in the southern wilayas[5] . To meet the strong demand for land intended for investment, and to take into account the 04 guidelines of the NSTP.2030, the public authorities have initiated a vast national program to build new industrial zones, contains 50 zones, spread over 39 wilayas, 44 of which will be managed by the wilayas and the remaining 6 entrusted to an Intermediation and Land Regulation National Agency (ILRNA)[6] under the supervision of the Ministry of Industry with a total area of 12,000 hectares, following international standards in order to make Algeria an economically attractive destination, and the implementation of this program has a real economic and social impact both at national and regional level by contributing to the socio-economic development of the regions; a sustainable productive stimulation; a making basic infrastructure profitable; to the development and growth of the industrial vocation of the regions to get out of the isolated localities. Therefore, how to develop some areas first while narrowing the regional gap will be one of the main issues in Algeria's regional development strategy **(NSTP, 2030**).

4. Its industrial structure still needs to avoid over dependence on a single industry and local resources

Algeria is a vast country. Most of the area is covered by deserts, forests and vegetation, and water resources are not abundant.

5 - https://www.industrie.gov.dz/

6 ILRNA was created in April 2007 to boost investment. It is a public industrial and commercial establishment, placed under the supervision of the Ministry of Industry and Investment Promotion.

However, the country is rich in oil, natural gas and shale gas. The proven oil reserves are about 1.7 billion tons, accounting for 1% of the world's total reserves, ranking 15th in the world and 3rd in Africa. It produces Sahara light oil with high oil quality. In addition, two thirds of the country's territory has not been fully explored or not explored at all. The proven recoverable reserves of natural gas are 4.6 trillion cubic meters, accounting for 2.37% of the world's total, and ranking 10th in the world. Recoverable shale gas resources are expected to reach 20 trillion cubic meters, ranking third in the world. There are more than 30 kinds of mineral resources, including 4 billion tons of iron ore, 150 million tons of lead-zinc ore, 50,000 tons of uranium, 173.6 tons of gold and 2 billion tons of phosphate. More importantly, Algeria's domestic energy consumption accounts for only 30% of its total energy output, with the remaining 70% being exported. Among them, natural gas exports rank third in the world, second only to Russia and Canada, and crude oil exports rank 12th. In addition, it exports about 20 million tons of LNG annually, making it the world's fourth largest exporter of LNG after Indonesia, Malaysia and Qatar. The destinations are mainly Western Europe, especially France and Spain. 30% of Europe's energy comes from Algeria, and Europe's dependence on Algeria's energy reached 60% from 2015 to 2017.

It is also because of its unique oil and gas resources that Algeria's industrial development path is too dependent on energy exports and related industries. The industrial structure is obviously not proper and steel, metallurgy, machinery, electricity and other manufacturing industries is relatively weak. In 2019, although Algeria's secondary industry accounted for 38% of GDP, the hydrocarbon industry accounted for 16.7% of the total secondary production. In addition, the oil and gas industry accounts for 45.1% of GDP, while the manufacturing industry accounts for only 5.2%. In recent years, the economic fluctuation caused by frequent changes in energy export prices has made the Algerian government determined to get rid of single industrial structure and move towards diversified development. And according to the World Bank report, the year 2019 marked by social mobilization and political transition, and during which the Algerian economy experienced a contraction in the production of hydrocarbons and a more modest contribution from services, from agriculture and construction to growth. Algeria's real gross domestic product (GDP) grew 0.8% in 2019, up from 1.2% in 2018, with the 2.4% expansion in non-hydrocarbon sectors largely overshadowed by a decline 4.9% in hydrocarbons. The unemployment rate, which remained overall at 11.4% in 2019, fell for men from 9.5% in 2018 to 9.1% in 2019, while it increased among women from 19.5 to 20.4%. The State accounts continued to show a large double deficit,

dependent on revenues from hydrocarbons, therefore the overall budget deficit widened to reach 9.6% of GDP, under the effect of the drop in income from hydrocarbons and increased investment spending, while the current account deficit has remained relatively stable around 10% of GDP. The level of foreign exchange reserves fell gradually, to cover 13.6 months of imports at the end of 2019[7] .

Algeria's long-term economic growth is faltering, in a context marked by the decline of the hydrocarbon sector, a growth model driven by the public sector and a private sector which is struggling to establish itself as the new engine of growth. The hydrocarbon sector, which contributes 19.5% of GDP, 41% of budget revenues and 94% of exports, is currently experiencing structural decline. Algeria, like other oil-exporting countries in the MENA region, will need to move towards a more diversified economic model in order to accelerate growth and job creation **(W-Bank, 2020**).

5. Rapid progress has been made in infrastructure construction, but further upgrading is still needed

Algeria's infrastructure is good. For example, it has a total of about 127,000 kilometers of road network, remaining as one of the densest on the African continent, including 31,816 kilometers of national roads, 1,216 highways and more than 4568 expressways, 36 airports (including 16 international airports), about 250,000 kilometers optical fiber, 51 ports with throughput of more than 120 million tons, annual power production capacity of 12,930 megawatts, power grid coverage rate of 99%, and power transmission lines of 263,800 kilometers long. These indicators are among the highest in the African continent. During the fourth five-year plan (NSTP 2015-2019) period, the Algerian government invested 4,140 billion dinars (about 43.935 billion U.S. Dollars) in road construction, 555 billion dinars (about 5.95 billion U.S. Dollars) in port construction and 34 billion dinars (about 365 million U.S. Dollars) in airport construction, of which the total target mileage of Algerian highways will reach 5,500 kilometers by 2025. However, Algeria's infrastructure still needs to be further strengthened and upgraded. For example, at the end of 2019 in accordance with government action plan the total mileage of highways and expressways in Algeria is still only 5, 700 kilometers and the railway line is 4,576 kilometers (including 386 kilometers of electrified lines with 32,000 passengers transported per day). Expressways and railway facilities are outdated with limited transportation capacity, low service quality and few stations, which cannot well meet the needs of its economic development. For that

7 https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview#1

reason and according to the Government's action plan presented by Ministry of Public Works, the modernization of the national transport railway sector, which will see in particular 6,300 linear kilometers in 2022, before being increased to 12,500 kilometers by 2030, therefore the objective to be term, being the connection of all the regions of the country to the rail network, and thereby strengthening the commercial and economic dynamic, at the national level. In addition, Algeria's postal service, high-voltage wire network, 4G and 5G communication network facilities also need further improvement **(Ministry of Public Works and Transport, 2020).**

IV. Potentila enlightenment of china's regional developent path to algeria

As mentioned earlier, Algeria's development is under great pressure. How to accelerate the regional growth so as to provide stronger impetus for the sustainable development of the whole country is the primary challenge that the Algerian Government needs to address in the future. By considering Algeria's current regional development, the structure and implementation of its developmental strategies, we believe that Algeria is able to get some inspirations from China's regional development in the following aspects.

1. Building a Development System that Can Stimulate Local Enthusiasm

Compared with their counterparts in any other country, China's local governments have shown astonishing enthusiasm in the development of their regions. Some economists even believe that one of the important reasons why China has become the fastest growing country in the world over the past few decades is a development system that can stimulate the enthusiasm of local governments **(CAI Zhibing, 2019).** In fact, Algeria is also aware of this. In the (NSTP. 2030), Algeria explicitly proposes to promote a development model featuring competition among different regions. Chinese local governments are extremely enthusiastic because of China's thousands of years of traditional culture, which requires officials to benefit the people. However, there are also many systemic designs. These contents are exactly what other countries can learn from. For example, local economic development indicators should be important in the assessment and promotion of officials. Central and local governments should be balanced in governance and financial powers, the proportion of specific taxes of local governments should be increased and major strategies and projects should be given priority to regions with good economic performance.

2. Adopting special policies to encourage some regions to take the lead in development

In the era of globalization, continuously attracting external high-quality factors will directly benefit a country or region. From the perspective of competition among nations, the ability of attracting factors is closely related to a country's comparative advantages. However, it is impossible for a country to develop the comparative advantages of the whole country in a short period of time. By granting special policies and unique roles to some areas, a country can intentionally create a region with comparative advantages in attracting external economic factors such as capital, technology and enterprises. Finally, the development of bigger regions is boosted by those first growing parts. This is not only the internal logic of international economics, regional economics and development economics in the era of globalization, but also one of the most prominent features of China's regional growth **(CAI Zhibing, 2020)**. Algeria could select several parts with great development potential, superior location and strong enthusiasm, adopt a series of measures such as concentrating investment in various development factors, reforming the system for investing in enterprises and industries, improving the tax system, business environment, the efficiency of government services. By doing so, it will create and encourage domestic growth poles to take the lead in achieving rapid growth. Undoubtedly, it will bring great impetus to Algeria's future development.

3. Emphasizing the leading role of regional development plans

Regional development plans are an important tool for decision-making to guide a country or region's long-term development in the future. Whether a regional development plan is forward-looking and scientific, whether it can be well implemented and binding, and whether it can generate the consensus of all the people will have an important impact on the final development quality of a country and a region **(Huien, 2004)**. Therefore, regional development plans should be made not based on the will of government or some departments, but the consensus of the people of the whole country and the wisdom of all walks of life. Only in this way can these plans truly become the development consensus of the whole country and region and play their role in boosting national and local development **(Joseph Baum, 2021).** In the implementation of Algeria's regional development plans, many economic, political and social participants, even some administrative and public institutions, know little about the objectives and tools of plans. The institutional weakness and inadequate actions of participants are not good for the implementation. In the future, when formulating

or updating regional development plans, feasible ways should be created to let all walks of life know about and even participate in the formulation of plans. On this basis, the central government can finalize the plans that are not only in line with the development interests of vast majority, but also forward-looking and scientific.

4. Giving full play to the government's active role in shaping a world-class social, market and business environment

As the world's largest country in transition from a planned economy to a market economy, China has spared no effort in creating a world-class social, market and business environment. Today, China's social stability and security are among the best in the world. Even in the fields of government service capability, awareness of the rule of law and market business environment, which are considered to be the weaknesses of countries in transition, China has made great progress acknowledged by the whole world **(Zhu Jianqi, 2019).** Due to social stability, the continuous improvement of market economy and favorable business environment, China has attracted the highest amount of foreign capital in the world. From 1978 to 2018, China actually used 2.1 trillion US dollars of foreign capital. Since 1992, China's utilization of foreign capital has ranked first among developing countries for 27 consecutive years. Algerian government should take measures to ensure social stability in all aspects and improve market economy to create a more favorable business environment. It should also intensify its self-reform and exercise self-restraint on the government power that will restrict market economy and business environment. These two changes are undoubtedly the reforms that the Chinese government has been carrying out in the past few decades, and are also important reasons for the continuous improvement of China's social stability, market economy and business environment.

5. Accurately understanding the internal logic of industrial upgrading and formulating scientific plans for industrial upgrading

How to avoid over dependence on single industries caused by abundant natural resources is a challenge faced by many countries and regions with advantage in resources. Unless a diversified industrial structure system can be established, it will be very difficult to get rid of such over dependence **(Peiyu, 2017)**. However, in diversifying its industrial structure, a country must understand the internal logic of industrial upgrading and formulate scientific upgrading plans. Industrial upgrading for a whole country requires it to go through all the stages. For a gradual upgrading, a good industrial foundation has to be laid in one stage for the development in the next stages. High-level stages could not be reached without the basis of low level stages. This is the fundamental principle for the top-level design **(Lin Yifu, 2003)**. However, for a single region, certain industries can be developed first in industrial upgrading. With good planning, some industries can be given forward-looking plans based on the strength and needs of this region. On the basis of making a good developmental plan, it's necessary to improve the quality and capability of government services and infrastructure, increase investment promotion. It is feasible to gradually upgrade from labor-intensive industries to capital-intensive and further to technology-intensive industries.

V. Conclusion

Due to the similarity between China and Algeria in regional development and their complementarities, and considering the great achievements made in China's regional economic development over the past few decades, Algeria can learn from some useful experiences of China. However, as China has always sought truth from facts and find a socialist development path with Chinese characteristics in its development, while learning from the development experience from its own history and other countries, Algeria should put itself first. On the basis of an accurate understanding of its own development situation, it could find the path of its regional growth that is most in line with its own development potential and national interests.

REFERENCES

1. CAI Zhibing, Z. K. (2019). Spatial Layout, Local Competition and Regional Coordination-Enlightenment of 70-year Spatial Strategy Transformation in New China on Building Socialist Space Science with Chinese Characteristics. Journal of Humanities. , 12.

2. Fatih, H. (2018). Regionalism in Algeria: A Balanced Development horizon. Social Sciences Journal. Volume 15 Issue 26-2018; Mohamed Kheider University, Biskra , 124-127.

3. Herizi, R. et all. (2016). Local industrial development in Algeria. Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR) Vol. 10 Issue 3.ENSSEA , Vol. 10 Issue 3.ENSSEA, 24-32.

4. Huien, N. (2004). Land Planning, regional planning and urban planning-on the relaionship among them and their coordinated development [J]. Urbain Planning , 11.

5. Joseph Baum, H. X. (2021). « 14th Five-Year Plan»: Rational Naigation Star [J]. World Socialis; Studies , 3.

6. Lin Yifu, L. Y. (2003). Comparative Advantage, Competitive Advantage and Economic Development of Developing Countries [J]. Journal of Manage;ent World , 7.

7. Ministry of Public Works and Transport. (2020). http:// www.mtp.gov.dz/?p=786. Retrieved from Ministry of Public Works and Transport.

8. NSTP. (2030). Law N¬° 10-02 of 16 Rajab 1431 corresponding to 29 June 2010 approval of the National Spatial Planning Scheme.

9. Law n ° 01-20 of 27 Ramadhan 1422 corresponding to December 12, 2001 relating to the planning and sustainable development of the territory;

10. Peiyu, J. (2017). Study on Strategic Countermeasures of Economic Stall and Single Urban Industrial Structure in Northeast China [J]. Econolgical Economy , 11.

11. W-Bank, D. (2020). Getting through the pandemic of COVID-19, initiate structural reforms. World Bank Group Middle East and North Africa region , 14-40.

12. CAI Zhibing. (2020). The Construction Basis,Guiding Ideology and Specific Path of Regional Economic with Chinese Characteristics [J]. Theoritical Research , 6.

13. Zhu Jianqi, C. Y. (2019). Quantitative Study on Business Environ;ent Assessment in China-From International Indicators Based on World Bank Business Environmemt Indicators [J]. Economic Vision , 3.